



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العربي بن مهيدي-ام البواقي-
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

محددات عتبة التضخم وعلاقتها بالنمو الاقتصادي
دراسة مقارنة بين مجموعة من الدول للفترة (1980-2017)

اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية

تخصص : اقتصاد كمي

إشراف الاستاذ الدكتور: عبد الوحيد صرامة

إعداد الطالب: ابراهيم بني

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
السعدي رجال	أستاذ	أم البواقي	رئيسا
عبد الوحيد صرامة	أستاذ	أم البواقي	مشرفا
وليد بشيشي	أستاذ	قلمة	عضوا
عبد الرزاق بن زاوي	أستاذ	بسكرة	عضوا
كريم زرمان	أستاذ	خنشلة	عضوا
محمد بوزيان	أستاذ محاضر-أ	أم البواقي	عضوا

السنة الجامعية 2023/2022

شكر

الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل إليه يرجع
الأمر كله وهو خير الحاكمين

لا يفوتني أن نتقدم بالشكر والامتنان لكل من كان له
الفضل أو المساهمة من قريب أو من بعيد على ما
قدموه من معونة ونصح في إنجاز هذا العمل، كما
نخص بالذكر الأستاذ الدكتور صرارمة عبد الوحيد
المشرف على هذه الأطروحة على توجيهاته القيمة.
شكراً لكل من حفزنا وشجعنا على مواصلة هذا

العمل، والحمد لله من قبل ومن بعد.

فهرس المحتويات

-	شكر وتقدير
ب	فهرس المحتويات
د	فهرس الجداول والاشكال
I	المقدمة العامة
1	الفصل الاول: الاطار النظري للتضخم الاقتصادي.
2	تمهيد
3	المبحث الاول: ماهية التضخم.
3	المطلب الاول: تعريف التضخم وخصائصه وطرق قياسه.
3	1- تعريف التضخم.
3	2- خصائص وبيادر(مظاهر) التضخم.
4	3- مقاييس ومؤشرات التضخم الاقتصادي.
5	المطلب الثاني: اسباب التضخم وانواعه.
5	1- اسباب التضخم.
5	2- انواع التضخم.
7	المطلب الثالث: اثار التضخم.
7	1- الأثار الاقتصادية.
8	2- الاثار الاجتماعية.
10	المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتضخم .
10	المطلب الاول: التضخم في النظرية الكلاسيكية والنظرية النيوكلاسيكية.
10	1- التضخم في النظرية الكلاسيكية.
12	2- التضخم في النظرية النقدية الحديثة(النيوكلاسيكية).
14	المطلب الثاني: التضخم في النظرية الكينزية.
15	المطلب الثالث: التضخم في نظرية ضغط الطلب ونظرية التضخم بالتكاليف.
15	1- التضخم في نظرية ضغط الطلب.
16	2- نظرية التضخم بالتكاليف.
17	المبحث الثالث: السياسات والاجراءات المتخذة لمواجهة التضخم.
18	المطلب الاول: سياسة استهداف التضخم.
18	1- مفهوم سياسة استهداف التضخم.
18	2- شروط تطبيق سياسة استهداف التضخم.
19	3- منافع ومساوئ سياسة استهداف التضخم.
19	المطلب الثاني: السياسة النقدية.
19	1- تعريف السياسة النقدية.
19	2- أهداف السياسة النقدية
19	3- ادوات السياسة النقدية .
21	4- تأثير السياسات النقدية على الاقتصاد.
22	5- الفرق بين السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم.
23	المطلب الثالث: السياسة المالية.

23	1- تعريف السياسة المالية.
23	2- أهداف السياسة المالية.
23	3- ادوات السياسة المالية.
24	4- المقارنة بين السياستين النقدية والمالية.
26	خلاصة
27	الفصل الثاني: النمو الاقتصادي.
28	تمهيد
29	المبحث الاول: ماهية النمو الاقتصادي.
29	المطلب الاول: تعريف النمو الاقتصادي.
31	المطلب الثاني: معدلات النمو الاقتصادي.
33	المطلب الثالث: قياس وتقييم الناتج الوطني.
37	المطلب الرابع: ايجابيات ومعوقات النمو الاقتصادي.
38	المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي.
38	المطلب الاول: النمو عند الكلاسيك.
38	1- النمو عند ادم سميث (1776 Adem Smith):
39	2- النمو الاقتصادي عند توماس روبرت مالتوس (1798 T.R.Malthus).
39	3- النمو عند دافيد ريكاردو (1817 Ricardo).
40	4- الانتقادات الموجهة للنظرية السابقة (الكلاسيكية).
41	المطلب الثاني: النظرية الماركسية للنمو 1847
42	المطلب الثالث: النظريات النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي.
42	1- نظرية شومبيتر للنمو الاقتصادي 1912
42	2- النظرية الكينرية للنمو 1936.
42	3- نظرية رستو لمراحل النمو 1960.
43	4- نظرية النمو الداخلي (نظرية النمو الجديدة) 1988.
44	المبحث الثالث: نماذج النمو الاقتصادي.
44	المطلب الاول: نموذج هارود- دومار Harrod-Domar .
45	المطلب الثاني: نموذج سولو سوان Solow Swan .
48	المطلب الثالث: نموذج جيمس ميد Jims - Mead .
49	المطلب الرابع: نموذج روبرت لوكاس Lucas Robert .
52	خلاصة
53	الفصل الثالث: التضخم والنمو الاقتصادي في العالم.
54	تمهيد
55	المبحث الاول: واقع التضخم في العالم.
55	المطلب الاول: لمحة تاريخية حول التضخم في العالم.
59	المطلب الثاني : الازمات التضخمية في العالم.
59	1- أزمة الائتمان 1772.
60	2- الكساد الكبير 1929- 1939.
60	3- أزمة النفط 1973.
60	4- أزمة وول ستريت 1987 .

61	5- أزمة المكسيك 1994.
61	6- الأزمة الآسيوية 1997.
61	7- أزمة "فقاعات شركات الإنترنت" في أواخر القرن العشرين ومطلع الألفية الثالثة.
62	8- الأزمة الاقتصادية العالمية 2008.
62	المطلب الثالث: تجارب بعض الدول في مساندة التضخم.
66	المبحث الثاني: النمو الاقتصادي في العالم.
66	المطلب الأول: لمحة تاريخية حول النمو الاقتصادي في العالم.
67	المطلب الثاني: توقعات النمو الاقتصادي لمجموعة من الدول.
69	المطلب الثالث: تصنيفات الدول وفق معيار التخلف والتنمية.
69	1- هيكلية القطاعات الاقتصادية إلى الناتج الوطني.
69	2- متوسط الدخل الحقيقي للفرد (تصنيف البنك الدولي).
70	3- خصائص عوامل الإنتاج.
71	4- المؤشرات الاجتماعية.
72	خلاصة
73	الفصل الرابع: الدراسة القياسية للعلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي.
74	تمهيد
75	المبحث الأول: الإطار العام للدراسة القياسية.
75	المطلب الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة.
75	1- نطاق الدراسة.
75	2- المتغيرات الاقتصادية للنموذج.
76	المطلب الثاني: المنهجية والنماذج المستخدمة في الدراسة القياسية.
77	1- النماذج الخطية.
78	2- النماذج الغير خطية.
80	المطلب الثالث: الوصف الاحصائي لمتغيرات الدراسة.
82	المبحث الثاني: تقدير العلاقة الخطية بين التضخم والنمو الاقتصادي.
82	المطلب الأول: خصائص متغيرات الدراسة.
84	المطلب الثاني: تقدير نماذج الانحدار الخطي للنمو الاقتصادي.
88	المطلب الثالث: المفاضلة بين النماذج الخطية.
88	1- المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية.
89	2- المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية.
91	المبحث الثالث: تقدير النموذج الغير خطي للنمو الاقتصادي.
91	المطلب الأول: اختبار تجانس البيانات وتقدير قيمة العتبة.
91	1- اختبار HSAO لتجانس المعلمات في النموذج.
92	2- تقدير قيمة العتبة.
93	المطلب الثاني: نتائج تقدير النماذج الغير الخطية:
94	1- نتائج تقدير نماذج مجموعة جميع الدول (G).
97	2- نتائج تقدير نموذج الدول المتقدمة (D).
98	3- نتائج تقدير نموذج الدول النامية (V).
99	4- نتائج تقدير نموذج الدول المتقدمة والنامية (D.V).

100	المطلب الثالث: تحليل ومقارنة النتائج.
103	خلاصة.
104	الخاتمة العامة.
109	قائمة المراجع
115	الملاحق

فهرس الجداول والاشكال

رقم الصفحة	الجدول	رقم الجدول
22	يوضح اهم الفروقات بين سياسة استهداف التضخم والسياسة النقدية.	1
63	نتائج تطبيق سياسة التضخم في بعض الدول.	2
81	يبين بعض المقاييس الاحصائية لمتغيرات النموذج.	3
82	يبين قيمة الارتباط بين النمو الاقتصادي وبين متغيرات الدراسة.	4
83	يبين نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة لمجموعة جميع الدول (G)	5
83	يبين نتائج اخبار السببية لمجموعة جميع الدول. (G)	6
84	نتائج تقدير النماذج الخطية الثلاث للنمو الاقتصادي لمجموعة جميع الدول (G)	7
85	نتائج تقدير النماذج الخطية الثلاث للنمو الاقتصادي للدول المتقدمة (D)	8
86	نتائج تقدير النماذج الخطية الثلاث للنمو الاقتصادي للدول النامية (V)	9
87	نتائج تقدير النماذج الخطية الثلاث للنمو الاقتصادي للدول المتقدمة والنامية (D.V).	10
89	يبين نتائج اختبار فيشر F لمجموعات الدراسة.	11
90	نتائج اختبار HAUSMAN لمجموعات الدراسة.	12
93	يبين قيمة واختبار المعنوية الاحصائية للعتبة.	13
94	نتائج تقدير النموذج الاول للنمو الاقتصادي لمجموعة جميع الدول (G).	14
95	نتائج تقدير النموذج الثاني للنمو الاقتصادي لمجموعة جميع الدول (G).	15
96	نتائج تقدير النموذج الثالث للنمو الاقتصادي لمجموعة جميع الدول (G).	16

97	نتائج تقدير نموذج النمو الاقتصادي لمجموعة الدول المتقدمة (G).	17
98	نتائج تقدير نموذج النمو الاقتصادي لمجموعة الدول النامية (V).	18
99	نتائج تقدير نموذج النمو الاقتصادي لمجموعة الدول المتقدمة والنامية (G).	19

فهرس الاشكال

رقم الصفحة	الاشكال	رقم الشكل
6	انواع التضخم حسب الحدة.	1
12	يبين العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار.	2
13	العلاقة بين عرض النقود وتغير الأسعار.	3
14	الطلب الكلي وتغيرات الأسعار.	4
16	منحنى تفسيري لتضخم الطلب.	5
16	منحنى تفسيري لتضخم التكاليف.	6
17	التضخم بالطلب و التضخم بالتكاليف.	7
43	يبين مراحل النمو عند رستو.	8
55	يبين تطور التضخم للفترة (1980-2017).	9
67	يبين نمو نشاط الاقتصادي العالمي للفترة (1980-2017).	10

المقدمة العامة

المقدمة العامة:

تسعى معظم دول العالم إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادية تسمح لها الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لبلدانها والرفع من مستوى متوسط الدخل الفردي الحقيقي، حيث تسعى هذه الدول إلى بلوغ هذا النمو الاقتصادي كل بحسب قدراتها ومؤهلاتها الاقتصادية ومواردها المتاحة، فبعد الحرب العالمية الثانية زاد اهتمام المفكرين الاقتصاديين بقضية النمو الاقتصادي، حيث بدأ الاهتمام بدور السياسات الاقتصادية في النمو الاقتصادي ومالها من تأثير على التنمية الاقتصادية ويتضح ذلك بداية من خمسينيات القرن الماضي من خلال الاهتمام الذي حظي به موضوع التضخم، ولكون معدل التضخم يعتبر احد المحاور الأساسية الذي يضمن استقرار النظام الاقتصادي.

ويعتبر التضخم احد المشاكل الاقتصادية التي يسعى الاقتصاديون الى فهمها والسعي وراء إيجاد حلول لها، فلقد اختلف الاقتصاديون في تحليل ظاهرة التضخم، هذا الاختلاف ليس في نوعية المفردات الاقتصادية او التعابير، انما هو اختلاف المعنى ككل، فمنهم من يرى انه زيادة في كمية النقود او الإصدار النقدي ومنهم من يعرف التضخم على انه زيادة في الطلب على العرض ولكن معظمهم يتفقون على انه ارتفاع المستوى العام للأسعار، وما يزيد المشكل تعقيدا ان هذا الارتفاع في الاسعار لا يزال محل جدال بين الاقتصاديين حول تأثيره على النمو الاقتصادي ولم يجدوا اتفاقا عاما ودقيقا حول نوع التأثير ومستوياته.

وعلى الرغم من كثرة الدراسات التجريبية السابقة التي قامت باختبار تأثير وعلاقة التضخم بالنمو الاقتصادي إلا أنه لا يوجد إجماع كامل بين نتائج هذه الدراسات بخصوص هذه العلاقة، فبعض هذه الدراسات توصلت إلى وجود تأثير سلبي على النمو الاقتصادي، أما البعض الآخر فيشير إلى ان العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي علاقة ايجابية ومنهم من استنتج عدم وجود تأثير او علاقة بينهما او إما أن تكون العلاقة ضعيفة أو غير معنوية ، وأمام درجة تعقد العلاقة التي تربط التضخم و النمو الاقتصادي وصعوبة الحكم هذه العلاقة يمكن القول أن التضخم مؤشر تكمن خلفه حقائق قد تكون ايجابية وقد تكون سلبية، وبالتالي فإنه يجب السيطرة على التضخم قبل أن يصل مستوى الخطورة.

ومن خلال ما سبق نطرح هذه الإشكالية:

ماهي مستويات عتبة التضخم المحفزة للنمو الاقتصادي خلال الفترة (1980-2017) في مجموعة الدول المدروسة؟

الاسئلة الفرعية:

- ما هو واقع النمو الاقتصادي والتضخم في العالم؟
 - ما نوع العلاقة بين النمو الاقتصادي و التضخم؟
 - ما هو النموذج الملائم لدراسة العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي؟
 - هل يوجد تأثير معنوي للتضخم يحفز النمو الاقتصادي في مجموعات الدراسة من الدول المتقدمة والدول النامية.
- الفرضية الرئيسية:**

- يوجد على الأقل عتبة تضخم واحدة يكون لديها تأثير معنوي للتضخم يؤدي الى تحفيز النمو الاقتصادي للفترة الممتدة من(1980-2017).
فرضيات الدراسة:

- التضخم الاقتصادي احد المؤشرات الرئيسية، حيث تسعى الدول من خلال سياستها الاقتصادية الى تخفيض معدلاته للتخفيف من اضراره على النمو الاقتصادي لديها.
- توجد علاقة طردية للتضخم بالنمو الاقتصادي عند مستويات منخفضة من التضخم وعلاقة عكسية عند المستويات المرتفعة منه.
- يعتبر النموذج غير الخطي ذو العتبات احسن نموذج لتفسير العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي.
- هناك تأثير ذو دلالة احصائية للتضخم يعمل على تحفيز النمو الاقتصادي لدى دول الدراسة يختلف من مجموعة الى اخرى عند مستويات محددة من العتبة، عند مستوى معنوية 0.05%.

اسباب اختيار الموضوع: لعل اهم الاسباب التي ادت الى اختيار الموضوع هي اهمية الموضوع الذي لا يزال محل اهتمام الاقتصاديين ومتخذي القرار في الجزائر والعالم ككل.
- ارتباط الموضوع بالتخصص ولمحاولة نمذجة معادلات النمو الاقتصادي.
- لإثراء المكتبة بهذه المواضيع التي تربط بين الاقتصاد والمالية والاقتصاد القياسي.
حدود الدراسة:

سيتم التركيز في هذه الدراسة وعلى حسب توفر البيانات على علاقة مستويات التضخم بالنمو الاقتصادي لمجموعة من الدول مقدره ب66 دولة من مختلف القارات ومختلف مستويات النمو والتقدم للفترة الممتدة بين سنة 1980 الى سنة 2017 .

أهمية البحث:

تظهر اهمية البحث لكونه يعالج أحد أهم المشكلات الاقتصادية المعاصرة سيما وأن الاقتصاد العالمي يعرف موجات تضخمية متعددة من حين لآخر في جميع الدول المتقدمة منها والنامية، وإلقاء الضوء على السياسات التي تؤثر على التضخم وتأثير التضخم على النمو الاقتصادي.
بالإضافة إلى ذلك معرفة أهمية التقنيات الكمية الحديثة في تحليل الظواهر الاقتصادية خاصة في نمذجة معدلات التضخم كاستخدام النماذج الغير خطية ذات العتبات مقارنة بالنماذج الخطية التقليدية المعروفة للخروج بمجموعة من النتائج المفسرة والشارحة لهذه العلاقة، الأمر الذي يمكن أن يساعد على توفير توجيهات لمتخذي القرار الاقتصادي في محاولة ايجاد نموذج عام لعتبة التضخم تستند اليه الدول في عمليات التنمية.

الدراسات السابقة:

يعتبر هذا الموضوع من بين الدراسات الاقتصادية الحديثة، فقد تمت دراسة العلاقة الخطية بين النمو الاقتصادي والتضخم من قبل مجموعة من الباحثين والاقتصاديين على سبيل المثال لا الحصر (عمير، (2018) Robert J. Barro (1996) و Girijasankar Mallik and Anis (2001) و Chowdhury و João ricardo Faria and Francisco Galvão Carneiro (2001) و Vikesh Gokal and Subrina Hanif (2004) و Hodge. D (2005) و Shapan (2016) و Chandra Majumder و Shailender Singh and Amar Singh (2015) والذين اعتمدوا

على عدة نماذج ومجموعة من المتغيرات الاقتصادية كعرض النقود والبطالة وسعر الصرف ومعدل الفائدة والانفاق ، النمو السكاني، الاستثمار، اسعار النفط ، تراكم راس المال الثابت ...الخ، حيث تباينت نتائج الابحاث واختلفت من دولة الى اخرى. بينما يرى مجموعة من الاقتصاديين والباحثين ان العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي هي علاقة غير خطية حيث كانت اول اشارة لهذه العلاقة الغير الخطية من قبل فيشر سنة 1993، وتلتها مجموعة من الابحاث تناولت وجود علاقة ايجابية للتضخم عند مستويات منخفضة وسلبية عند المستويات المرتفعة للتضخم، ونقطة التحول او التغيير او الانعكاس سميت بعتبة التضخم، ولقد تطرق مجموعة من الباحثين الى هذه العلاقة بالاعتماد على بيانات دولة واحدة مثل دراسة **Madhu (2015)** **Sehrawat and A. K. Giri** و **Hasanove (2010)** و **Mubarik (2005)** و **Hanaa (2008)** **Kheir-El-Din and Hala Abou-Ali** و **يوسفات علي(2011)** حيث كانت نتائجهم متقاربة الى حد بعيد فيما يخص العلاقة الطردية دون مستوى العتبة ووجود علاقة عكسية فوق مستوى العتبة مع اختلاف مستويات العتبة لكل دراسة، واما فيما يخص الدراسات المتعلقة بمجموعة من الدول والتي تعتمد في دراستها على بيانات البنابل والتي تختلف في دراستها ونماذجها عن دراسات السلاسل الزمنية الغير مقطعية نذكر ما يلي:

- دراسة **(Sarel 1996)**: والتي ناقشت الأثر غير الخطي للتضخم على النمو الاقتصادي للفترة 1960-1996، لعينة تتكون من حوالي 87 دولة، وتوصلت إلى أن عتبة التضخم في حدود 8-10% وأن معدلات التضخم الأقل منها ليس لها أثر كبير على النمو، أما معدلات التضخم التي تفوق هذه العتبة فلها أثر سلبي **(M.Sarel, 1996)**.

- دراسة **(Phillips 1998 & Ghosh)**: قام بدراسة ما إذا كان للتضخم ضرر على النمو الاقتصادي لـ 145 دولة للفترة 1960-1996، وتوصل إلى أن عتبة التضخم بمعدل سنوي تساوي 2.5%، وهي أقل بكثير من معدلات التضخم التي وصلت إليها دراسة **(Sarel 1996)**.

- دراسة **(Senhadji & Khan, 2001)**: استهدفت الدراسة 140 دولة، واستعانا بنموذج PTR كنموذج قياسي خلال الفترة 1960-1998 لمعالجة إمكانية وجود أثر معنوي للعتبة في العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي وتوصلوا إلى ان مستوى عتبة في الدول الصناعية ينحصر بين 1-3% أما في الدول النامية ففي حدود 7-12% أين يبدأ التأثير السلبي للتضخم على النمو الاقتصادي **(Mohsin S. Khan, 2001)**.

- دراسة **(Paula & Pedro & Drukker 2005)**: اعتمدت على نموذج العتبة لدراسة العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي لعينة من 138 دولة للفترة 1950-2000، وتوصلت إلى أن مستوى العتبة يقدر بـ 19.6% وإذا تجاوزت هذه النسبة فإنها ستخفض من نسب النمو الاقتصادي. أما الدول الصناعية فمستوى العتبة لديها محصور بين 2.57-12.61% **(Paula, 2005)**.

- دراسة **(CHIEN-CHIANG LEE AND SWEE YOONG WONG, 2005)**: قام الباحثان من خلال دراستهم بفحص تأثير التضخم على النمو الاقتصادي في تايوان واليابان، بالاستعانة بأسلوب Hansen، باستخدام بيانات 1965 إلى 2002 بالنسبة لتايوان من 1970 إلى 2001 بالنسبة لليابان، بالاعتماد واتباع أسلوب Hansen في عملية التقدير تم التوصل إلى وجود عتبة تضخم واحدة لتايوان تقدر بـ 7.25% ، فقبل هذا المستوى لا ضرر للتضخم على النمو الاقتصادي، أما بعده فهناك تأثير سلبي يضر بالنمو الاقتصادي، بينما تم إيجاد عتبتين للتضخم في اليابان تقدر الأولى بـ 2.52% والثانية بـ 9.66%، وأشارت النتائج إلى أنه في ظل بيئة منخفضة التضخمية (معدل التضخم بين 2.52% و 9.66%) فإن

التضخم يعزز النمو الاقتصادي، لكن عندما تتجاوز معدلات التضخم مستوى العتبة 9.66% يكون للتضخم تأثير سلبي كبير على النمو الاقتصادي (Chien، 2005).

- **دراسة (Li 2006):** استعان ببيانات 118 دولة، للفترة الممتدة بين 1961 و2004، وبالاعتماد على نموذج PTR تم التوصل الى ان التضخم يؤثر بالإيجاب على النمو الاقتصادي تحت مستوى العتبة المقدرة ب 28% للدول الصناعية و14% بالنسبة الى الدول النامية، واما فوق مستوى العتبة فهناك تأثير سلبي للدول الصناعية وحتى الدول النامية والتي يوجد بنموذجها عتبة ثانية مقدرة ب38% (Li، 2006).

- **Espinoza and al (2010):** استعان الباحث ببيانات 165 دولة وبالاعتماد على نموذج PSTR تم التوصل الى وجود عتبة معنوية قدرت ب9% يكون فيها تأثير التضخم سلبي فوقها بسرعة بطيئة وعدم ظهور تأثير معنوي دون مستوى العتبة (Espinoza and al، 2010).

- **Tolga Omay and Elif Öznur Kan (2010):** اعتمدت الدراسة على بيانات خمس دول متقدمة للفترة 1972-2005 واطهرت النتائج وجود عتبة تضخم معنوية قدرت ب02.5%، حيث وجد تأثير سلبي للتضخم فوق مستوى العتبة عدم وجود تأثير للتضخم على النمو الاقتصادي دون مستوى العتبة (Tolga، 2010).

- **Raghbendra Jha and Tu Dang (2011):** شملت الدراسة 182 دولة نامية ومتقدمة، وبالاعتماد على نموذج PTR اظهرت النتائج عدم وجود علاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي بالنسبة للدول المتقدمة ووجود عتبة تضخم قدرت ب10% لدى الدول النامية يكون فيها تأثير التضخم سلبي فوقها وايجابي دون مستواها (Raghbendra، 2011).

- **Raul Ibarra and Danilo R. Trupkin (2011):** كانت هذه الدراسة للفترة 1950-2009 ولعينة كبيرة قدرت ب120 دولة من الدول النامية والمتقدمة، حيث تم الاعتماد على نموذج PSTR وخلصت النتائج بوجود عتبة قدرت ب4.1% بالنسبة للدول المتقدمة و19.1% بالنسبة للدول النامية، حيث يكون التضخم ذو التأثير سلبي ومعنوي فوق مستوى العتبة وايجابي دون مستوى العتبة، على عكس المتغيرات الاخرى والتي يكون نفس التأثير على النمو الاقتصادي فوق وتحت مستوى العتبة (Raul، 2011).

- **Monaheng Seleteng et al (2012):** تم الاعتماد في هذه الدراسة على بيانات مقطعية للفترة 1980-2008 والتي تخص منطقة الجماعة الانمائية للجنوب الافريقي SADC، حيث قدرت عتبة التضخم بالاعتماد على نموذج PSTR ب18.9% ولم يكن للتضخم أي تأثير تحت مستوى العتبة، بينما وجد تأثير سلبي للتضخم على النمو الاقتصادي فوق مستوى العتبة (Monaheng، 2014).

- **Jude C. Eggoh and Khan Muhammad (2014):** اعتمدت هذه الدراسة على بيانات 102 دولة نامية ومتقدمة للفترة 1960-2009 وبتقدير نموذج PSTR اظهرت النتائج وجود علاقة غير خطية للعلاقة بين النمو الاقتصادي والتضخم، وان تأثير التضخم يكون سلبي فوق مستوى العتبة (Jude، 2014).

- **Su Dinh Thanh (2015):** قام الباحث بالاستعانة ببيانات خمس دول اسيوية خلال الفترة 1980-2011، وتوصل الباحث بالاعتماد على نموذج PSTR الى عتبة تضخم قدرت ب 7.48% حيث وجد ان التأثير السلبي للتضخم يبدأ فوق مستوى العتبة المقدرة ب7.48% (Su، 2015).

- **Arcade Ndoorcimpa (2017):** قام الباحث بالاستعانة ببيانات 47 دولة افريقية وعينتان من الدول المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل، حيث اكدت النتائج وجود علاقة غير خطية بين التضخم والنمو الاقتصادي وحددت مستويات العتبة ب6.5% و9% بالنسبة للدول المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل على

التوالي، كما اظهرت النتائج ان مستويات العتبة المرتفعة تؤدي الى انخفاض النمو الاقتصادي في كلتا العينتين، والمستويات المنخفضة لا تؤثر على الدول المنخفضة الدخل (Arcade، 2017).

- **دراسة عمير شلوفي (2018):** قام الباحث بدراسة العلاقة الغير الخطية بين التضخم والنمو الاقتصادي لدول المغرب العربي للفترة بين 1980-2014 ، وتوصل من خلال النتائج الى وجود تأثير قوي وسلبي للتضخم على النمو الاقتصادي فوق مستويات العتبة المقدرة بـ 6.25% بالنسبة لنموذج PTR و 7.5% بالنسبة لنموذج PSTR، اما فيما يخص الاثر دون مستوى العتبة، فقد اظهرت النتائج وجود تأثير ايجابي للتضخم على النمو الاقتصادي بالنسبة لنموذج PTR، ولن يكون له تأثير بالنسبة لنموذج PSTR (شلوفي، 2018).

- **دراسة لمحظ حسين، شريط خالد، عبد السلام صماري (2019):** اعتمد هذه الدراسة على 17 دولة ناشئة، لإيجاد تغيرات في تأثير التضخم على النمو الاقتصادي بالاعتماد على نموذج PTR، واطهرت النتائج وجود عتبة واحدة لها تأثيرات سلبية للتضخم تحت وفوق مستواها على النمو الاقتصادي للفترة الممتدة من (1994-2017) (لمحظ واخرون، 2019).

ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة هو اختيار موضوع الدراسة لمجموعة مختلفة عن الدراسات السابقة قدرت بـ 66 دولة للفترة الزمنية بين 1980 و 2017، وأيضا تم التركيز في الدراسة على المقارنة بين نتائج المجموعات الاربعة من الدول النامية والدول والمتقدمة، والتي قدرت لكل منها نماذج خطية ونماذج غير خطية (مثل نموذج KINK والذي يعتبر من بين النماذج الحديثة لعتبة التضخم)، ومقارنة نتائج هذه المجموعات ببعضها البعض لتوضيح العلاقة بين النمو الاقتصادي والتضخم، بالإضافة الى الاعتماد على نماذج البنابل ومجموعة من المتغيرات التفسيرية كالتضخم ومعدل النمو السكاني والانفاق الحكومي والاستثمار ومعدل سعر الصرف بالإضافة الى البطالة.

هيكل الدراسة

ولدراسة هذا الموضوع قمنا بتقسيمه الى مقدمة وخاتمة بالإضافة الى أربع فصول كالتالي:

الفصل الاول: الاطار النظري للتضخم الاقتصادي.

وتطرقنا فيه الى ماهية التضخم من خلال لقاء الضوء على مجموعة من التعاريف للتضخم والخصائص الخاصة به بالإضافة الى طرق حسابه، وكذلك قمنا بالتطرق الى اسباب وانواع واثار التضخم في المبحث الاول من هذا الفصل، اما المبحث الثاني فقد تم الخوض فيه في النظريات المفسرة للتضخم على غرار كل من النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية والكينزية بالإضافة الى نظرية ضغط الطلب والتضخم بالتكاليف ومن ثم تم التطرق في المبحث الثالث من هذا الفصل الى السياسات والاجراءات المتخذة لمواجهة التضخم كسياسة استهداف التضخم والسياسة المالية والنقدية.

الفصل الثاني: النمو الاقتصادي.

تم تقسيم هذا الفصل كذلك الى ثلاث مباحث، تم لقاء الضوء فيه على تعاريف النمو الاقتصادي ومعدلاته بالإضافة الى طرق قياسه وايجابياته ومعوقاته في المبحث الاول منه، وتم التطرق الى اشهر نظريات النمو الاقتصادي بدءا بنظرية ادم سميث سنة 1776 الى غاية نظرية النمو الداخلي سنة 1988 في المبحث الثاني من هذا الفصل اما الفصل الثالث فقد خصص لنماذج النمو الاقتصادي.

الفصل الثالث: التضخم والنمو الاقتصادي في العالم.

لقد تم تخصيص هذا الفصل للإلقاء الضوء على واقع التضخم و الازمات التضخمية في العالم وتجارب بعض الدول في مسابرة التضخم في المبحث الاول منه، والتطرق الى النمو الاقتصادي في العالم من خلال اعطاء لمحة تاريخية عن النمو الاقتصادي وتوقعاته في بعض الدول بالإضافة الى تصنيفات الدول وفق معيار التنمية والتخلف في المبحث الثاني من هذا الفصل.

الفصل الرابع: الدراسة القياسية للعلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي.

قمنا في هذا الفصل التطبيقي بالتعريف بمتغيرات النموذج والقاء الضوء على المنهجية المستخدمة في الدراسة ومن ثم الوصف الاحصائي للمتغيرات الدراسة في المبحث الاول منه، اما المبحث الثاني فقد قمنا بتقدير العلاقة الخطية بين التضخم والنمو الاقتصادي والمفاضلة بين النماذج الخطية المقدرة، اما المبحث الثالث فقد تم فيه تقدير العلاقة الغير خطية للتضخم والنمو الاقتصادي وتحليل ومقارنة النتائج المتوصل اليها.

الفصل الاول: الإطار النظري للتضخم الاقتصادي.

تمهيد:

يعتبر التضخم احد الظواهر الاقتصادية المتواجدة في جميع دول العالم المتقدمة منها او النامية، حيث يلقي اهتماما كبيرا من طرف العلماء والباحثين والخبراء الاقتصاديين في الدولة، وبالرغم من الاهتمام الخاص بهذه الظاهرة إلا أنّ هناك جدلاً كبيراً من قبل الاقتصاديين حول مفهومها وأسبابها، والآثار الاجتماعية والاقتصادية لها في النظام الاقتصادي، وأفضل السياسات التي يتعين اتباعها لتقليل الاضرار الناجمة عنها، وهذا ما تطرقنا اليه في هذا الفصل.

حيث تناولنا في هذا الفصل في المبحث الاول ماهية التضخم فقمنا بالتطرق الى مجموعة من التعاريف والمفاهيم الخاصة بالتضخم بالإضافة الى طرق قياسه وانواعه ومن ثم آثاره الاقتصادية والاجتماعية.

اما المبحث الثاني فقد تطرقنا الى اهم النظريات الاقتصادية حول التضخم مروراً بالنظرية الكلاسيكية ثم الكينزية واخيراً نظريات ضغط الطلب والتكاليف.

وفي المبحث الثالث قمنا بإلقاء الضوء على سياسة استهداف التضخم والسياسة المالية والنقدية باعتبارهما سياستين تؤثران في التضخم.

المبحث الاول: ماهية التضخم.

يعتبر الاقتصاديون ان التضخم احد المؤشرات الاقتصادية الكلية في الدولة، بينما يختلف تعريفه من مفكر الى اخر، وقد لا يكون الاختلاف في الصياغة فقط وانما في المعنى ايضا، فلا يوجد تعريف شامل ودقيق او حتى متفق حوله، فلكل تعريف خاص او وجهة نظر مختلفة، وهذا الاختلاف ناتج عن نوع التضخم او الاثار المترتبة عنه ومن خلال هذا المبحث سوف نتطرق الى مفهومه وانواعه ومن ثم اثاره.

المطلب الاول: تعريف التضخم وخصائصه وطرق قياسه.

1- تعريف التضخم: اختلفت تعاريف التضخم بين الاقتصاديين بسبب حدائته وتعدد خصائصه واختلاف اسبابه و انواعه وايضا الاثار المترتبة عنه ومن هذه التعاريف نذكر:

- تعريف كورتير: هو عبارة عن الانخفاض المستمر والمتواصل في القيمة الحقيقية لوحدة النقد (البكري، 2002).

- ويعرفه الاقتصادي الامريكي فريدمان التضخم على انه الزيادة المفرطة في كمية النقود، فهذا التعريف مبني على ان سبب التضخم هو الاصدار النقدي. (الصايم، 2016)

- ايضا يعرف على انه الارتفاع المستمر في الاسعار وان ارتفاع الاسعار بسبب الزيادة في تكاليف الإنتاج (فلاح ، 2008).

- وحسب بيرو فان التضخم هو ازدياد النقد دون الزيادة في السلع والخدمات اي زيادة الاصدار النقدي او عرض النقود دون زيادة الانتاج او عرض السلع والخدمات (الرفاعي و آخرون، 2002).

ان كل هذه التعاريف تؤكد ان المقصود بالتضخم هو ارتفاع الاسعار وليس الاسعار العالية، بالإشارة الى حالة عدم التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي (الموسوي، 2000)، ومن خلال التعاريف السابقة نستطيع القول ان التضخم هو ارتفاع المستوى العام او الحركة السعودية للأسعار والتي يقابلها تدهور القدرة الشرائية للأفراد وانخفاض قيمة العملة لفترة زمنية محددة.

2- خصائص وبوادر (مظاهر) التضخم: للتضخم مجموعة من الخصائص يمكن استنتاج اغلبها من التعاريف السابقة.

- ان قياس التضخم يتم بمعيار ما يسمى بمستوى العام للأسعار والذي يعرف بانه متوسط ترجيحي لأسعار مجموع السلع والخدمات المستخدمة او المستهلكة في بلد ما. (الوزاني و الرفاعي، 2003).

- لا يمكن ان نصف ارتفاع سلعة واحدة على انه تضخم، لان هذا الارتفاع قد يحدث بسبب ازمة معينة ولن يؤثر في معدل التضخم بشكل ملحوظ.

-التضخم يجب ان يكون مستمر ومتواصل فارتفاع الاسعار مرة واحدة لا يعتبر تضخم فقد يكون سببه تغير سعر الصرف او قرار حكومي.

الفصل الاول: الاطار النظري للتضخم الاقتصادي.

- انخفاض سعر الصرف مقارنة بالعملة المحلية.
- ارتفاع اسعار الذهب والفضة والمعادن الثمينة.
- ارتفاع اسعار الاصول مثل العقارات والاراضي وهذا ينتج بسبب توجه الافراد الى تحويل مدخراتهم الى اصول او عملة اجنبية او معادن ثمينة لعدم احتفاظ النقود بقيمتها.

3- مقاييس ومؤشرات التضخم الاقتصادي (العبادي، كراجه ، و باشا ، 2000):

أ- **نسبة التضخم**: وهي نسبة مئوية لتغير المستوى العام للأسعار و تحسب على اساس اسعار الفترة السابقة ممثلة في العلاقة التالية:

مستوى الاسعار(فترة t) - مستوى الاسعار(فترة t-1)

100 ×

معدل التضخم في الفترة t =

مستوى الاسعار(فترة t-1)

ب- **الرقم القياسي الضمني**: يمكن لنا ان نستدل على الكمية من النقود الزائدة التي امتصها الناتج المحلي الاجمالي في شكل ارتفاع في الاسعار وادت الى تضخمه على غير حقيقة بواسطة ما يعرف بالرقم القياسي الضمني (قدي، 2003) او ما يسمى بمعامل الانكماش او مخفض الناتج المحلي الاجمالي اي زيادة في اسعار الناتج المحلي الاجمالي.

ت- **الرقم القياسي لأسعار المستهلك**: ويستخدم كمؤشر لإظهار التضخم على القوة الشرائية لدخول الافراد وارتفاع المستوى العام لأسعار السلع والخدمات الاستهلاكية.

ث- **مؤشر الاسعار للسلع الانتاجية (I.P.P)**: يقيس مستوى الاسعار في مرحلة اسعار الجملة او في مرحلة اسعار المنتج فالترجيحات الثابتة التي تهدف الي حساب (I.P.P) هي المبيعات الصافية للإنتاج.

ج- **الرقم القياسي للواردات**: يقيس التضخم المستورد كنتيجة لتفاعل ثلاث عوامل تؤثر على اسعار الاقتصاد المحلي ومستويات التكاليف وهي:

- معدل التضخم الخارجي.

- وسائل النقل المحلي التي قد تزيد من التضخم المستورد عن طريق ارتفاع تكاليف النقل والتوزيع الغير متكافئ.

- توحيد امكانيات الدولة والقطاع الخاص لمواجهة عوامل التضخم عن طريق زيادة العرض وعن طريق منع الموردين الاجانب من التحكم والمضاربة في الاسعار.

هـ- **الفجوة التضخمية**: تعتبر احدي المؤشرات الاقتصادية الهامة على صعيد القياس الكلي للقوى التضخمية التي يواجهها النشاط الاقتصادي من خلال تفاعل متغيراته الاقتصادية، وهو الفرق بين الطلب الكلي والعرض الكلي من السلع والخدمات.

المطلب الثاني: اسباب التضخم وانواعه.

1- اسباب التضخم: تختلف اسباب التضخم من نوع الى اخر ومن نظام الى اخر ولكن يتفق على ان هذه الاسباب تؤدي الى ارتفاع الاسعار ومن هذه الاسباب نذكر ما يلي:

-زيادة الطلب على العرض من السلع والخدمات اي زيادة الانفاق الاستهلاكي.

-زيادة الاصدار النقدي بدون مقابل.

-الحصار الاقتصادي او السياسي والحروب والكوارث الطبيعية.

-زيادة التكاليف: مثل نفقات العمال كالأجور والمواد الاولية.

- بروز ظاهرة الاحتكار من قبل شريحة من المتعهدين والموزعين و السعي لتحقيق أرباح قياسية من بعض الفئات مع عدم وجود جهة رقابية من ذات الاختصاص وعدم فعالية إجراءات لردع للمخالفين.

2- انواع التضخم: يمكن تصنيف انواع التضخم على عدة مقاييس:

أ- من حيث تحكم الدولة في الاسعار: ويوجد نوعين:

- **التضخم الظاهر:** ويطلق عليه التضخم الطبيعي أو الطليق، فمن خلال هذا النوع يلاحظ ارتفاع الاسعار بحرية على اساس قوة الطلب والعرض. (بلعزوز، 2004)

- **التضخم الكامن** (الشمري م، 1987): ويطلق عليه التضخم المكبوت ولا تظهر فيه حرية ارتفاع الاسعار بسبب تدخل الدولة وتحديد سقف الاسعار، ويظهر في هذه الحالة ما يسمى بالسوق الموازية او السوداء للسلع المدعمة.

ب- **من حيث حدة التضخم** (الشمري و الشيرف، 2009):

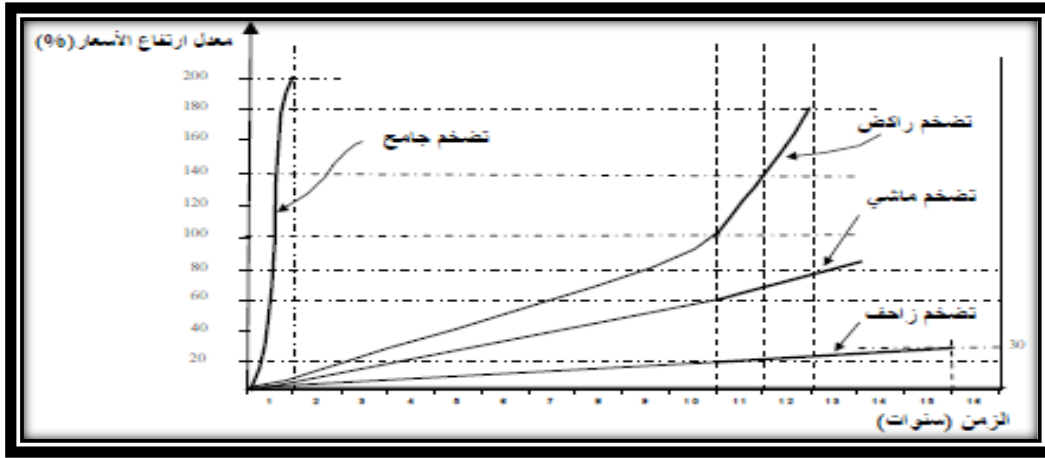
- **التضخم الزاحف:** وهو ارتفاع الاسعار بمستويات ضعيفة جدا يصل فيها الى 2% ويظهر هذا النوع في الدول الصناعية حيث انه يكون مقبولا حتى من طرف الافراد لأنه يأتي تدريجيا.

- **التضخم الماشي:** وهو ارتفاع الاسعار بمستويات بين 5% و 10% ويجب الحد منه لأنه قد يؤدي الى حلقة مفرغة لتزايد الاسعار قد تصل مستويات كبيرة.

- **التضخم الراكض:** يكون هذا التضخم ذو مستويات اعلى من التضخم الماشي قد تصل الى 30% وهو اقرب لان يتسارع لمستويات اعلى.

- **التضخم الجامح:** وهو من اخطر انواع التضخم على الاطلاق، اذا يظهر ارتفاع الاسعار بمعدلات كبيرة وسريعة حيث يصعب على الدولة التحكم فيه، فتفقد النقود قيمتها مما يؤدي الى انهيار النظام النقدي والاقتصادي ككل (الوادي و العساف ، الاقتصاد الكلي، 2009)، وهذا الشكل يوضح انواع التضخم السابقة:

الشكل رقم (1): انواع التضخم حسب الحدة.



المصدر: (الموسوي، 2000، صفحة 216)

ج- من حيث سبب التضخم: (كنعان، 2012)

- التضخم المستورد: ويظهر هذا التضخم في الدول المستوردة والتي تعاني من ضعف الانتاج المحلي، فارتفاع اسعار السلع والخدمات والمواد الاولية في الاسواق الخارجية يؤدي الى ارتفاع اسعار السلع المحلية.
- التضخم المصدر: وسمي بالمصدر في حال ارتفاع الاسعار بسبب انفتاح منتجات الدول على الاسواق الخارجية وبالتالي يزيد الطلب على العرض وترتفع الاسعار.
- تضخم التكاليف: في هذا النوع من التضخم يكون ارتفاع الاسعار راجع الى زيادة نفقات عناصر الانتاج مع ثبات مستوى الطلب.
- التضخم الذاتي: ويظهر هذا التضخم بسبب ارتفاع معدلات الاجور مقارنة بمعدلات الكفاءة الانتاجية حيث تكون هناك ارتفاعات لمعدلات الاسعار والاجور دون زيادة مستوى الطلب.
- التضخم الاستثنائي: وهو الارتفاع المبرر للأسعار نتيجة ظروف الدولة كالزلازل والبراكين والكوارث الطبيعية او نتيجة الحصار او غيرها.
- التضخم الركودي (محمد ا.، 2013، صفحة 39): والذي يتزامن فيه التضخم مع الركود، وقد يحدث الركود منفصلا ويتطور لانكماش، ويصاحب الانكماش انخفاض في الطلب والأسعار والإنتاج ومن ثم انخفاض الأجور وظهور البطالة، وتشير التجارب إلى أن المعالجة تتمثل في تبني سياسة نقدية ومالية توسعية بتخفيض تكلفة التمويل وزيادة عرض النقود وتخفيض الضرائب وزيادة الإنفاق الجاري والتنموي.
- د- الانواع الكينزية للتضخم: ونقصد بها تقسيمات كينز للتضخم الاقتصادي ومنها (بن عيسى، 2015):

الفصل الاول: الاطار النظري للتضخم الاقتصادي.

- التضخم السلعي: ويحدث هذا التضخم في قطاع صناعات سلع الاستهلاك، وذلك من خلال الزيادة في النفقات الانتاجية للسلع الاستثمارية على السلع الادخارية مما يترتب عليه تحقيق أرباح معتبرة في قطاع صناعة سلع الاستهلاك.

- التضخم الرأسمالي: يظهر هذا التضخم في قطاع صناعات الاستثمار، مما يؤدي إلى تحقيق أرباح في قطاعي الاستهلاك والاستثمار.

- التضخم الربحي: ينتج هذا النوع عن زيادة الاستثمار عن الادخار مما يترتب عليه تحقيق أرباح في قطاعي صناعات سلع الاستهلاك والاستثمار.

- التضخم الدخلي: يحدث هذا النوع من التضخم نتيجة لارتفاع نفقات الانتاج وخاصة أجور العمال.

المطلب الثالث: اثار التضخم.

ان التضخم كظاهرة نقدية له من الآثار الاقتصادية والاجتماعية ما يتجاوز خاصيته النقدية وكون هذه الظاهرة تعيق مسار التنمية في اقتصاديات دول العالم فانه من الصعب حصر آثارها، وفيما يلي نحاول ابراز أهم هذه الآثار:

1- الآثار الاقتصادية: وتتمثل اهم الآثار الاقتصادية فيما يلي:

أ- **انخفاض قيمة العملة الوطنية:** ان الارتفاع المستمر والمتواصل للأسعار يؤدي الى فقدان النقود الى جزء من قدرتها الشرائية مما ينعكس الى قلة ثقة الافراد بالاحتفاظ بالعملة الوطنية نتيجة فقدان وظيفتها كمخزن للقيمة (الروبي، 1984)، والذي يؤدي الى اضعاف حافز الادخار لدى الافراد وزيادة ميل الاستهلاك في مقابل انخفاض ميل الادخار، كما قد يتجه الافراد الى التخلص من الارصدة النقدية في الاستهلاك او الاقبال الى شراء الذهب او العملات الاجنبية ذات قيمة مستقرة او اقتناء سلع معمرة، او المضاربة في شراء اراضي او عقارات فاحرة وذلك بسبب علمهم بانخفاض الارصدة النقدية التي بحوزتهم لقدرتها الشرائية بفعل تأثير التضخم (حربي و عريفات، 1999).

ب- **عجز في ميزان المدفوعات:** في حالة ارتفاع اسعار السلع والخدمات في دولة ما فان الصادرات تنخفض ويمكن ان يقابلها استيراد للسلع والخدمات، اي ان يؤدي التضخم الى ارتفاع اسعار المنتجة محليا، الامر الذي يقلل من القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الاسواق الدولية، مما يؤدي الى انخفاض في حجم صادراتها، ليس هذا فحسب بل ان زيادة اسعار السلع المنتجة محليا (حربي و عريفات، 1999) نتيجة التضخم تؤدي الى زيادة الطلب على السلع المستوردة وذلك لانخفاض اسعارها مقارنة بأسعار السلع المماثلة لها المنتجة محليا، ويزداد تؤثر ميزان المدفوعات بالعجز.

عند قيام الحكومة بمحاولة الحد من التضخم عدد من الاجراءات بوضع ضوابط تحد من الزيادة على الاستيراد تتفاهم الضغوط التضخمية وتتدهور تحدث ارتفاعات متوالية في مستويات أسعار السلع المحلية، في ظل محدودية الكميات المعروضة منها.

ت- **تذبذب التنمية الاقتصادية عن هدفها:** يؤدي التضخم إلى توجيه النشاط الاقتصادي الذي لا تقيدته التنمية في مراحلها الأولى، فنتجه إلى إنتاج السلع التي ترتفع أسعارها باستمرار وهي عادة السلع الترفيهية التي يطلبها أصحاب الدّخول العالية، كما يؤدي إلى توجيه الأموال أيضا في الاستيراد والمضاربة على أسعار الأراضي الزراعية وكذلك المضاربة التجارية.

ويترتب على استمرار ارتفاع الأسعار ارتباك في تنفيذ المشروعات التنموية بسبب استحالة تحرير تكاليف إنشاء المشروعات، الأمر الذي يؤدي معه إلى عجز بعض القطاعات في الحصول على الموارد اللازمة لإتمام مشروعاتها والذي يؤثر سلبا على انجاح الخطط التنموية في تشغيل الطاقات الانتاجية العاطلة (شوتر و العمار ، 1996).

ث- **توجيه الانتاج والاستثمارات في غير صالح الاقتصاد الوطني:** تستهدف عملية التنمية الاقتصادية توسيع الطاقات الانتاجية في كافة قطاعات الاقتصاد وذلك من خلال استخدام الامثل للطاقات الانتاجية، بهدف توفير مختلف السلع سواء كانت استهلاكية او استثمارية، وعادة ما تصنع الحكومة الخطط والبرامج الاقتصادية التي تستهدف توجيه الاستثمارات نحو تلك المجالات وذلك بغرض تحقيق زيادة في معدلات انتاجية تلك الاستثمارات غير ان التضخم يقف دون تحقيق ذلك حيث ان زيادة الطلب الكلي لأصحاب رؤوس الاموال للاستثمار في المشروعات الانتاجية التي تتمتع بالدوران السريع لرؤوس الاموال للاستثمار في المشروعات الانتاجية والتي تحقق ارباحا مرتفعة ، تتمثل تلك المجالات في مشروعات لإنتاج السلع الاستهلاكية حيث يحقق منتوجا ارباحا قدرية (زكي، 1998) نتيجة ارتفاع اسعارها في ظل محدودية العرض الحقيقي منها، وزيادة حجم الطلب الكلي عليها ويؤدي ذلك لانخفاض حجم الاستثمارات الموجهة نحو المشروعات التي تنسم ببطء دوران راس المال المستثمر فيها مما يحدث خلا في توزيع الاستثمارات في الاقتصاد الوطني حيث تشهد الاستثمارات في مشروعات انتاج السلع الاستهلاكية والكمالية نموا كبيرا نظرا بسبب الزيادة في معدلات الطلب الكلي عليها وارتفاع الارباح التي تحققها، وفي نفس الوقت يشهد نموا كبيرا نظرا لزيادة الاستثمارات الموجه اليه نظرا لارتفاع العائد التي تحققه الاستثمارات في قطاع الخدمات هذا بالإضافة الى توجيه الاستثمارات في مجال البناء والتشييد العمارات، والمسكن الفاخرة والتي لا تقيد عملية التنمية في مراحلها الاولى، والتي تتطلب توجيه الاستثمارات نحو المجالات التي تساهم في زيادة الطاقة الانتاجية في الاقتصاد الوطني وتحقيق الاستقرار الاقتصادي (حربي و عريفات، 1999)

ج- **التغيرات في اسعار الفائدة:** ان ارتفاع معدلات التضخم في الدولة يؤدي الى قيام المؤسسات المالية بزيادة اسعار الفائدة للأفراد لغرض تشجيعهم على تقديم اموالهم اليها وذلك من خلال اضافة علاوة التضخم الى سعر الفائدة حتى لا تتخفف اسعار الفائدة الحقيقية الى اقل من الصفر ويتم حساب معدل الفائدة الحقيقي بطرح معدل التضخم المتوقع من معدل الفائدة الاسمي (هتهات، 2006) وهذا لتعويض خسارة المستثمرين من اثار التضخم.

2- **الاثار الاجتماعية:** يتمثل الأثر الاجتماعي الضار للتضخم من خلال عملية توزيع الدخول حيث يؤدي إلى إعادة توزيع الدّخول واجتذاب القوة الشرائية من جانب أصحاب الدخول التحليلية والثابتة (العمال أصحاب المعاشات، صغار المدخرين) لصالح الدّخول المرتفعة والمستثمرين، الأموال التي تؤدي إلى اختلال العلاقات الاجتماعية وتعميق الصراع بين القوى الاجتماعية المختلفة والذي يطفوا على السطح بين

الفصل الاول: الاطار النظري للتضخم الاقتصادي.

الحين والآخر، متخذاً شكل الإضرابات العمالية من جانب العمال ومنه ثم تعطيل الإنتاج وزيادة الطاقة غير المشغلة في الاقتصاد القومي.

ويساهم التضخم في تغيير حصص فئات المجتمع في الناتج القومي الحقيقي الذي يمثل الصورة الحقيقية للدخل النقدي فهذا الأخير يتألف من مجموع عوائد عناصر الإنتاج الذي يتحصل عليها المشاركون في العملية الإنتاجية بينما يتكون الدخل الحقيقي من مجموع السلع وحصص مختلف فئات المجتمع بمعنى آخر تركيز الاهتمام على علاقة تقلبات الدخل النقدي والحقيقي وفي هذا المجال يمكن إيراد الحالات التالية:

أ- ثبات الدخل الحقيقي: عند زيادة الدخل النقدي بنفس معدل ارتفاع الأسعار.

ب- انخفاض الدخل الحقيقي: عند زيادة الدخل النقدي بمعدل أقل من ارتفاع الأسعار ومن المعروف أن الدخل النقدي يرتفع أثناء التضخم، وبالتالي يتبين لنا درجة تأثير ارتفاع الأسعار على أصحاب الدخل في المجتمع على النحو المبين فيما يلي: (حربي و عرفات، 1999)

- أصحاب الدخل الثابتة: من أهم أنواع الدخل الثابتة: فوائد السندات، فوائد الودائع على البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، إيجارات الأراضي، والمسكن والإعانات والمعاشات التقاعدية، إن إثبات هذه الدخل يتسبب في تدهور المراكز المالية لأصحابها نظراً لتناقص قوتها الشرائية مع ارتفاع الأسعار أي أن حصة هذه الدخل في الناتج القومي عرضة للتناقص باستمرار، لذلك تعتبر هذه الفئة الأكثر تضرراً من التضخم.

- أصحاب المرتبات: تتمتع هذه الفئة بقابلية محدودة لزيادة دخولها عند ارتفاع الأسعار، وعادة ما تتباطأ كثيراً في اللحاق بمستوى الأسعار، إذ تنقضي فترة طويلة نسبياً ما بين ارتفاع الأسعار وزيادة الدخل، وفي حالة زيادة هذه الدخل فإنها تكون بنسبة أقل من ارتفاع الأسعار.

- أصحاب المشاريع: تعتبر هذه الفئة أكثر استفادة من التضخم لأنّ الزيادة في تكاليف منتجاته تقل كثيراً من الارتفاع في أسعار سعتها، لذلك فإن تراجع الدخل الحقيقية للفئات الأخرى يكون لصالح أصحاب المشاريع أي مع استمرار التضخم تزداد حصة هذه الفئة من الناتج القومي على حساب تراجع حصص الفئات الأخرى.

- إعادة توزيع الثروات: يعتبر إعادة توزيع الثروات في المجتمع بسبب التضخم امتداداً للتغيرات في حصص فئات المجتمع في الناتج القومي الحقيقي فالفئات التي انخفضت دخولها الحقيقية خلال التضخم قد تقوم بالتصرف في جزء من ثرواتها بالبيع بهدف المحافظة على مستوى معين من الاستهلاك اعتادت عليه سابقاً أو مسايرة النمط الجديد للاستهلاك الذي أفرزه التضخم، وشال ذلك أصحاب الأراضي والمباني (الذين يتحصلون على دخولهم من جراء تأجير هذه الممتلكات)، ومما يشجع هذه الفئة على بيع جزء من ممتلكاتها هو ارتفاع قيمتها بمعدلات تفوق الارتفاع العام في الأسعار، وبهذا تنتقل ملكية هذه الأصول من فئة تناقصت دخولها الحقيقية إلى فئات تزايدت دخولها الحقيقية بسبب التضخم.

الفصل الاول: الاطار النظري للتضخم الاقتصادي.

كما أن إعادة توزيع الثروات نتيجة للتضخم تبدأ جلية في عملية الإقراض المتوسط والطويل الأجل في مختلف العقود وما يترتب عليها أداء التزامات نقدية بعد فترة طويلة نسبيا من الزمن.

ويمكن اضافة مجموعة من الآثار الاجتماعية الناتجة عن التضخم (كنعان، 2012) مثل :

- انتشار ظواهر سلبية في المجتمع مثل (البحث عن الكسب غير المشروع).
- عدم مقدرة الأسر على الوفاء بالمتطلبات الأساسية للأبناء.
- زيادة نسبة الأمراض النفسية والتوترات العصبية وحالات الاكتئاب والإحباط التي ستؤثر على الإنتاجية وتؤدي إلى التقصير في العمل وعلى المشاركة في عملية التنمية.
- انخفاض المستوى الاقتصادي والثقافي والعلمي للأفراد بسبب الاستغناء عن بعض الضروريات.
- ظهور ضغوط مادية ونفسية واقتصادية على الأفراد والأسر.
- زيادة ساعات العمل لتوفير الحاجات الضرورية مما يؤدي إلى المشاكل الأسرية وضعف الإنتاجية.
- العزوف عن الزواج وتكوين الأسر الجديدة بسبب عدم القدرة على تحمل المصاريف والتكاليف، مما يزيد من العنوسة والانحرافات الأخلاقية ومشاكل أخرى لا حد لها.
- ارتفاع نسبة الطلاق بسبب عدم الاستقرار المادي للأسر مما سيؤدي إلى حدوث مشاكل أسرية وعدم تمكن أرباب الأسر من تغطية الاحتياجات في ظل الارتفاع المتواصل للأسعار.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتضخم .

نستعرض في هذا المبحث آراء المفكرين الاقتصاديين في محاولة لتفسير ظاهرة التضخم وسيتم التركيز في هذا المبحث على اهم النظريات.

المطلب الاول: التضخم في النظرية الكلاسيكية والنظرية النيوكلاسيكية.

1- **التضخم في النظرية الكلاسيكية:** كان الفكر الكلاسيكي اول من اشار الى وجود ظاهرة التضخم الناتجة عن العرض والطلب للنقود، وذلك عن طريق تحديد الكيفية التي بموجبها صياغة العلاقة بين المستوى العام للأسعار والتقلبات الطارئة على تغير كمية النقود، فلقد اوضح عرض لنظرية كمية النقود على يد الاقتصادي الأمريكي ارفينج فيشر سنة 1917، على ان نظرية كمية النقود تقوم على عدد من الفرضيات تتمثل فيما يلي (عناية، 1985):

- أ- ان كمية النقود هي العامل الاساسي والمؤثر في حركات الاسعار.
- ب- ان كمية النقود تتناسب طرديا مع المستوى العام للأسعار، وبالتالي تتناسب عكسيا مع قيمة النقود.
- ت- ترتبط كمية النقود بعلاقة طردية مع الطلب على السلع والخدمات وبالعلاقة عكسية مع عرض السلع والخدمات، اي ان النقود المتبادلة تؤدي الى زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات في المجتمع ونقص العرض الحقيقي منها.

ث- تقوم هذه النظرية على افتراض التشغيل الكامل لعناصر الانتاج، ويرجع التضخم وفقا لنظرية كمية النقود الى الافراط في عرض النقود، وذلك لان زيادة الاصدار النقدي الذي يجمعه انخفاض في الطلب على النقود يؤدي الى الارتفاع في مستويات الاسعار، بمعنى يترتب على زيادة عرض النقود بالنسبة الى الطلب عليها انخفاض في قيمتها، اي حصول ارتفاع في المستوى العام للأسعار اما في الحالة زيادة الطلب على النقود بالنسبة لعرضها فان ذلك يؤدي الى ارتفاع قيمتها، وبالتالي انخفاض المستوى العام للأسعار.

قام فيشر بشرح العلاقة بين الكمية الكلية للنقود والانفاق الكلي على السلع والخدمات واستخدم في تحليله معادلة تسمى معادلة التبادل لإثبات العلاقة الارتباطية السببية بين تغير كمية النقود والتغير في المستوى العام للأسعار وهذا وفقا للعلاقة التي صاغها على الشكل (BENISSAD، 1980):

$$PT=MV \dots\dots (1)$$

حيث تمثل :

M: كمية النقود المعروضة في فترة زمنية معينة ، P: المستوى العام للأسعار.

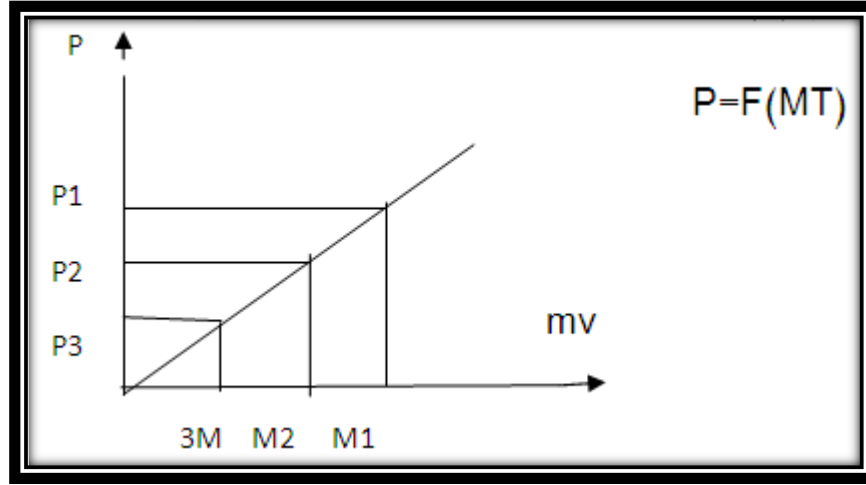
T: حجم المبادلات من السلع والخدمات في نفس اللحظة الزمنية، V: سرعة دوران النقود.

وتقرر المعادلة (1) ان كمية النقود المعروضة مضروبة في سرعة دورانها يجب ان تعادل الدخل الوطني النقدي ويجب ان تعادل الانفاق الوطني وعليه فالمعادلة ليست اكثر من مطابقة رياضية كما انها لا تقرر اي علاقة بين متغيرين من متغيراتها، ولتحويل معادلة التبادل الى نظرية تفسر كيفية تحديد الدخل الوطني يتطلب هذا التحويل فهم العوامل التي تحدد سرعة دوران النقود، حيث اعتقد فيشر ان سرعة دوران النقود تتحدد عن طريق العوامل المؤسسية في الاقتصاد، والتي تؤثر على الطريقة التي ينجز بها الافراد معاملاتهم، وقد يرى فشير ان العوامل المؤسسية في اي اقتصاد والتي تؤثر على سرعة دوران اقتصاد النقود ثابتة تقريبا في الاجل القصير.

ونظرية كمية النقود تقرر ان الدخل الوطني يتحدد فقط بالمتغيرات في كمية النقود فعند مضاعفة كمية النقود (M) يتضاعف (VM) وبالتالي يتضاعف الدخل الوطني النقدي، ولقد وصل فشير الي نتيجة مفادها "ان زيادة كمية النقود بنسبة معينة تؤدي الى زيادة الدخل الوطني النقدي بنفس النسبة".

كما افترض ايضا ان الاقتصاد يعمل دائما عند مستوى التشغيل الكامل وبذلك يمكن اعتبار (T) ثابتا في الاجل القصير في معادلة التبادل، وبناء على الافتراضات سالفة الذكر فان هذه النظرية تجعل كل من (T) و (V) ثابتين، وبهذا فانه لن يبقى من المتغيرات في معادلة التبادل سوى (P) و (M) يسمح لهما بالتغير، وعلى هذا تصل نظرية كمية النقود الى العلاقة السببية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، وبافتراض ان حجم الانتاج الحقيقي الكلي ثابتا عند مستوى التشغيل الكامل وثبات سرعة دوران النقود في الفترة القصيرة - فان مضاعفة كمية النقود ستؤدي الى مضاعفة المستوى العام للمستوى، فاذا ادت الزيادة في كمية النقود الى ارتفاع المستوى العام للأسعار بنفس النسبة فان الدخل الوطني يزيد بنفس نسبة الزيادة في كمية النقود ويمكن توضيح العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار بالشكل رقم(2):

الشكل رقم (2): يبين العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار.



المصدر: (الموسوي، 2000، صفحة 82)

نلاحظ من الشكل رقم (2) ومع افتراض ثبات كل من T و V ومن خلال العلاقة، نلاحظ ان الزيادة في كمية النقود M ستؤدي الى ارتفاع الاسعار P بنفس النسبة، هذا راجع الى ان التحليل الكلاسيكي لا يأخذ بعين الاعتبار ان النقود تؤدي وظيفة مخزن القيمة وانما هي مجرد اداة مبادلة بالإضافة الي فرضية التشغيل الكامل للاقتصاد.

وبوضح لنا الشكل السابق ارتفاع المستوى العام للأسعار، من $P2$ الى $P1$ عند زيادة كمية النقود من $M2$ الى $M1$ ، وكذلك انخفاض المستوى العام للأسعار من $P2$ الى $P3$ عند انخفاض كمية النقود من $M2$ الى $M3$ اي ان هناك علاقة طردية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، وهذا دائما بافتراض ثبات سرعة دوران النقود وحجم الناتج الوطني، غير ان ازمة 1929 اثبتت عدم صحة التحليل الكلاسيكي لظاهرة التضخم، فخلال هذه الازمة لم تؤدي الزيادة في كمية النقود الى ارتفاع مستوى الأسعار، ونلمس ذلك من خلال فشل السياسة الامريكية آنذاك بتشجيع الافراد على الاقتراض بواسطة زيادة احتياطات البنوك التجارية التي لم تمتص الفائض في كمية النقود الذي أستقر في أيدي الأفراد ولم يتوجه إلى الإنفاق بسبب توقع انخفاض الأسعار، وهكذا أبرزت أزمة 1929-1933 عجز التحليل الاقتصادي الكلاسيكي في تفسير الظاهرة، و أبرزت أن النقود تطلب لذاتها كأصل كامل السيولة، وهذا ما لم تعتمد النظرية الكلاسيكية مما أفضلها في توجيه السياسة النقدية ابان الكساد الكبير، وكان هذا ما فتح الطريق أمام رواد النظريات الحديثة للإدلاء برأيهم في تفسير الظاهرة.

2- **التضخم في النظرية النقدية الحديثة (النيوكلاسيكية):** ظهرت هذه النظرية في السبعينيات من القرن العشرين بقيادة الاقتصادي ميلتون فريدمان وتعرف بالنظرية الكلاسيكية الحديثة، وقد أضفت على التحليل الكلاسيكي عدة تعديلات حيث اعتمدت هذه النظرية على نفس الأسس، ويعزز فريدمان أهمية النظرية الكمية إلى الارتباط الوثيق في الغالب بين مستوى الأسعار والتغير الكبير في كمية النقود في الفترة القصيرة، وفي هذا الصدد يقول فريدمان «قد لا توجد في الاقتصاد علاقة تطبيقية مثل تلك الموجودة دائما بين التغيرات في

الفصل الاول: الاطار النظري للتضخم الاقتصادي.

كمية النقود والتغيرات في الأسعار في الفترة القصيرة فهي علاقة تعيد نفسها بانتظام في ظل جميع الظروف" (بلعزوز، 2004).

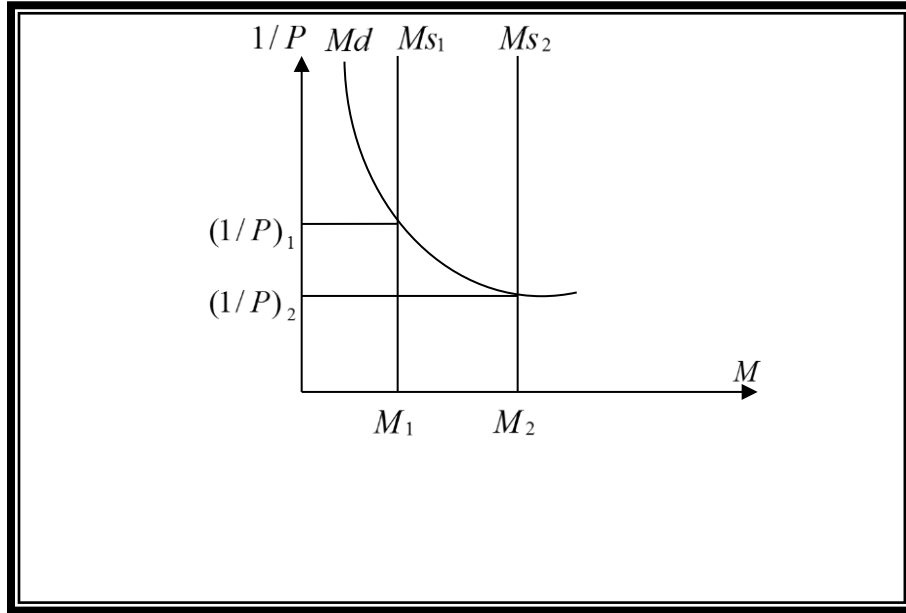
و قد حاولت هذه النظرية تفسير التضخم من وجهة نظرية نقدية من خلال تحليل العلاقة بين المستوى العام للأسعار وعرض النقود، حيث تؤكد أن السبب الحقيقي للتضخم يتمثل في الزيادة في عرض النقود من قبل السلطات النقدية بشكل يفوق حجم الطلب عليها، إلا أنه تبين في الوقت نفسه أن سبب الاختلالات يرجع إلى مكونات دالة الطلب على النقود، وليس عرض النقود ودالة الطلب على النقود حسب فريدمان تتمثل في عدة متغيرات لخصها في المعادلة التالية:

$$\frac{MD}{P} = F(Y, Rb, Re, Rm, W, Gp, U)$$

حيث يمثل:

MD:الطلب على النقود	P:المستوى العام للأسعار
W: الثروة بكافة أنواعها	Y:الدخل الدائم
GP : معدل التضخم	U:متغير يوضح العوامل الأخرى
Re, Rm, Rb : معدلات الإنتاج الاسمية	

الشكل رقم(03):العلاقة بين عرض النقود وتغير الأسعار



المصدر: (الشمري م، 1987، صفحة 393)

الفصل الاول: الاطار النظري للتضخم الاقتصادي.

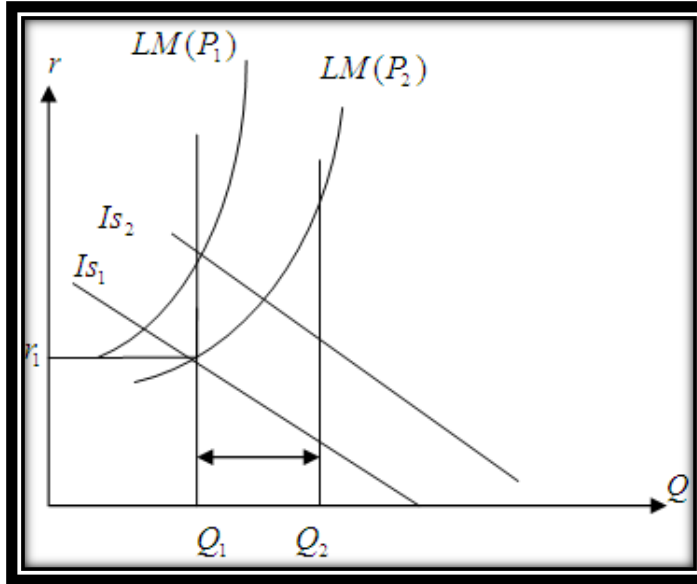
حسب فريدمان فان الشكل رقم(3) يوضح أن الزيادة في عرض النقود هي المحدد النهائي لمستوى الأسعار إذ تؤدي إلى الزيادة في الأسعار بفرض أن الأفراد سيحصلون على أرصدة نقدية تفوق ما يرغبون به من دخل في ظل مستويات سعرية معينة، وسيصرفون في استبدال أرصدهم النقدية بأصول حقيقية، وذلك يؤدي إلى ارتفاع الاسعار نتيجة ارتفاع أسعار الأصول الحقيقية بسبب الطلب المتزايد عنها.

المطلب الثاني: التضخم في النظرية الكينزية.

عرفت بالمدرسة الكينزية نسبة إلى مؤسسها الاقتصادي الانجليزي " جون مينارد كينز"، حيث انتقد كينز معدلة التبادل لفيشر، واعتبر ان سرعة التبادل غير ثابتة وقابلة للتكيف، ويرى أصحاب ومؤيدي هذه النظرية أن التضخم ينتج عن الطلب، فيكون حجم الإنفاق الكلي أكبر من قيمة الناتج الكلي وذلك عند مستوى التشغيل التام (FREIDMAN & GOODHART, 2002).

ويرفض كينز العلاقة الوثيقة بين التغير في كمية النقود و التغير في المستوى العام للأسعار وقد أكد على سرعة التداول الداخلية، أي لا يمكن أن تؤدي زيادة ارتفاع المستوى العام للأسعار إلى ارتفاع في كمية النقود، قد ترتفع الأسعار بشك حاد بسبب الزيادة الكبيرة والسريعة في سرعة دوران الدخل مما ينجم عنه انخفاض كبير في التفضيل النقدي للأفراد، ويمكن الاستعانة بالشكل التالي لتوضيح تضخم الطلب عند كينز وأتباعه (الموسوي، 2000).

الشكل رقم (04):الطلب الكلي وتغيرات الأسعار.



المصدر: (الموسوي، 2000، صفحة 219)

يفترض هذا الشكل رقم(04) تحقيق حالة الاستخدام التام عند مستوى الإنتاج Q_1 مقاسا على المحور الأفقي وأن التوازن العام يتحقق عند توازن السوق السلعي والسوق النقدي في نقطة التقاطع is_1 مع imp_1

حيث عندها يكون الناتج Q_1 بسعر فائدة r_1 ومستوى الأسعار P_1 ، وبافتراض زيادة الطلب الكلي متمثلا في انتقال منحنى IS_1 إلى IS_2 ومن ثم الحصول على فائض في الطلب قدره $Q_1 - Q_2$ والذي سيؤدي بدوره إلى ارتفاع مستويات الأسعار، وبعبارة أخرى ستتخفص القوة الشرائية للنقود، متنسبة في انخفاض العرض الحقيقي للنقود وبالتالي انتقال منحنى Imp_1 إلى Imp_2 حيث يتحقق التوازن العام مرة أخرى لكن عند مستوى سعر فائدة أعلى ومستوى أعلى للأسعار مع ثبات حجم الإنتاج عند مستواه السابق، وسيؤدي ارتفاع الأسعار إلى زيادة الدخول النقدية والتي بدورها ستؤدي إلى زيادة الطلب الكلي من جديد ويستمر فائض الطلب في الظهور مع استمرار انتقال منحنيات LM و IS، كما أن كينز قدم تفسيراً لعدم مواجهة العرض لزيادة الطلب بزيادة مماثلة بالتفريق بين حالتين (شيحة ، 1985):

الحالة الأولى: في هذه الحالة لا يكون الاقتصاد قد بلغ مرحلة التشغيل التام، بمعنى أن هناك جزء من الموارد الإنتاجية المتاحة غير مستغل، وفي هذه الحالة فإن زيادة الطلب أو زيادة الإنفاق أو أي إصدار نقدي جديد قد لا يؤدي إلى حالة التضخم، لأن الاقتصاد بإمكانه مواجهة الزيادة في الطلب بزيادة الإنتاج، أي العرض باستغلال تلك الموارد المعطلة، وهذا ما يعرف بالتشغيل الناقص لموارد الإنتاج الذي يعبر عن مرونة الجهاز الإنتاجي وقدرته على الاستجابة لتغيرات الطلب.

الحالة الثانية: أما في هذه الحالة يكون الاقتصاد قد وصل إلى حالة التشغيل التام لكل الموارد المتاحة، أي زيادة في الطلب الكلي سيكون الجهاز الإنتاجي عاجزاً على مواجهتها بزيادة حجم العرض الكلي وطلبك لاستنفاده كل الموارد المتاحة والطاقات المعطلة وعندئذ سيختل التوازن بين الطلب والعرض الكليين، مما يخلق مشكلة في كيفية القضاء على الزيادة في الطلب النقدي بما لا يدع سبيلاً لحل المشكلة إلا برفع الأسعار من أجل تحقيق التوازن بين الطلب والعرض.

المطلب الثالث: التضخم في نظرية ضغط الطلب ونظرية التضخم بالتكاليف.

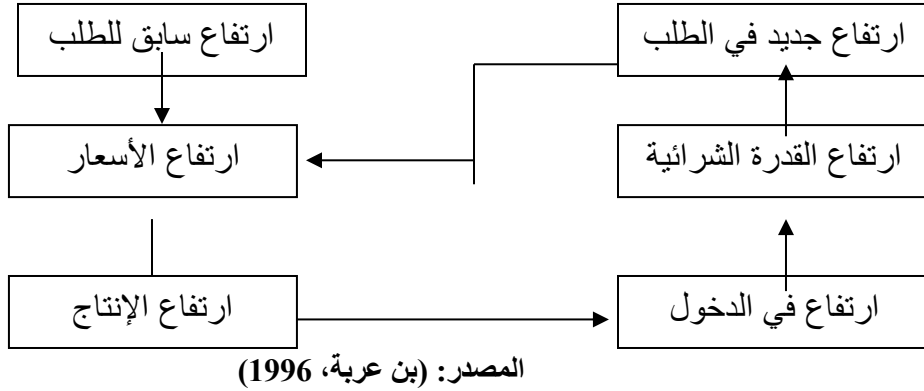
1- التضخم في نظرية ضغط الطلب:

لا يختلف في تفسير هذه النظرية للتضخم كثيراً عن تفسير النظرية الكينزية، فحسب هذه النظرية فإن التضخم ينشأ نتيجة لزيادة الدخول النقدية للأفراد دون أن يصاحب هذه الزيادة زيادة في الإنتاج من الأفراد الذين يحصلون على تلك الدخول، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار نظراً للحجم المحدود لما هو معروض من السلع و الخدمات (حالة الجهاز الإنتاجي غير مرن).

ويمكن التعبير عن هذه الحالة بشكل آخر، فنقول أن التضخم نشأ بسبب زيادة الطلب الكلي مع ثبات العرض الكلي، فالسبب إذن راجع إلى الإفراط في الطلب على السلع و الخدمات، دون قدرة الإنتاج على تلبيةه وما يرافق التضخم في هذه الحالة هو النمو في الناتج الداخلي الخام.

و يمكن أن نوضح ذلك الشكل التالي:

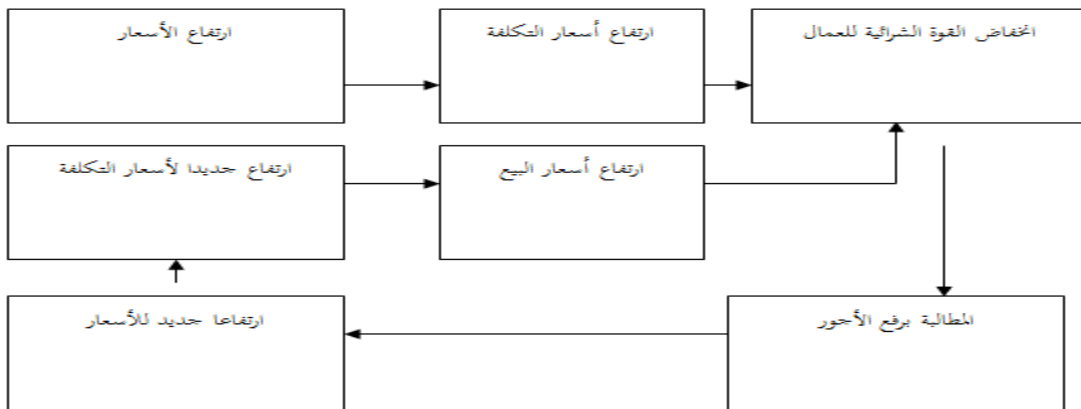
الشكل رقم(05): منحني تفسيري لتضخم الطلب.



2- نظرية التضخم بالتكاليف (الموسوي، 2000):

يحصل تضخم التكاليف نتيجة ارتفاع تكاليف عناصر الإنتاج وخصوصا تكلفة العمل عندما تكون النقابات العمالية قوية وقادرة على رفع أجور أعضائها، إذ تؤدي الزيادة السريعة في مستويات الأجور إلى ارتفاع مستويات الأسعار عندما لا يصاحب الزيادة في الأجور زيادة في إنتاجية العمل في بعض القطاعات الرئيسية داخل الاقتصاد الوطني، ويفترض هذا التحليل سيادة المنافسة غير التامة في كل من سوق العمل وسوق السلع، ويؤدي الارتفاع في مستويات الأسعار إلى انخفاض القدرة الشرائية للأجور الاسمية مما يدفع بالنقابات العمالية إلى التدخل عن طريق المساومة ورفع الجور الاسمية لأعضائها لتصل بها إلى ما كانت عليه في السابق، ومن ثم سيعمل أرباب الأعمال على نقل عبء الزيادة في الأجور إلى المستهلك عن طريق رفع أسعار منتجاتهم، وهكذا يستمر لولب الأجور والأسعار بالارتفاع متسببا في حصول تضخم التكاليف، هذا النوع من التضخم يصاحبه انخفاض في الناتج الداخلي الخام عكس التضخم بالطلب، ويمكن توضيح ذلك بالشكل التالي:

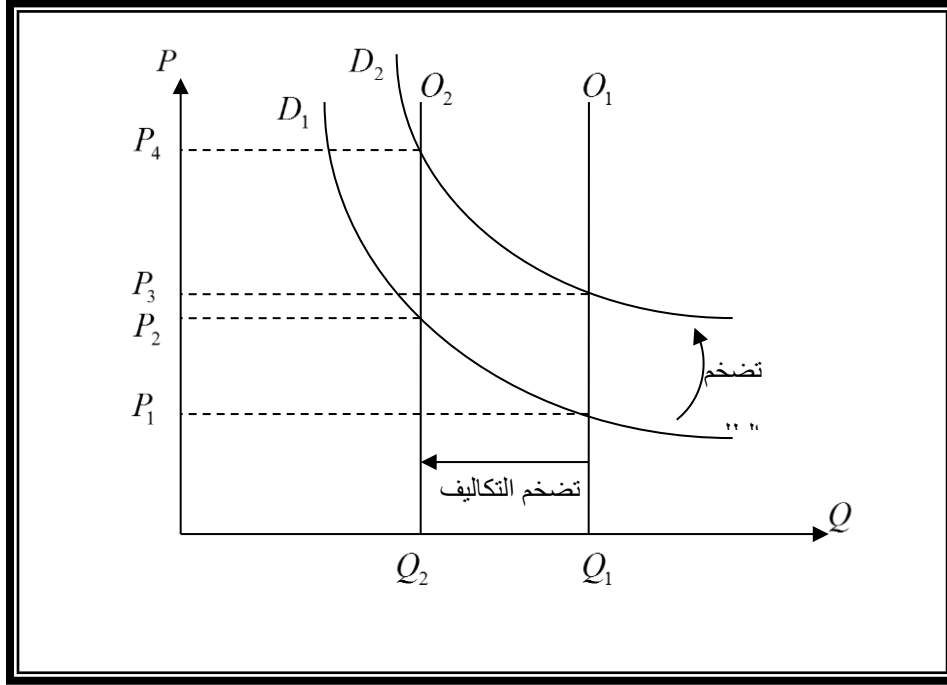
الشكل رقم (06): منحني تفسيري لتضخم التكاليف



المصدر: (بن عربية، 1996، صفحة 41)

ويمكن جمع التضخم بالطلب والتضخم بالتكاليف في الشكل التالي

الشكل رقم (07): التضخم بالطلب و التضخم بالتكاليف



المصدر: (BALI, 1993, p. 71).

بالاستناد الى الشكل (07)، فنعني بتضخم الطلب عندما يكون العرض الكلي ثابت، أي لا توجد زيادة في الإنتاج فان الأسعار تنتقل من p_1 إلى p_2 ، أي ارتفاع الأسعار والإنتاج لم يتغير أي بقي ثابتا عند q_1 ويحدث هذا في البلدان المتخلفة، وعند توزيع الدخل فان الطلب يزداد على المنتجات، وتوزيع الدخل هو نتيجة للاستثمارات حيث أنه يؤدي إلى عجز في الميزانية وزيادة في الاستيراد، وهذا الأخير يحمل معه التضخم وهو ما يعرف بالتضخم المستورد، لأن الإنتاج الداخلي في تناقص بينما الدخل الخارجي يحول إلى العملة المحلية بالزيادة، هذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي.

اما التضخم بالتكاليف عند انخفاض العرض الكلي فان الإنتاج انخفض من q_1 إلى q_2 أو تراجع فان العرض ينتقل من o_1 إلى o_2 و الأسعار تتغير أيضا من p_1 إلى p_2 ، أي ترتفع وهو ارتفاع للمواد الأولية أو المواد النصف مصنعة أو سلع التجهيزات والعجز في الإنتاج يجعل هناك زيادة في الطلب.

المبحث الثالث: السياسات والاجراءات المتخذة لمواجهة التضخم.

تسعى الدول الى وضع اجراءات وسياسات اقتصادية بغرض تحقيق أهداف الاقتصاد الكلي والمتمثلة في تحقيق التنمية الاقتصادية وتحسين المستوى المعيشي والعدالة في توزيع الدخل وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار (التضخم) ومحاربة البطالة في المجتمع وتحقيق التوازن في التعامل مع المجتمع

الفصل الاول: الاطار النظري للتضخم الاقتصادي.

الخارجي وتحديد مستمر للبيانات الخاصة بمعدلات التضخم المتوقعة بتوفر النماذج المطلوبة لاستهداف التضخم إذ تمتلك الدول التي تبنت هذه السياسة عددا من النماذج التي يتم استخدامها لأغراض التنبؤ بمعدلات التضخم.

المطلب الاول: سياسة استهداف التضخم.

1- مفهوم سياسة استهداف التضخم: يعرف استهداف التضخم على انه النظام النقدي الذي لا يكون له هدف وسيط و انما يتم استهداف معدل التضخم بشكل مباشر، إذ يتم تحقيق هذا الهدف من خلال اتباع مجموعة من الخطوات (لينج، 2003):

- أ- تحديد السياسة النقدية الكفيلة بمعدل التضخم المستهدف.
- ب- يتنبأ البنك المركزي بمعدل التضخم في المستقبل.
- ج- تتم مقارنة المعدل المستهدف بالمتوقع فاذا كان المتوقع اعلى من المستهدف يتم اتباع سياسة نقدية انكماشية و العكس صحيح.

كما يعرف استهداف التضخم بانه تبني مقاربة مباشرة لمكافحة التضخم، إذ تتمثل هذه السياسة اعلان صريح من قبل السلطات النقدية بان هدف السياسة النقدية هو تحقيق مستوى محدد لمعدل التضخم خلال مدة زمنية محددة على أن يترافق ذلك مع اعطاء الاستقلالية التامة للبنوك المركزية في وضع وتطبيق السياسات والاجراءات اللازمة لتحقيق الهدف المعلن، مع الالتزام الكامل بالشفافية في وضع السياسات وتطبيقها و توجهاتها المستقبلية بما يعزز مصداقية البنوك المركزية ويرسخ ثقة الاسواق (ناجي، بدون سنة).

2- شروط تطبيق سياسة استهداف التضخم.

هنالك مجموعة من الشروط اللازمة لنجاح تطبيق سياسة استهداف التضخم ومن اهمها (بيل و ماريو، 2003):

- استقرار الاقتصاد الكلي، حيث أن معدلات التضخم شديدة التقلب تعوق تطبيق هذه السياسة كما أن البدء بهذه السياسة من معدلات مرتفعة قد يؤدي الى ارتفاع التكلفة من جهة الناتج.
- اعلان السلطات النقدية عن معدل التضخم المستهدف يكون الوصول اليه على المدى المتوسط.
- التزام السلطات النقدية بتحقيق استقرار في الأسعار على المدى الطويل.
- توفر المعلومات والبيانات اللازمة عند صانعي القرار، حيث أن هذه السياسة تعتمد بشكل كبير على البيانات والمعلومات بحيث يراعي كثيرا من المتغيرات الاقتصادية، وليس المتغيرات النقدية فقط.
- توفر الشفافية فيما يتعلق بأهداف واضعي السياسة النقدية وفي التعامل بين السلطات النقدية وكافة الأطراف
- استقلالية البنك المركزي في تنفيذ السياسة النقدية.
- امكانية محاسبة المسؤولين في حالة الاخفاق في تحديد الهدف.
- قوة الوضع المالي للدولة في مواجهة العجز المالي.
- استقرار القطاع المالي وسياسته والتنسيق مع السلطة النقدية لتحقيق هذا الهدف فاذا كانت درجة التنسيق بين السياستين ضعيفة فمن الصعب أن يكون بمقدور السياسة النقدية تحقيق هذا الهدف لوحدها
- تطوير نماذج التنبؤ والتقدير على الاقل لتوفير رؤية أولية لصانعي القرار.
- اتباع نظام سعر الصرف الحر فنظام سعر الصرف الثابت يكون عائقا امام تحقيق هدف استهداف التضخم.

3- منافع ومساوئ سياسة استهداف التضخم: (MISHKIN, 2000)

اولا- المنافع :

- ان الاهداف الصريحة والمعلنة للتضخم سوف تجلب الاهتمام العام على النحو الذي يجعل البنك المركزي قادر على تحقيق الإنجاز.
- يكون تأثير سياسة الاستهداف في الأمد الطويل اكبر على التضخم من التأثير على نمو الناتج.
- ان وجود الشفافية في اهداف التضخم سوف يوفر مرفأ أمن للتوقعات التضخمية.
- ان اهداف التضخم المعلنة سوف تساعد في وجود سياسة نقدية مؤسسية.
- أن سياسة الاستهداف سوف تمكن السياسة النقدية من الارتكاز على الاعتبارات المحلية بشكل أكبر والاستجابة للاقتصاد المحلي.
- ان سياسة الاستهداف تؤدي الى التزام مؤسسي متين يجعل من استقرارية الاسعار الهدف الرئيسي للبنك المركزي.

ثانيا- المساوئ:

- ان التضخم المستهدف سيكون صارما جدا مما يؤدي الى الحذر الشديد وبالتالي عدم استقرار الناتج وخفض النمو الاقتصادي .
- يمكن أن ينشأ عن التضخم المستهدف ضعف في مسؤولية البنك المركزي بسبب الصعوبة في السيطرة بالإضافة الى التباطؤات الطويلة لأدوات السياسة النقدية في السيطرة على التضخم.
- ان استهداف التضخم لا يستطيع ان يمنع الهيمنة المالية كما أن متطلبات مرونة اسعار الصرف المرنة من خلال التضخم المستهدف سوف تسبب في عدم الاستقرار المالي .
- ان التعارض بين سياسة اسعار الصرف وسياسة عرض النقد تقلل من قدرة البنك المركزي في السيطرة على التضخم وان النتائج من دمج التغيرات في الأدوات تظهر بعد فترات إبطاء مزمنة.
- ظهور الأخطاء الناجمة عن صعوبة التنبؤ بالتضخم، مما يضعف مصداقية استراتيجية استهداف التضخم.

المطلب الثاني: السياسة النقدية.

1- تعريف السياسة النقدية (الوادي و عزام، المالية العامة، 2007): هي مجموعة من الأدوات والإجراءات التي يستخدمها البنك المركزي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ولتفادي الأزمات الاقتصادية التي يتعرض لها الاقتصاد القومي من خلال إدارة النقود والائتمان المصرفي وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد القومي من خلال قنوات إجرائية مختلفة.

2- أهداف السياسة النقدية: تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق الاستقرار النقدي، والذي يتحقق من خلال التوازن بين التدفق النقدي والتدفق السلعي وبالتالي الاستقرار الاقتصادي (استقرار الأسعار واستقرار الاستخدام)، ونظرا لأهمية التدفق النقدي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي فان السلطة النقدية تستخدم العديد من السياسات لضبط ذلك التدفق. (الوادي و اخرون، النقود والمصارف، 2014)

3- ادوات السياسة النقدية : تعتمد السلطات التقنية في إدارة شؤون النقد والانسان علي نوعين من الوسائل وهما: أدوات كمية والتي تسعى التأثير علي حجم الائتمان وكلفته وبالتالي على الكميات التقنية

الفصل الاول: الاطار النظري للتضخم الاقتصادي.

الإجمالية المعروضة في الاقتصاد، وأدوات نوعية تهدف إلى التأثير على أنواع معينة من الائتمان بقصد توجيه بعض الأنشطة الاقتصادية.

اولا : الأدوات الكمية او(العامة):

- سياسة سعر المصرف أو سعر إعادة الخصم:

يقصد بسعر إعادة الخصم على انه السعر أو الفائدة التي يتقاضها البنك المركزي من المصارف التجارية عندما تلجأ إلى إعادة خصم الأوراق التجارية قصيرة الاجل التي بحوزتها أو الاقتراض بضمان الأوراق المالية الحكومية من أجل حصولها علي مواد نقدية جديدة .

فإذا شعر البنك المركزي أن عرض النقد في الاقتصاد قد ارتفع إلى مستوى غير مرغوب فيه مما يهدد استقرار مستوى الأسعار فانه يسارع إلى إتباع سياسة نقدية انكماشية لتقليص الكمية المعروضة من النقد في السوق عن طريق رفع سعر إعادة الخصم، مما يزيد من كلفة الاقتراض وبالتالي سيؤدي الي تقليل احتياطات المصارف من السيولة النقدية مما يدفعها الي رفع أسعار الفائدة على القروض وهذا الإجراء سيؤدي إلى قلة إقبال الأفراد على الاقتراض وهذا يقلل من الإنفاق النقدي ويخفف من حدة الضغوط التضخمية وأخيرا يقلل من عرض النقد.

وأما في حالة رغبة البنك المركزي في اتباع سياسة نقدية توسعية لزيادة عرض النقد في البنك المركزي يلجأ الي خفض سعر إعادة الخصم وهذا بدوره يشجع البنوك التجارية لطلب المزيد من السيولة وذلك عن طريق تحويل جزء من أصولها المالية إلى نقود قانونية، مما يعمل ذلك على مقدرة المصارف التجارية على خلق الائتمان ودفعها إلى خفض سعر الفائدة على القروض وبالتالي زيادة عرض النقد وهذا بدوره سيؤدي الي زيادة الإنفاق ومن ثم الإنتاج والدخل والاستخدام مما يرفع من مستوى النشاط الاقتصادي للدولة (حداد و هذلول، 2005).

- نسبة الاحتياطي القانوني:

وهي تلك النسبة التي تفرض على ودائع المصارف التجارية من قبل البنك المركزي حيث يقوم باقتطاع تلك النسبة وتحويلها من حساب البنك التجاري اليه، ويكون الهدف المباشر من الاحتفاظ بهذه الودائع لدى البنك المركزي هو ضمان سلامة أموال المودعين، ففي حالات الانكماش الاقتصادي يسعى المصرف المركزي لتقليل نسبة الاحتياطي القانوني بحيث توفر لدى المصارف كمية أكبر من الودائع التي تستخدمها في منح الائتمان وبالتالي التوسع في عرض النقد للخروج من حالة الكساد.

في حالة التضخم يسعى البنك المركزي لزيادة نسبة الاحتياطي القانوني بحيث تتوفر لدى البنوك كمية أقل من الودائع التي يستخدمها في منح الائتمان وبالتالي تقليل عرض النقد للخروج من حالة التضخم.

- عمليات السوق المفتوح :

ونعني بها دخول البنك المركزي كبائع أو مشتري للسندات المالية الحكومية في سوق النقد قصد التحكم في عرض النقود.

في حالة الانكماش يقوم البنك المركزي بشراء السندات الحكومية من المصارف التجارية فتزيد الاحتياطات لديها أزيد عرض النقود، أما في حالة التضخم يقوم البنك المركزي ببيع المستندات الحكومية فيقلل من عرض النقود.

ثانيا: الأدوات النوعية للسياسة النقدية:

يقصد بالأدوات النوعية الأساليب المباشرة التي يستخدمها المصرف المركزي للتأثير على نوعية الائتمان وتوجيهه لتحقيق أغراض اقتصادية معينة، وتتخذ الادوات النوعية أشكالا عدة تتمثل في الآتي:

- الإقناع الأدبي المباشر في محاولة لدفع المصارف بزيادة أو تحجيم التمويل.
- الأساليب الرقابية بحيث يوضع سقف معين لعمليات المصرف التجاري لا يتجاوزها كالرقابة على الائتمان أو الرقابة على العملة الأجنبية أو الرقابة على استخدام المشتقات المالية.
- قد يستخدم المصرف المركزي أساليب للإغراء من خلال منح المصارف تسهيلات معينة بهدف توجيه المصارف باتجاه سلوك معين كالمزايا المالية السخية التي تقدم للمصارف لحثها على الاندماج.

4- تأثير السياسات النقدية على الاقتصاد :

- زيادة الإنتاج بتوجيه الموارد المتاحة نحو توفير مدخلات الإنتاج والمعينات اللازمة
- تهيئة بيئة استثمارية مناسبة لتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي عبر تحقق استقرار الأسعار النهوض بالقطاع الخاص وتوفير المعينات المناسبة ليؤدي الدور المنوط به في دفع عجلة النمو
- حاليا تسهيل عمليات الدفع عبر استخدام التقنية المصرفية وإدخال وسائل الدفع الإلكتروني. (بلعزوز،

(2004)

5- الفرق بين السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم.

يمكن توضيح اهم الفروقات بين السياستين السابقتين في الجدول التالي:

جدول رقم(1): يوضح اهم الفروقات بين سياسة استهداف التضخم والسياسة النقدية.

أوجه الاختلاف	السياسة النقدية التقليدية	سياسة إستهداف التضخم
تاريخ الظهور	ظهرت في القرن التاسع عشر	ظهرت في أوائل التسعينات من القرن العشرين
الهدف النهائي	هناك عدة أهداف نهائية(سبق رؤيتها)	إستقرار الأسعار في المدى الطويل
نوع الإستهداف	إستهداف سعر الصرف أو الإستهداف النقدي	معدل أو مدى أو سقف تضخم مستهدف
الشروط	لا تعتمد على شروط محددة	تعتمد على شروط عامة و أخرى أولية
طبيعة الإستهداف	إستهداف غير مباشر للتضخم	إستهداف مباشر للتضخم
الأفق الزمني	غير مرتبط بأفق محدد	مرتبط بأفق محدد
التوقعات	لا تعتمد على التوقعات المستقبلية	لها ميزة النظرة المستقبلية
المراجعة	لا تعتمد على مراجعة معدل التضخم	تعتمد على مراجعة معدل التضخم المستهدف من خلال تقليص الفجوة بين ما هو مستهدف وما هو محقق.
الإستقلالية	ليست ضرورية لأداء السياسة النقدية ولكنها هامة لبلوغ الأهداف.	شروط ضروري لإدارة السياسة النقدية وفق هذا الإطار.
المصدقية والشفافية	لا تتطلب الكثير من المصدقية و الشفافية على الرغم من أهميتها.	تتطلب مصداقية و شفافية كبيرة في تحقيق الهدف النهائي.
الفعالية	لا يوجد معيار أنق وواضح لقياس الفعالية	معدل التضخم يمثل معيار أنق لقياس فعالية السياسة النقدية من خلال مقارنة الفجوة بين المعدل المحقق والمستهدف.
العلاقة بين الدائرة النقدية والحقيقية	ترتبط بقنوات إبلاغ السياسة النقدية.	علاقة مباشرة بين الأثرات و معدل التضخم المتوقع.
إستخدام الأثرات	تكون بعد ظهور الضغوط التضخمية.	تكون قبل ذلك، أي عند التنبؤ بوجود التضخم.
مبدأ النسبية	ترتبط متغيرات الدائرتين بمبدأ النسبية	يعوضه مبدأ التنبؤ وتوجيه الأثرات المباشرة.
التنبؤ بالصدمات	لا يمكن التنبؤ بحجم الصدمات وقوتها	يمكن التنبؤ بالصدمات وفق نماذج إحصائية تنبؤية.
توجهات السياسة النقدية	لا يمكن التنبؤ بتوجهات السياسة النقدية	يمكن التنبؤ بتوجهات السياسة النقدية

المصدر: (بن عيسى، 2015)

المطلب الثالث: السياسة المالية.

1- تعريف السياسة المالية: وتعرف (الوادي و عزام، المالية العامة، 2007) بأنها مجموعة الأهداف والتوجيهات والإجراءات والنشاطات التي تتبناها الدولة للتأثير في الاقتصاد القومي والمجتمع بهدف المحافظة على استقراره العام وتنميته ومعالجة مشاكله ومواجهة كافية الظروف المتغيرة المناسبة المالية في تلك الإجراءات التي تتخذها الحكومة في جانبي الموازنة العامة الإيرادات والنفقات (بشكل متعمد في محاولة منها لتحقيق التوظف الكامل واستقرار الأسعار في الأجل القصير

2- أهداف السياسة المالية:

- تحقيق الكفاءة الإنتاجية.
- تحقيق العدالة الكاملة.
- تحقيق التقدم الاقتصادي
- تحقيق العدالة في توزيع الدخل.
- تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

3- ادوات السياسة المالية: يمكن للحكومة أن تؤثر في المسار الاقتصادي العام عن طريق تغيير حجم إنفاقها فمثلا في فترة الكساد حيث يعاني الاقتصاد من الركود والبطالة تتبع سياسة مالية توسعية عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب أو الاثنين معاً، في فترة التضخم تتبع الحكومة سياسة مالية انكماشية عن طريق زيادة الضرائب وتخفيض الإنفاق الحكومي وذلك لإيجاد الفائض في الموازنة العامة. بشكل عام تقسم أدوات السياسة المالية الحكومية الى أدوات أوتوماتيكية الية وأدوات مستقلة.

أولاً- الادوات الآلية:

وهي تلك الأدوات التي تستخدم ذاتيا ولا تتطلب أي سياسة فاعلة أو تدخل من قبل راسمي السياسة المالية للدولة وتنقسم إلى خمسة أدوات:

أ- التغيرات الأتوماتيكية في حصيللة الضرائب :

إذا كان الاقتصاد يمر في حالة كساد فإن الحاجة تدعو الى زيادة الإنفاق الكلي الذي يمكن تحقيقه عن طريق إجراء بعض التغيرات في حصيللة الضرائب .

إن تغير الإيرادات الضريبية بشكل التي يساعد في تقليل الإنفاق الكلي في حالة التضخم وزيادة الإنفاق الكلي في حالة الانكماش، وهذا يحدث دون تدخل من قبل راسمي السياسة المالية.

ب- الإعانات الحكومية (الإعانات الاقتصادية):

تقديم الإعانات لبعض القطاعات الاقتصادية وذلك من أجل دعم دخول الافراد والمحافظة على استقرارها حيث أن دعم أسعار المنتجات الزراعية والصناعية يؤدي إلى زيادة الدخل وقت الكساد بسبب زيادة الدعم، وانخفاض الدخل أوقات التضخم بسبب انخفاض الدعم.

ت- التغير في مستوى الإنفاق:

يميل الأفراد إلى المحافظة على مستوى معيشة معينة حتى في فترات الانكماش الاقتصادية وحتى لو تدنى الدخل الخاضع للإنفاق فإن الأفراد يحاولون المحافظة على أنماط الإنفاق المعتاد عن طريق الاعتماد على المدخرات الفردية أو حتى الاقتراض

فإن محاولة الإبقاء على مستويات المعيشة والإنفاق الجارية تقود المستهلكين التي استهلاك جزء من مدخراتهم خلال فترة الانكماش حيث يتدنى الدخل الشخصي، الأمر الذي يؤدي إلى تدني مستوى الإنفاق الكلي، أي ينخفض الإنفاق ولكن بشكل أقل من المتوقع.

ث- سياسة توزيع الأرباح الرأسمالية:

وهي سياسة تهدف لإبقاء مستويات دخول مناسبة، فإذا كان الاقتصاد في فترة انكماش فإن الشركات لا تعتمد إلى تخفيض مستوى الأرباح القابلة للتوزيع على المساهمين.

كما لا تميل إلى زيادة خفض الأرباح في فترة تضخم قصيرة. إن هذه المناسبة المتشددة المتعلقة بتوزيع الأرباح الرأسمالية تساعد على الإبقاء على استقرار مستويات دخول الأفراد في وقت الكساد وتحافظ علي الحد من زيادتها وقت التضخم

ج- تعويضات البطالة :

وتشكل التعويضات التي تدفع للعاطلين عن العمل عامل استقرار من شأنه أن يؤثر في مستويات الإنفاق في أوقات التضخم أو الانكماش، في فترات الانكماش تكون معدلات البطالة مرتفعة مما يؤدي إلى زيادة التعويضات المدفوعة للعاطلين عن العمل، الأمر الذي يؤدي الي الحد من تنني الدخل، أما في فترات التضخم والازدهار تزيد معدلات الاستخدام مما يؤدي الي خفض تعويضات البطالة" (الوادي و عزام، المالية العامة، 2007).

ثانيا - الأدوات المستقلة :

ففي فترة التضخم تتبنى الحكومة سياسة مالية انكماشية للحد والتقليل من تنامي حجم الانفاق القومي ولتقليل الفجوة التضخمية تدريجيا عن طريق تخفيض الانفاق الحكومي وزيادة الضرائب، أما في حالات الانكماش أو الركود الاقتصادي فإن الحكومة تستخدم سياسة مالية توسعية عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب (الوادي و عزام، المالية العامة، 2007).

يجب التنسيق بين السياسة المالية والنقدية ليتكامل دورهم في تحديد المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الإيرادات والمصروفات للدولة والنمو المقدر في الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم المستهدف وموقف ميزان المدفوعات.

وتبعا لهذه التقديرات يتم تجنيد الكتلة النقدية المناسبة لتحقيق تلك الأهداف حيث تمثل أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، استقرار الأسعار المحلية وسعر الصرف، وتحقيق العدالة في توزيع الدخل. ولا تتحقق هذه الأهداف إلا بالتنسيق بين السياستين المالية والنقدية.

لذلك نجد أن الاختلافات والنشوهات التي يعاني منها الاقتصاد تقتضي تكامل السياسات الاقتصادية من مالية وتقنية وأن تخدم كل سياسة أهداف الأخرى ولا تتعارض معها.

نجد أن هناك استقلالية في الأدوات ولكن لا بد من التنسيق في مجال إدارة السيولة في الاقتصاد وفي مجال السياسات والقيود على تمويل الحكومة بواسطة المصارف (نسبة تمويل الأوراق المالية) لتحقيق الاستقرار الاقتصادية (بلعوز، 2004).

4- المقارنة بين السياستين النقدية والمالية.

لا تقتصر المقارنة بين السياستين النقدية والمالية المفاضلة بينهما فكلاهما لا يمكن الاستغناء عنهما كأساس لسياسة الدولة الاقتصادية ويمكن حصر أوجه الشبه والاختلاف بين السياستين النقدية والمالية في الجوانب التالية (اوجست، 2008):

أ- إن تأثير السياسة المالية على المداخيل ثم على الإنفاق تأثير مباشر يتحدد من خلال تغيير الإنفاق الحكومي الجاري والاستثماري والضرائب والإعانات الحكومية، أما تأثير السياسة النقدية على المداخيل يكون بصورة غير مباشرة إذ أن الإجراءات والتدابير النقدية التي تتخذها السلطات النقدية ثم في تغيير حجم الائتمان، ستعكس في النهاية على النشاط الاقتصادي ثم على مستوى الإنفاق والطلب الكلي.

ب- تتسم السياسة المالية بوجود ما يعرف بالفارق الزمني اللازم لتحقيق فعاليتها، إذ تحتاج لوقت أطول بالقياس إلى فعالية السياسة النقدية التي تستغرق وقت أقل وتعود مرونة السياسة النقدية إلى إمكانية اتخاذ التدابير والإجراءات النقدية من قبل السلطات النقدية دون الحاجة إلى التغييرات الدستورية وسن تشريعات حكومية على عكس السياسة المالية التي تتوجب في معظم الأحيان سن التشريعات وإجراءات التغييرات الدستورية عند اتخاذ الإجراءات والوسائل المالية من قبل السلطات المالية. وإن المهم في هذا الصدد ليس الفارق الزمني في تحقيقه فعالية كلتا السياستين وإنما الأهم من ذلك تنحصر في تحديد الفترة الزمنية المحصورة بين توقيت تدخل السلطتين النقدية والمالية وبين تحقيق نتائج هذا التداخل نقدية ومالية إلى ثلاثة أنواع، النوع الأول يعرف بفارق الإدراك ويمثل الفترة الواقعة بين ظهور الحاجة إلى اتخاذ الإجراءات والتدابير النقدية والمالية للتأثير على النشاط الاقتصادي وهذا النوع من التدخل يرتبط بتوافر المعلومات والتنبؤات المستقبلية الدقيقة نسبية وهذا يتوقف على مستوى تطور المجتمع اقتصادية واجتماعية، أما الفارق الزمني الثاني فيعرف بالفارق الإداري ويمثل الفترة المحصورة بين إدراك الحاجة إلى التدخل الحكومي وبين تنفيذ التدخل فعلا. أما النوع الثالث من هذه الفروق الزمنية فيعرف بالفارق العملي ويعبر عن الفترة بين تنفيذ التدخل الحكومي وبين النتائج الفعلية المتحققة بسبب هذا التدخل

ت- يمكن أن تكون السياسة المالية أداة اقتصادية أكثر فاعلية في مواجهة الكساد والركود الاقتصادي مقابل تزايد فاعلية السياسة النقدية في مواجهة الضغوط التضخمية.

خلاصة:

ان التحكم في مستويات التضخم مرتبط بتذليل الصعوبات المتعلقة بمفهوم موضوع التضخم، وذلك بالتطرق الى التعاريف والانواع والاسباب المؤدية له، اضافة الى الاثار المترتبة عنه، ومن خلال القاء الضوء على مختلف آراء المفكرين والنظريات المتناولة لموضوع التضخم، اضافة الى السياسات التي يمكن من خلالها استهداف معدلات مقبولة من التضخم قد تؤدي الى توازن الاقتصاد والمحافظة على مستويات محفزة للنمو الاقتصادي قد خلصت الدراسة في هذا الفصل ان التضخم هو ارتفاع للمستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية محددة لأي سبب كان من الاسباب التي تطرقت اليها النظريات المفسرة له، ورغم ما يترتب عليه من اثار سلبية من انخفاض الدخل الحقيقي للأفراد الا ان البعض الاقتصاديين يرى في التضخم تحفيز للمنتجين الى زيادة الانتاج طمعا في تحقيق اقصى ربح ممكن، وهذا مما قد يساهم في الرفع من مستويات النمو الاقتصادي، فمن خلال السياسات المستهدفة للتضخم، بالاستعانة بأدوات السياسية النقدية والمالية، يمكن التأثير في معدلات التضخم والتي قد تساهم في تحسين القدرة الشرائية للأفراد من جهة وزيادة النمو الاقتصادي من جهة اخرى.

الفصل الثاني: النمو الاقتصادي.

تمهيد:

يمثل النمو الاقتصادي منذ القدم هدفا وهاجسا تسعى اليه جميع الشعوب و الأمم بمختلف ثقافاتهما وإيديولوجياتها وتقدمها لتحقيقه والبحث عن الوسائل والعوامل التي من شأنها الرفع من معدل المستوى المعيشي للفرد و المجتمع ككل، وسوف نتناول في هذا الفصل من الاطروحة دراسة الجانب النظري للنمو الاقتصادي، حيث ان النظريات الاقتصادية عكفت على دراسة وتحليل الية واسباب تحقيق النمو لاقنصادي واستدامته في الدول، ولذلك فنحن نسعى الى تسليط الضوء على المفاهيم الاساسية والنظريات الاقتصادية للنمو بالإضافة الى النماذج الاقتصادية التي من شأنها تقدير معادلة النمو وتفسير سلوكه واسبابه والعوامل المؤثرة فيه.

المبحث الاول: ماهية النمو الاقتصادي.

لم يختلف مفهوم النمو الاقتصادي عند المفكرين بقدر اختلاف تعريف التضخم، حيث يعتبر معظم الاقتصاديين ان النمو الاقتصادي هو الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي ويجب ان تكون زيادة مستمرة ومنتالية ، وان معدل النمو الاقتصادي لا يعبر عن تقدم الدولة او تخلفها فالدول المتقدمة تتساوى معدلاتها مع المتخلفة نظرا لوصول الدول المتقدمة الى حالة التشغيل الكامل مثلا والمتخلفة تكون في بداية التنمية.

فمن خلال هذا المبحث سوف نقوم بتعريف النمو الاقتصادي في المطلب الاول يليه في المطلب الثاني التطرق الى مؤشرات النمو وفي المطلب الثالث تقدير وقياس النمو الاقتصادي.

المطلب الاول: تعريف النمو الاقتصادي:

ان تعريف النمو الاقتصادي يتطلب تحديد المتغير الذي على اساسه يقاس النمو الاقتصادي، وكذلك تحديد الفترة التي من خلالها نرغب في تحديد وقياس قيمة المتغير، وعلى هذا الاساس يعرفه فيليب فيرو: " هو الارتفاع المسجل من خلال فترة زمنية عادة تكون سنة او فترات زمنية متلاحقة لمتغير اقتصادي توسعي هو الناتج الصافي الحقيقي " (احمد و مصطفى ، 1999).

اما الاقتصادي "S.Kuznets" في كتابه (النمو والهيكل الاقتصادي) فيعرف النمو الاقتصادي كما يلي "يعتبر اساس ظاهرة كمية وبالتالي يمكن تعريفه بالنسبة لبلد ما على انه الزيادة المستمرة للسكان والناتج الفردي (benichi & nouschi, 1999) .

ويعرف جون ريفوار النمو الاقتصادي بالتحول التدريجي للاقتصاد عن طريق الزيادة في الانتاج للبلد. (صواليلي، 2006)

اما كوسوف يقول: "النمو الاقتصادي هو التغير المسجل في حجم النشاط الاقتصادي." ويؤكد بونيه: "انه عبارة عن عملية توسع اقتصادية تلقائية، تقاس بتغيرات كمية حادثة " (احمد و مصطفى ، 1999)، ويمكن ان نعرفه بالزيادة المستمرة لكمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الافراد في محيط اقتصادي معين، غير ان هناك من يعرف ان النمو الاقتصادي بزيادة الكمية لكل من الدخل الوطني والناتج الوطني. (صواليلي، 2006).

وهناك تعاريف اخرى للنمو الاقتصادي:

-حدوث زيادة مستمرة في الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن (عطية ع، 2003).

-التوسع في الناتج الحقيقي او التوسع في دخل الفرد من الناتج القومي الحقيقي وهو بالتالي يخفف من عبئ ندرة الموارد ويولد زيادة في الناتج القومي الذي يعمل على مواجهة المشاكل الاقتصادية (خليفة، 2001).

-حدوث زيادة في اجمالي الناتج المحلي او اجمالي الدخل الوطني القومي بما يحقق زيادة في نصيب الفرد في الدخل الحقيقي (عطية و عجمية، 2003).

-زيادة تحدث في مؤشرات الاقتصاد الوطني مثل زيادة في الناتج الوطني الخام او الصافي بشكل حقيقي (pierre, 2010).

وبدقة اكثر يرتبط تعريف مصطلح النمو الاقتصادي بالمؤشرات الاقتصادية القابلة للتغير كالناتج الداخلي الوطني وعدد السكان ومعدل التضخم ونصيب الفرد من الناتج الوطني ويمكن ان نعرف النمو الاقتصادي على انه الزيادة في اجمالي الدخل للبلد باعتبار ما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي خلال مدة زمنية محددة.

ويبرز لنا من هذا التعريف والتعاريف السابقة ان النمو الاقتصادي هو (محمد و ايمان ، 2000):

-متغير كمي يقيس التغير النسبي في حجم الناتج الحقيقي الخام.

-متغير يعبر عن التوسع الاقتصادي، ولهذا ارتبط تعريفه بالناتج الحقيقي الخام الذي يعبر فعلا عن المقدرة الاقتصادية والتوسع الاقتصادي.

-النمو الاقتصادي لا يعني فقط زيادة في الدخل الكلي، او الدخل القومي وانما يرتبط بتحسين مستوى معيشة الافراد الذي لا يحدث الا اذا فاق الناتج الكلي معدل النمو السكاني.

-ان النمو الاقتصادي لا يعني حدوث زيادة في الدخل النقدي الذي يشير الى عدد الوحدات النقدية التي يتسلمها الفرد خلال فترة زمنية معينة، بل يشير الى زيادة في الدخل الحقيقي الذي يساوي الدخل النقدي على المستوى العام للأسعار، اي انه يشير لكمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد من خلال انفاق دخله النقدي خلال فترة زمنية معينة، فاذا زاد الدخل النقدي والمستوى العام للأسعار بنفس النسبة فلا يحدث تحسن في مستوى معيشة الافراد بل اكثر من هذا فان زيادة مستوى العام للأسعار بنسبة تفوق زيادة الدخل النقدي تؤدي الى انخفاض الدخل الحقيقي وبالتالي انخفاض مستوى معيشة الافراد.

_ ان النمو الاقتصادي هو الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي دون مراعاة اي مساواة بين دخول الافراد، اي لا ننظر اليه من جانب اعادة توزيع الدخل الا اذا نظرنا الى النمو الاقتصادي على انه توازن وتنمية.

-ان مفهوم النمو الاقتصادي لا يهتم بهيكل توزيع الدخل القومي بين الافراد ونوعية السلع والخدمات التي يحصلون عليها بل يركز على الكميات المتحصل عليها فمن ناحية التوزيع الزيادة في متوسط الدخل لا تعني ان كل الافراد زاد دخلهم اذ يمكن ان طبقة قليلة من الاغنياء تحصلوا على الزيادة وتحرم على الطبقة الفقيرة ومن ناحية اخرى لا يركز نمو الاقتصادي على نوعية تغيير الانتاج اذا تغير هذا الاخير من سلع استهلاكية بقيمة محددة تتماثل مع تغير في نفس الاتجاه وبنفس القيمة مع سلع الانتاجية.

-ان للنمو الاقتصادي تكاليف تتمثل في التضحيات والثمن الذي يتحمله المجتمع في سبيل تحقيق اعلى معدلات نمو ممكنة هي: -التضحية بالراحة الانية، التضحية بالاستهلاك، الاضرار المرتبطة بالمحيط.

ومن ما سبق يمكن استخلاص ما يلي (صوالي، 2006):

1- يجب ان يترتب على الزيادة في دخل البلد زيادة في دخل الفردي الحقيقي، اي ان معدل النمو الاقتصادي هو عبارة عن معدل نمو الدخل الوطني بطرح منه معدل نمو السكان، لذلك يتعين على الدول التي يتزايد عدد سكانها بمعدلات كبيرة (معظمها من قبل الدول النامية وعلى الخصوص شديدة الفقر) ان تسعى

الى تحسين الاوضاع والاهتمام بمعالجة قضية تزايد سكانها, ولا فان تلك الجهود المبذولة قد لا تتحقق تقدم واضحا.

2- ان تكون الزيادة في الدخل على المدى الطويل (croissance à long terme) اي انها لا تختفي بمجرد ان تختفي الاسباب.

3- ان تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية، اي الزيادة النقدية في دخل الفرد مع عزل اثر التضخم. ومنه يستنتج ويعرف الباحث ان النمو الاقتصادي يتمثل في نسبة الارتفاع في متوسط الدخل الحقيقي للفرد من الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة زمنية.

يجب التمييز بين النمو والتنمية فالنمو مرتبط بالزيادة في الانتاج الداخلي الخام للفرد او الدخل الوطني الحقيقي اما التنمية الاقتصادية تدخل التغيير الهيكلي في جميع المركبات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الا ان المفهومين مرتبطين لكن ليس لهم نفس الدلالة وحسب تعريف الامم المتحدة للتنمية فهو نمو زائد التغيير والتغير يكون في الجانب الاجتماعي والثقافي وجميع جوانب المجتمع وهو متغير نوعي اكثر منه كمي وتعرف التنمية الاقتصادية (زيروني، 2003) بأنها الانتقال الفعلي من هيكل اقتصادي ذو إنتاجية منخفضة بالنسبة للفرد إلى هيكل يسمح بأعلى زيادة للإنتاجية في حدود الموارد المتاحة، أي استخدام الطاقات الموجودة في الدولة استخداما أمثل عن طريق إحداث تغييرات جذرية في البنيان الاقتصادي والاجتماعي وفي توزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات المختلفة.

كما يعرفها " PAUL BANAN " بأنها الزيادة على مر الزمن في إنتاج السلع المادية بالنسبة للفرد، ويعرفها " بنامين هيجنز " بأنها الزيادة الملحوظة في الدخل القومي وفي نصيب الفرد منه تتوزع على الأنشطة وفئات الدخل المختلفة وتستمر لفترة طويلة تمتد إلى جيل أو جيلين وتتخذ خلالها صورة التراكمية، كما يعرفها " PIGOU " بأنها تحقيق أكبر قدر ممكن من الزيادة في عرض السلع والخدمات و أوقات الفراغ وبصفة عامة يمكن القول ان النمو الاقتصادي يعتبر شرطا اساسيا والذي بدوره يحدث ارتفاعا في المستوى المعيشي للمواطنين في اي بلد ولكنه غير كافي لإحداث الرفاهية المطلوبة.

المطلب الثاني: معدلات النمو الاقتصادي.

قد يتساءل البعض حول حقيقة النمو الاقتصادي بالرغم من تحقيق الدولة النمو بمعدلات جيدة ولا يظهر ذلك في الواقع، فارتفاع معدل النمو مصاحبا ارتفاع عدد السكان لن يظهر وايضا ارتفاع معدل النمو مصاحبا ارتفاع الاسعار فهو كذلك، ولهذا يجب الاخذ بعين الاعتبار في حساب معدل النمو الاقتصادي زيادة عدد السكان وارتفاع الأسعار، وتفسير ذلك هو ان النمو يحسب على اساس الكمية الاجمالية للناتج وبطبيعة الحال فان زيادة عدد السكان سوف يرفع من قيمة الناتج، ومن حيث الاسعار فكلما ارتفعت الاسعار في بلد ما كلما زادت قيمة الناتج لان الناتج يعتمد على سعر السلع والخدمات ومن المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في معرفة قيمة النمو الاقتصادي في دولة معينة ما يلي (احمد و مصطفى ، 1999):

- معدل النمو الفعلي:

وهو يشير الى معدل نمو الاقتصادي المحقق خلال سنة زمنية معينة ويساوي:

$$\frac{Y\Delta}{y}$$

معدل النمو الطبيعي:

هو عبارة عن معدل النمو المحقق في حالة استغلال تام للموارد الاقتصادية المتوفرة ويسمى بمعدل النمو الممكن، ويعتبر النمو الاقتصادي الممكن بأنه الهدف لأي سياسة اقتصادية كانت، بحكم أنه يمثل التواجد في حالة التشغيل الكامل كلما تطورت الموارد الاقتصادية، ومن منطلق أن الناتج الممكن يستدعي توفر شرطين وهما حجم أقصى للناتج وثبات معدل التضخم فنجد أغلب السياسات الاقتصادية تهدف في مضمونها إلى الحد من التضخم موازنة مع استهداف الرفع من حجم الناتج، وتظهر الفجوة الانتاجية في شكل الفارق المسجل بين قيمة كل من الناتج الفعلي والناتج الممكن وهي نتيجة الفجوة بين الطلب الفعلي المحقق والطلب التوازني الذي يساوي أقصى حجم للناتج الممكن

- معدل النمو المرغوب:

وهو المعدل المرغوب تحقيقه والمستهدف خلال سياسة اقتصادية معينة وهو المعدل الذي يضمن التوازن في سوق السلع والخدمات إذا ان توقعات المنتجين وسلوك المستهلكين تتطابق مع بعضهما.

- مقارنة القوة الشرائية:

لقد اعتمد صندوق النقد الدولي مقياس يعتمد على القدرة الشرائية للعملة الوطنية داخل حدودها والذي يعني حجم السلع والخدمات التي يحصل عليها المواطن مقابل وحدة واحدة من عملته الوطنية مقارنة بالقدرة الشرائية للعملة في البلدان الأخرى وقد كانت المنظمات الدولية تقوم بترتيب الدول حسب درجة التقدم وفقاً لمقياس الناتج الوطني مقوماً للدولار الأمريكي حيث أن تلك الطريقة تربط قوة الاقتصاد في حد ذاته وبين معدل تبادل العملة الوطنية بالدولار.

توجد مجموعة من المؤشرات تستخدم في قياس النمو الاقتصادي ويجدر التنبيه إلى ضعف الأجهزة الإحصائية في الدول النامية وصعوبة تحديد مفهوم الدخل الحقيقي والاتفاق على البنود التي تدخل ضمن إجمالي الناتج القومي واختلاف الدول فيما بينها بالنسبة لمعالجة بنود الدخل كذلك فإن عدم ثبات أسعار الصرف الخارجية واختلاف الأسعار الرسمية عن الأسعار الحقيقية من الأمور التي يتعين أن تؤخذ بالحسبان عند تقديم وتقييم تلك المؤشرات ويمكن أن نصنف مؤشرات النمو إلى نوعين كما يلي:

أولاً: المعدلات النقدية للنمو: يتم قياس معدلات النمو من خلال تحويل المنتجات العينية والخدمات إلى ما يعادلها بالعملة النقدية المتداولة ويعتبر ذلك أفضل الأساليب المتاحة للتقدير خاصة بعد إجراء التعديلات والاختلاف بين الاعتبارات سواء التقدير والتضخم ونسبة التحويل بين مختلف العملات، حيث تحاول الدول الاتفاق على نظام محاسبي موحد تلتزم به مما يسهل التعامل مع البيانات الاقتصادية ويتم قياس معدلات النمو الاقتصادي باستخدام مختلف أنواع الأسعار وهي (أحمد و مصطفى ، 1999):

- معدلات النمو بالأسعار الجارية:

عادة ما يتم قياس النمو الاقتصادي باستخدام البيانات المنشورة سنوياً وذلك باستخدام العملات المحلية ويكون ذلك عند دراسات معدلات النمو المحلية لفترات زمنية قصيرة حيث يتم استخدام معدل النمو الناتج

الاجمالي المحلي ومعدل النمو الدخل الوطني الا انه مع بروز ظاهرة التضخم تم اللجوء الى حساب معدلات النمو باسعار ثابتة.

- معدلات النمو بالأسعار الثابتة:

لقد اصبحت الاسعار الجارية لا تعبر عن الزيادة في الانتاج او الدخل نتيجة لارتفاع الاسعار وظهور التضخم مما استلزم تعديل البيانات استنادا الى الارقام القياسية للأسعار ويتم تقديرها بالأسعار الثابتة بعد ازالة اثر التضخم ويكون ذلك عند قياس معدلات النمو الاقتصادي طويل الاجل.

- معدلات النمو بالأسعار الدولية:

لا يتم استخدام العملات المحلية عند اجراء الدراسات الاقتصادية الدولية المقارنة بل يتم استخدام عملة واحدة عادة ما تكون الدولار الامريكي حسب المقاييس المطلوب حسابها خاصة في مجال التجارة الخارجية وبالتالي تقوم العملات المحلية وتحول ما يعادلها من تلك العملة الموحدة دوليا بعد ازالة اثر التضخم .

ثانيا: المعدلات العينية للنمو الاقتصادي:

يعتبر معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي او من الناتج الوطني او من الدخل الوطني وعلاقته بالنمو السكاني من اهم مؤشرات قياس النمو الاقتصادي، وكان هذا نتيجة للزيادة الهائلة من معدلات زيادة السكان في الدول النامية والتي تقارب زيادة معدلات نمو الناتج الوطني اما في مجال الخدمات ونظرا لعدم دقة استخدام المقاييس النقدية فقد تم استخدام مقاييس اخرى والتي تعبر عن النمو الاقتصادي مثل عدد الاطباء لكل الف نسمة ... الخ.

المطلب الثالث: قياس وتقييم الناتج الوطني.

ان تقديرات النمو الاقتصادي هي انعكاس بالأساس لتقديرات حجم الناتج في الاقتصاد بحكم ان النمو الاقتصادي هو عبارة عن التغير النسبي السنوي في حجم الناتج وبالتالي تبرز ثلاث طرق لتقدير حجم الناتج ترجع بالأساس الى تساوي حجم الناتج من حجم الدخل وحجم الانفاق.

ويعتبر النمو مؤشر صريحا عن حقيقة الاداء الاقتصادي وتوضح من خلاله العلاقة بين كل المدخلات والمخرجات في الاقتصاد ومن هذا المنطق تكمن اهمية قياس النمو الاقتصادي والتي تختلف بين العديد من الدول لأسباب عديدة تتعلق بتوفير البيانات والاحصائيات وكذلك كيفية بناء المؤشرات والاساس المعتمد على ذلك.

اولا: طريقة القيمة المضافة

وتعرف انها: "ذلك الارتفاع في قيمة الناتج عن استعمال السلع في عملية الانتاج" و اما حسابيا فهي كالتالي:

القيمة المضافة لمنتوج ما = قيمة المنتوج النهائي - قيمة المنتجات الوسيطة.

حيث ان:

المنتجات النهائية: هي المنتجات الموجهة للاستهلاك النهائي من قبل العائلات او المؤسسات اذا كانت في شكل معدات وتجهيزات .

المنتجات الوسيطة: هي المنتجات المستهلكة عند استخدامها في عملية الانتاج .

وتعتبر طريقة القيمة المضافة من اكثر الطرق دلالة وتعبيرا عن حجم الناتج المحصل عليه من عملية الانتاج كونها تنفادى مشكلة تكرار قيم بعض المنتجات في حساب قسمة الناتج الخام حيث تبعا لهذه الطريقة يكون:

الناتج الداخلي الخام= مجموع القيمة المضافة في كل قطاعات الاقتصاد المحلي

اي ان الناتج الداخلي الخام هو اجمالي القيمة المضافة لكل السلع والخدمات في الاقتصاد المحلي وليس اجمالي القيم النهائية للسلع في الاقتصاد لان ذلك يؤدي الى تكرار قيم المنتجات الوسيطة في حساب الناتج الداخلي الخام مرتين: مرة كقيمة نهائية ومرة كقيمة وسيطة في سلعة نهائية اخرى ولهذا السبب جاءت طريقة قيمة المضافة لتجنب مشاكل ازدواج القيم في حساب الناتج الداخلي الخام.

ثانيا: طريقة الدخل

يقيس الناتج الداخلي الخام اجمالي الدخل المحصل عليه في الاقتصاد المحلي حيث ان الدخل هو اجمالي دخول عوامل الانتاج العاملة في الاقتصاد المحلي وبالتالي نلخص نتيجة مفادها:

الناتج الداخلي الخام=الدخل الوطني

حيث: الناتج الداخلي الخام هو مقدر بتكلفة عوامل الانتاج.

الدخل الوطني= مجموع الاجور +مجموع الفوائد+ مجموع الارباح+ مجموع الربوع.

وبالتالي فان مقدار الدخل الوطني المتكون من مجموع عوائد عوامل الانتاج يتعادل بالضرورة مع الناتج الوطني والذي يحسب كمجموع لقيم المضافة المتولدة في المؤسسات والنشاطات الانتاجية المختلفة وللحصول على تقدير اجمالي الناتج الوطني بسعر السوق نجد:

الناتج الوطني الخام بسعر السوق: الناتج الداخلي الخام بتكلفة عوامل الانتاج + ضرائب غير مباشرة +قيمة الاهتلاك.

ثالثا: طريقة الانفاق

يساوى اجمالي الانفاق بالضرورة مع اجمالي الدخل في الاقتصاد المحلي وتفسير ذلك ينطبق من اساس اي عملية انفاق اي شراء او سلع او خدمات معينة يقوم بها طرف معين يتولد بالضرورة دخل لطرف اخر

وهو البائع حيث يكون هذا الانفاق هو نفسه دخل¹ وبالتالي فيما ان الانفاق يساوي الدخل يساوي الدخل والدخل يساوي الناتج الداخلي الخام فان:

الناتج الداخلي الخام=الانفاق الكلي

حيث ان الانفاق الكلي:

$$Y=C+I+G+(X-M).....1$$

Y:يمثل الدخل الوطني

C:يمثل انفاق القطاع العائلي(الاستهلاك)

G:يمثل انفاق قطاع الاعمال(الاستثمار الخاص)

(X-M):يمثل انفاق القطاع الخارجي

يعتبر الناتج مؤشرا عن زيادة معدل مستوى المعيشة والنمو الاقتصادي في بلد معين ويجب التفرقة بين:

أ- الناتج المحلي الاجمالي: هو عبارة عن القيمة النقدية السوقية لمجموع السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة وذلك من خلال عدة عوامل الانتاج المقيمة والتي تتشكل من عوامل وطنية واخرى خارجية.

ب- الناتج الوطني الخام: هو عبارة عن القيمة النقدية السوقية لمجموع السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة من طرف عوامل الانتاج ذات الجنسية الوطنية سواء الموجودة في الاقتصاد المحلي او الموجودة في الخارج.

ويكمن الفرق بينهما في عوامل الانتاج من والى الخارج حيث ان النمو الاقتصادي المعبر عنه بالتغير النسبي في قيمة المحلي الاجمالي الخام يعبر عن درجة التطور في حجم الناتج في الاقتصاد المحلي الا انه يعتبر مقياسا غير كاف لحجم الناتج في الاقتصاد المحلي بسبب:

-الناتج المحلي الاجمالي يقيس فقط قيمة السلع والخدمات التي تباع وتشتري فقط وبالتالي عنك اهمال لقيمة السلع والخدمات التي تتداخل على المستوى العائلي او على مستوى الاصدقاء فقط.

-الناتج المحلي الاجمالي يقيس فقط قيمة السلع والخدمات المتداولة بصفة قانونية ومشروعية في حين انه لا يقيس قيمة السلع والخدمات المتداولة في اطار الاقتصاد الخفي والذي اصبح في نمو مستمر ويشكل نسبة كبيرة في اقتصاديات عديد الدول وبالتالي فهناك قيمة كبيرة من السلع والخدمات لا يعبر عنها وهذا ما يضعف من قيمة الناتج الداخلي الخام كمقياس لحجم الناتج القومي.

-عدم الاخذ بعين الاعتبار لحجم الخدمات والسلع المنتجة في المزارع والمستهلكة من طرف الفلاحين انفسهم وهي ذات قيمة حقيقية اضافة الى خدمات ربات البيوت او المنازل المجانية .

ويوجد مجموعة من المشكلات عند استعمال النمو في الناتج المحلي الاجمالي لقياس جودة الحياة وجودة الوضع العام للسكان. (القرشي م، 2010)

-الناتج المحلي الاجمالي لا يأخذ بعين الاعتبار حساب التغير الاجمالي الايجابي او السلبي في نوعية المنتجات.

-ان الناتج المحلي الاجمالي يتضمن انفاقا يعد سلبي على رفاهية الافراد كبناء السجون.

-ان الناتج المحلي الاجمالي لا يأخذ في الحسبان الوافرات الخارجية الايجابية التي ربما تنتج من خدمات مثل التعليم والصحة.

-ان الناتج المحلي الاجمالي لا يدخل في حساب نشاطات القطاع الغير الرسمي من الاقتصاد الوطني على نحو دقيق فهو يدخل تقديرات فقط.

-ان الناتج المحلي الاجمالي لا يحسب المشتريات من السلع التي لا تنتج في سنة مالية مثل السيارات المستعملة او المنازل المستعملة.

-الناتج المحلي الاجمالي لا يهتم بتوزيع الناتج بشكل عادل او غير عادل.

-الناتج المحلي الاجمالي لا يأخذ بعين الاعتبار زيادة اوقات العمل.

-الناتج المحلي الاجمالي لا يأخذ بعين الاعتبار الانشطة الغير مسوقة وكذلك الانتاج المنتج في الاقتصاد الغير رسمي وذلك لصعوبة حصر هذا الاخير والذي اصبح في نمو مستمر ويشكل نسبة كبيرة في اقتصاديات العديد من الدول وبالتالي فهناك قيمة كبيرة من السلع والخدمات لا يعبر عنها وهذا ما يضعف من قيمة الناتج الداخلي الخام كقياس للنمو الاقتصادي.

-الناتج المحلي الاجمالي لا يأخذ بعين الاعتبار الواردات التي تعتبر مصدر للنمو.

-يهمل الناتج المحلي الاجمالي التطور الديمغرافي.

لا يسمح لنا الناتج المحلي الاجمالي بتحديد تكلفة النمو الاقتصادي

-الناتج المحلي الاجمالي لا يأخذ بعين الاعتبار العوامل الغير نقدية كالبيئة، الانفتاح السياسي، التغير الثقافي ودور الجمعيات الوطنية والدولية.

ويرى الدكتور ابراهيم العيسوي ان الدخل ليس هدفا نهائيا للنشاط الاقتصادي وانما هو على احسن الفروض هدف نائب عن الهدف الاصلي وهو تحسين الرفاهية الاجتماعية ,حيث ان الاخيرة لا تتوقف على عوامل مادية فقط وانما تتوقف على عوامل غير مادية لا تدخل في حساب الدخل او الناتج المحلي الاجمالي. (العيساوي، 2000)

المطلب الرابع: ايجابيات ومعوقات النمو الاقتصادي.

للمو الاقتصادي عدة ايجابيات من بينها:

- يسمح الزيادة في النمو الاقتصادي على المدى الطويل في تحسن مستوى المعيشة للمجتمعات.
- يسمح للنمو الاقتصادي باقتناء سلع جديدة ناتجة عن الزيادة في الانتاج الزراعي والصناعي.
- يسمح النمو الاقتصادي بتخفيف الفوارق الاجتماعية بسبب التوزيع العادل للدخل الوطني.
- يسهل النمو تمويل النفقات العممة من خلال زيادة عائدات العائلات والمؤسسات وبالتالي زيادة العوائد الجبائية.
- تسمح الزيادة في النمو الاقتصادي بزيادة حجم العمالة من خلال زيادة الاستثمارات المحلية والاجنبية .

يعترض النمو خاصة في الدول النامية مجموعة في العقبات الامر الذي يؤدي الى استمرار الركود ومن الصعب تناول كل المعوقات ولذا سوف يتم التركيز على اهمها وهي: (العساف و الوادي ، 2011)

1- الحلقات المفرغة: يرجع بعض الكتاب حالات التخلف وضعف النمو في البلدان النامية والمتخلفة الى وجود حلقات مفرغة كثيرة في الاقتصاد حيث يشير ان معنى الحلقة المفرغة الا ان العقبات التي تواجه النمو الاقتصادي غير منفصلة بل انها تواجه عقبات تتبادل التأثير فيما بينها.

وقد اشار نركسه الى حلقتين من اهم الحلقات المفرغة احدهما من جانب العرض والاخرى من جانب الطلب على راس المال وتتمثل الحلقة الاولى في ان انخفاض الدخل الفردي في الدول النامية يعني انخفاض القدرة على الادخار وهو ما يترتب عليه انخفاض راس مال المستثمر وهذا بدوره يعني انخفاض الانتاجية الامر الذي يترتب عليه انخفاض الدخل الفردي وبهذا تكتمل الحلقة المفرغة من جانب العرض.

اما الحلقة الثانية فتتمثل في انخفاض حجم السوق المحلية يعني ضعف الحاجز على الاستثمار مما يعني انخفاض راس مال المستثمر وهو ما يترتب عليه انخفاض الانتاجية وهذه بدورها تعني انخفاض مستوى الدخل الحقيقي للفرد اي انخفاض القدرة الشرائية المتاحة له وهذه يترتب عليها ضعف حجم السوق المحلية وهو ما يترتب عليه ضعف الحاجز على الاستثمار وبهذه تكتمل الحلقة المفرغة من جهة الطلب. (الصوفي، 2006)

2- السوق: تعتبر نواقص السوق من ابرز العقبات التي تعترض النمو الاقتصادي خاصة بعد تحول اغلب البلدان الى تبني الاقتصاد الحر الذي يعتمد على الية السوق في القيام بالنشاطات الاقتصادية وتحسينها حيث تعاني معظم الدول من معوقات كثيرة تبعتها عن النظري للسوق ومن اهم هذه المعوقات نجد جمود عناصر الانتاج وعدم مرونة الاسعار وقلة التخصص وكل هذه العوامل تؤدي الى عدم الاستغلال الامثل للموارد الاقتصادية المتاحة.

اذا يلاحظ ان عناصر الانتاج تعاني من ضعف قدرتها على التنقل حيث المردود والدخل اعلى بسبب عوائق كثيرة اذ كثيرا ما توجد موارد اقتصادية تستخدم في مجالات تحقق دخلا اقل من الدخل الممكن ومن اهم هذه العقبات الجهل بأحوال السوق والاحتكار.

كما ان حجم السوق الذي تباع فيه السلع يجب ان يكون كبيرا كي تستفيد المشروعات من اقتصاديات الحجم. اذ يعتبر السوق امرا ضروريا للتخصيص وتقسيم العمل فكلما اتسع حجم السوق سمح بزيادة درجة التخصص وتقسيم العمل عن طريق الانتاج واتساعه وزيادة المبادلات وعندما تكون السوق ضيقة لا تسمح بوجود حجم واسع من الانتاج وهذا يؤدي الي تقليل امكانيات التخصيص وتقسيم العمل وتضييق نطاقه ومن هنا تبرز اهمية التجارة الخارجية كأداة هامة في توسيع السوق.

3- الاعتماد على المواد الأولية في التصدير: ان قيمة الصادرات من الموارد الاولية الى الدخل القومي في الدول النامية تكون نسبة كبيرة مقارنة بالدول المتقدمة وهذا الوضع يجعل مستويات الدخل والتوظيف ومستوى المعيشة في الدول النامية تتوقف الى حد بعيد على الاحوال السائدة بأسواق التصدير الى الخارج وهذه بدورها تتوقف بصفة اساسية على مستوى الاحوال الاقتصادية في الدول المتقدمة. ويضاف الى ذلك ان عدد كبير من الدول النامية تعتمد في صادراتها على سلعة او سلعتين فقط وهو ما يعني ان هذه الدول لا تعتمد على الخارج فقط في تصريف فائض انتاجها من السلع او العدد المحدود من السلع التي تخصص في تصديرها وانما تعتمد وانما تعتمد عليه ايضا في الحصول على العديد من السلع الاساسية وخاصة المصنعة التي لا تنتجها محليا.

المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي.

المطلب الاول: النمو عند الكلاسيك.

1- النمو عند ادم سميث (1776 Adam Smith):

ان ادم سميث هو اول من كتب في التنمية الاقتصادية فقد اهتم بالتنمية والنمو بصفة خاصة بل كتب عن ذلك في كتابه المشهور "دراسة في طبيعة واسباب ثروة الامم" والذي صدر اول مرة سنة 1776، ويعتبر سميث و بخلاف الطبيعيين الذين يعتبرون بأن القطاع الزراعي هو القطاع الوحيد المنتج في البلد وان القطاع الصناعي له الدور الأساسي في عملية النمو، كما أنه لم يغفل دور القطاع الزراعي في عملية النمو هذه، وان اعتبار سميث أو تركيزه على القطاع الصناعي راجع لتزايد الغلة في القطاع الصناعي الناتجة عن طريق تقسيم العمل، الذي يسمح بزيادة إنتاجية العمال في القطاع الصناعي مقارنة بالقطاع الزراعي ومن بين اهم العوامل التي تؤدي الى النمو الاقتصادي حسبه هي (اسماعيل، 1997):

- تجمع راس المال.
- نمو السكان.
- رفع انتاجية العمل (تقسيم العمل).
- حرية التجارة الدولية.

ان تقسيم العمل بالنسبة طبقا لادم سميث هو الاساس لرفع الانتاجية فتخصص العمال في أنشطة معينة بدلا من القيام بأعمال انتاجية متعددة يجعلهم ينتجون كميات اكبر لنفس المجهود المبذول بجانبهم وتقسيم العمل لا يمكن ان يأخذ مكانه على نطاق واسع الا حينما يستطيع العمال استخدام الادوات والمعدات المتخصصة في ذلك ويؤكد ادم سميث حاجة الاقتصاد القومي الى التراكم الرأسمالي من اجل التوسع في

تقسيم العمل من ثم زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي ويعتد التراكم الرأسمالي بدوره على رغبة الافراد في مجموعهم في تخصص جزء من الموارد الانتاجية التي يملكونها من اجل انتاج السلع الانتاجية بدأت من السلع الاستهلاكية (صوالي، 2006).

بالإضافة الى التراكم الرأسمالي فانه يوجد قيد اخر على تقسيم العمل وهو حجم السوق فلا بد من توسعة الاسواق اي ايجاد عملاء للسلع المنتجة محليا في الدول الاخرى فكان سميث يعطي اهمية كبيرة للقطاع التجاري والمنظمين وذلك لما لعبته هذه الطبقة من دور في التنمية الاقتصادية في بداية الثورة الصناعية.

ويمكن ان نلخص ما قاله سميث في النقاط التالية:

- الحرية الاقتصادية اساس التنمية الاقتصادية اي النمو الاقتصادي.
- الحكومة لا تتدخل الا بالقيام بالأعمال العامة (امن، قضاء...الخ)
- ان زيادة الناتج الوطني يمضي جنبا الى جنب مع زيادة معدل الاستثمار اي ان الاستثمار هو القوة الدافعة لتكوين رأسمال لكن الاستثمار يتطلب الادخار وهذا الاخير يتطلب زيادة الدخل وبما ان الرأسمالي هو الذي يحقق اعلى دخل فانه هو الذي يقدر على زيادة الادخار وبالتالي الاستثمار.
- ان زيادة راس المال امر ضروري ومهم في الدورة الانتاجية بل ضروري لإحداث الانتاجية.
- الا ان العامل الذي يوقف عملية النمو الاقتصادي في رايه هو ندرة الموارد الطبيعية فمع تقدم الاقتصاد مع التراكم الرأسمالي ونمو السكان فانه تتزايد صعوبة التغلب على قيد الموارد الطبيعية وتتناقض معدلات الدخول التي يحصل عليها اصحاب راس المال حتى تتلاشى المحفزات والوسائل لتراكم راس المال الجديد.

2- النمو الاقتصادي عند توماس روبرت مالتوس (1798T.R.Malthus):

يعرف مالتوس بنظريته حول السكان (مسلم، 2007)، وهو القائل بان السكان يزدادون بمتتالية هندسية، والانتاج بمتتالية حسابية.

اعتمد مالتوس في تحليله على مبدا الندرة اذ يوجد فارق بين حاجات البشر اللامحدودة والقدرات المحدودة ولا شوي يقلل من هذا سوى النمو الاقتصادي.

ويرى مالتوس ان التنمية لا تخضع للعوامل الاقتصادية فقط بل تخضع لعوامل متداخلة اخلاق ودين وسياسة واقتصاد بل يرى ان النواحي الاخلاقية تلعب دورا مهم واساسيا في التنمية فتمسك المواطنين والمسؤولين بتعاليم الدين فدفعهم الي العمل الجيد.

ويرى مالتوس ان تدخل الدولة امر غير مجد بل يجب ترك الحرية للأفراد وكذلك ان زيادة السكان تخص السكان اكثر من الفقراء.

ان العمل على تخفيض تكاليف الانتاج ستؤدي بالمنتجين الى تحقيق ارباح اكبر وبالتالي زيادة الاستثمار.

3- النمو عند دافيد ريكاردو (1817 Ricardo) (القريشي م، 2007)

اهتم ريكاردو بمبدأ تناقص الغلة في القطاع الفلاحي وركز على ان الانسان قادر على تعويض هذا التناقض باستخدام التقنيات الحديثة في عمليات الانتاج لكنه كان متفائلا اكثر في المجال الصناعي اكثر من الزراعي.

قسم ريكاردو المجتمع الى ثلاث طبقات العمال، الاقطاعيون، الرأسماليون فحسب ريكاردو فاعتبر ان هذا الاخير يلعبون الدور الاساسي والرئيسي في الاقتصاد الوطني وفي النمو الاقتصادي لانهم يقومون الانتاج في ورشاتهم وتعتبر اهمية الرأسماليون في:

-البحث المستمر عن احسن الطرق الانتاجية التي تعمل على توفير اعظم ربح ممكن.

-اعادة الاستثمار لهذه الارباح في المشاريع او بناء مشاريع جديدة تؤدي الى توسيع راس المال.

ولا يملك العمال اي وسيلة انتاجية بل يستخدمون تلك الوسائل المقدمة من الرأسماليون ويعتمد حجم قوة العمل على مستوى الاجور ذلك انه يوجد مستوى طبيعي للأجور الحقيقية .

والاقطاعيون هم من الذين يملكون الاراضي فانهم يقدمون الارض وهي عنصر اساسي للعمل الفلاحي مقابل الربوع.

ويقسم ريكاردو الدخل الوطني بدوره الى ثلاث اقسام (الحاج، 2012):

✓ رباح الرأسماليون.

✓ اجور العمال.

✓ ربوع الاقطاع.

وبما ان الارباح هي اعظم الدخل فان الرأسمالي يقدم اعظم عمل للعملية الانتاجية وذلك بإعادة استخدام الارباح في المجال الانتاجي اي الزيادة في تكوين راس مال وبالتالي الاستثمار.

4- الانتقادات الموجهة للنظرية السابقة (الكلاسيكية) (فايز، 1985):

-اهمال تدخل الدولة، فالدول ككل وخاصة منها الدول النامية بحاجة الى التدخل الفعال للدولة من اجل وضع خطط وسياسات تنموية ومن خلال تعجيل وتفعيل التراكم الرأسمالي .

-تجاهل الطبقة الوسطى التي تقدم دورا فعلا في عمليات النمو الاقتصادي اذ يقسم المجتمع الى طبقات الرأسماليون، الاقطاعيون، العمال.

-خطا نظرية الأجور والارباح في الواقع اذ لم يحدث ان انخفضت الاجور نحو مستوى الكفاف وكما ان الدول المتقدمة لم تصل الى مستوى الكساد الدائم.

- اهملت المدرسة الكلاسيكية دور الطبقة الوسطى في عملية التنمية رغم اهميتها واسهاماتها الاساسية في عملية التنمية وذلك بتقسيمها للمجتمع طبقات: ملاك الاراضي، العمال، الرأسماليون.

- نظرية مالتوس حول السكان لم يتم تطبيقها في الدول المتقدمة لان معدل الوفيات يتناقص تزامنا مع ارتفاع مستوى دخولهم ففي الربع الثالث من القرن التاسع عشر فاق نصيب الفرد من الدخل في الدول المتقدمة الاجر الطبيعي بكثير فالتجربة اذا برهنت استحالة تطبيق نظرية مالتوس على الدول المتقدمة لان هناك دائما زيادة مستمرة في ارتفاع الاسعار ولم تبقى عند مستوى الكفاف ولم ينعكس هذا على معدلات الارباح بالانخفاض.

- اعطاء الكلاسيك اهمية اقل للتقدم التكنولوجي لان التقدم التقني في اعتقادهم لا يمكن ان يلغي اثر تناقض الغلة لذا فهو ينطبق على المجال الصناعي فقط ولا يمكن تطبيقه او الاستفادة منه في المجال الزراعي المتميز بتناقص العوائد حسبهم غير ان الواقع فند ذلك لان الدول المتقدمة استفادت من التقدم التقني في المجال الزراعي وحققت من ذلك فائضا كبيرا قامت بتصديره.

المطلب الثاني: النظرية الماركسية للنمو 1847. (دويدار، 1981)

لقد جاء التحدي الاساسي لنظرية النمو الاقتصادي الكلاسيكية من ماركس واعتبر هذا الاخير ان نظرية النمو التقليدية تافهة فاذا كان الكلاسيك يعتقدون ان الرأسمالي والحرية الفردية اساس التنمية فان ماركس اعتبرهما الحاجز والعائق الرئيسي امام التقدم.

ومن اجل التعرف على العوامل الرئيسية التي تشكل التنمية وتحركها، يرى ماركس انه يجب دراسة طبيعة النظام الاقتصادي الذي يأخذ الانتاج مكانه، فالتنظيم الاقتصادي للإنتاج يحدد هيكل طبقة المجتمع والذي يتأسس عليه بدور هيكل الافكار والمؤسسات التي تهيمن على ثقافة المجتمع وفي النظام الاشتراكي سوف تستخدم القوى الاقتصادية القوية التي تدعم النمو استخداما كاملا حتى يستفيد كل افراد المجتمع من عملية النمو.

ان مفهوم فائض القيمة حسب ماركس هو فائض القيمة الحقيقية لزيادة الانتاج عن حاجة الاستهلاك اي ما هو مخصص للاستثمار، اما فائض القيم الكامن هو الفائض الناتج عندما يكون النظام الاقتصادي في اسمى اعطائه.

ويرى ماركس ان التسيير المركزي للاقتصاد من اجل تحقيق المنفعة العامة سوف يؤدي كل مؤسسة عن البحث عن فائدتها الخاصة وبالتالي الاستغلال الامثل لمواردها الطبيعية والقوة العاملة.

والدولة بفضل نفقاتها العامة تساعد على فتح مناصب عمل جديدة وتساعد الرأسماليين من جهة اخرى بواسطة النفقات العسكرية وما تنتجه من مستعمرات تعتبر فرصة مواتية لاستثمار الفائض المحقق من طرف الرأسماليين، وحسب ماركس ينقسم اسلوب الانتاج الى:

قوة الانتاج، علاقات الانتاج وان المجتمعات مرت بمراحل متعاقبة عبر التاريخ وهي المشاعية الشيوعية البدائية، العبودية، الاقطاع، الرأسمالية والشيوعية.

والاشتراكية تأتي بعد الرأسمالية وهكذا تتحقق الكمية اذ تصل البشرية الى مجتمع لا طبقية ولا صراع ولا ملكية لوسائل الانتاج ويحدث التطور، وكانت هذه الفكرة محل نقاش وجدال بين الاقتصاديين بل كانت محل نقد للنظرية الماركسية.

المطلب الثالث: النظريات النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي.

انطلاقا مما جاء به الاقتصاديون الكلاسيك وفي محاولة لكيفية سير آلية النمو الاقتصادي، طور النيوكلاسيك آليات جديدة للنمو الاقتصادي تخلت عن الجمود والنطاق الضعيف الذي كانت تدور فيه أفكار الكلاسيك، حيث أدخلوا بالخصوص العامل التكنولوجي والابتكارات في سير العملية الإنتاجية.

1- نظرية شومبيتر للنمو الاقتصادي 1912: وتتلخص هذه النظرية في (فايز، 1985) :

أ- الابتكارات: تضم عدة عناصر ادخال منتوج جديد او طريقة جديدة في الانتاج وقد تكون فتح سوق جديدة او توفر مصدر جديد للمواد الخام وكذلك المواد نصف مصنعة وتمثل الابتكارات حسب شومبيتر في ادخال منتوج جديد او تحسينات فيما هو موجود والذي يؤدي الى التطور.

ب- المنظم ودور المبتكر: فالمنظم يحفز بشيء اكثر من الرغبة العادية في رفع مستوى الدخل فتتوفر لديه اهداف مثل التغلب على الآخرين في المعركة التنافسية والرغبة في خلق شيء من جديد فهو يقوم بنشاطه الاستثماري في ظل اقتصاد بالغ الديناميكية، فالتنظيم هو المفتاح لعملية النمو، ويزداد دخول المنظمين لأنشطة استثمارية في صور ابتكارات جديدة ومن ثم تزداد الاسعار والدخول النقدية في جوانب الاقتصاد القومي كله.

ت- دور الارباح: ان دافع المبتكر هو تحقيق الارباح ووفقا لشومبيتر فانه في ظل التوازن التنافسي تكون الاسعار مساوية لتكاليف الانتاج فتظهر الارباح نتيجة للتغيرات الديناميكية عن الابتكارات.

2- النظرية الكينزية للنمو 1936: قدم جون ماينارد كينز J.M.Keynes نظرية جديدة عن العمالة كانت بمثابة ثورة في الاقتصاديات الكلية او التجميعية ويرى كينز ان الدخل الكلي دالة في مستوى التشغيل فانه كلما زاد حجم التشغيل زاد الدخل الكلي وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي (شقيير، 1988).

ويعتمد مستوى الاستثمار في نموذج كينز على تحديد الدخل القومي على معدلات العائد على الزيادات الاستثمارية المتتالية ومعدل الفائدة من ناحية اخرى اي كلما قل معدل الفائدة زاد الاستثمار اي ربحية المشروعات الاستثمارية المترتب عن التقدم التكنولوجي تشجيع الاستثمارات الجديدة.

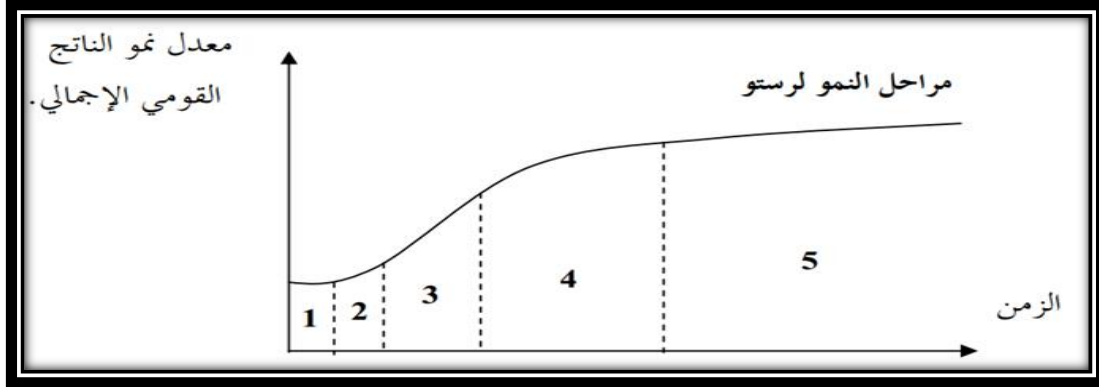
واعتبر كينز ان الادخار دالة في الدخل وان البطالة تبقى كمشكلة في الاجل الطويل ما لم تلعب الحكومة دورا اكبر في الاقتصاد القومي، كما ركز ايضا على الاثار المترتبة على الاستثمار في مجال الطلب الكلي او التجميعي.

3- نظرية رستو لمرحلة النمو 1960: لقد تصور بعض الاقتصاديين أن عمليات النمو تمر بمرحل عدة

وقد تصورها كارل ماركس في صورة دورة وهي: الثورة، التطور أو النمو المتعاضم، المقاومة للتغيرات الهيكلية، التفسخ و الانحطاط، ولقد كان روستو Rostow أبرز اشتهر بالإضافة الحديثة لنظرية ، فالكثير من المصطلحات التنموية الشائكة في الآونة المعاصرة قد صيغت من جانبه.

وتوجد تبعا لروستو خمس مراحل للنمو الاقتصادي (بودخدم، 2010، صفحة 117) هي : المجتمع التقليدي ثم التهيؤ للإقلاع، الإقلاع، النضوج، ثم عصر الاستهلاك الوفير.

شكل رقم(8): يبين مراحل النمو عند رستو.



المصدر: (الامين، 2000)

أ- **مرحلة المجتمع التقليدي:** يعاني النظام الاقتصادي بها من التخلف وسيطرة القطاع الزراعي عليه، وتتميز بضعف الدخل الفردي بسبب انخفاض مستوى الإنتاجية وهيمنة النظام الإقطاعي لتركز ملكية الأراضي الزراعية لدى عدد محدود من المالكين.

ب- **مرحلة التهيؤ للإقلاع:** خلال هذه المرحلة ترتفع معدلات الاستثمار نتيجة الثورة الصناعية وذلك عن طريق استبدال وسائل الإنتاج القديمة بوسائل أكثر إنتاجية والتوجه للإنتاج الصناعي وتحول العمالة من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي.

ت- **مرحلة الإقلاع:** تتميز هذه المرحلة بتحريك النمو الاقتصادي نتيجة تغير اساليب الإنتاج وتخطي العوائق التي وقفت في الماضي امامها، ويركز روستو على أهمية هذه المرحلة من خلال قيادة احد القطاعات الصناعية الرائدة في هذه المرحلة مثلما حدث في قطاع النسيج في بريطانيا في القرن السابع عشر.

ث- **مرحلة النضوج :** وتتميز هذه المرحلة بنمو المستثمرات وخاصة القطاع التكنولوجي الذي يسيطر على هذه المرحلة، ومن مظاهر هذه المرحلة زيادة إنتاجية كافة القطاعات وخاصة قطاعات الحديد والصلب والصناعات الكهربائية وازدهار التجارة وارتفاع مستوى الدخل.

ج- **مرحلة الاستهلاك الوفير:** يتحول اهتمام المجتمع في هذه المرحلة نحو تحسين المعيشة وتحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية من خلال إنتاج واستهلاك سلع الرفاهية بشكل واسع.

4- **نظرية النمو الداخلي (نظرية النمو الجديدة) 1988:**

ظهرت هذه النظرية منتصف الثمانينات وتركز في تفسيرها للنمو الاقتصادي على مجموعة من المتغيرات (Guerrien، 2002، صفحة 27): أثر الخبرة، النشاطات الحكومية، ورأس المال البشري.

إن المرحلة الأولى في نظريات النمو الجديدة ابتدأت بدراسات رومر Romer، ففي عام 1986 أعطى رومر نفسا جديد للنظرية النيوكلاسيكية عندما قام بدراسة أثر الخبرة على الإنتاجية، مفترضا إدخال عامل

التعلم عن طريق التمرن، فتوصل إلى أن التعلم وكذا البحث والتطوير يمنعان إنتاجية رأس المال الحدية من الانخفاض.

كما توصل لوкас Lucas سنة 1988 إلى الأثر الإيجابي لرأس المال البشري على النمو الاقتصادي.

وفي عام 1990 قدم بارو Barro نموذج الذي يفترض وجود وفرات خارجية متناسبة مع تكوين رأس المال البشري.

و تتسم هذه النظرية بالانتقائية، أي أنها تختلف وتتفق مع النظريات السابقة للنمو الاقتصادي، وكما سبق الإشارة أن هذه النظريات تعطي أهمية كبيرة لتكوين رأس المال البشري من تعليم وتكوين وتدريب وبحث وتطوير، كما تركز على القطاع العام في قيادة النمو الاقتصادي.

المبحث الثالث: نماذج النمو الاقتصادي.

نعني بنماذج النمو الاقتصادي هنا النماذج الرياضية (الكمية)، فنتيجة للتطور الذي عرفته بعض العلوم التقنية من جهة، وبروز إمكانية التحكم و النمذجة ...الخ من جهة أخرى، انصب اهتمام النظرية الاقتصادية على استخدام الأدوات الرياضية في تفسير العلاقات التي تربط بين مختلف هذه المتغيرات بهدف تسهيل عملية تفسيرها و التنبؤ بها، ومن هنا نجد أن الكثير من المتغيرات الاقتصادية تم وضعها في شكل رياضي، ومنها النمو الاقتصادي . وفيما يلي من هذا المبحث سنتناول أهم نماذجه.

المطلب الأول: نموذج هارود-دومار Harrod-Domar :

يعتبر هذا النموذج أشهر نماذج الكينزيين الجدد (صواليلي، 2006)، حيث يعتبر الادخار ورأس المال أساس عملية النمو الاقتصادي . و وقفه يجب على كل بلد ادخار نسبة معينة من الناتج القومي الإجمالي كحد أدنى سنوياً لغرض استبدال رأس المال الثابت، أي الإهلاك السنوي لقيمة الموجودات (المعدات، الأبنية، الطرق والجسور...)، وذلك من أجل المحافظة مستوى الناتج القومي، ولأجل تحقيق زيادة صافية في الناتج القومي (من خلال زيادة معدل النمو الاقتصادي)، لابد من زيادة الاستثمارات الكلية بنسبة أعلى من النسبة المطلوبة لأغراض الإهلاك، وتمثل هذه الاستثمارات الإضافية زيادة فيما يسمى رأس المال، و يعتبر الادخار أهم مصدر للاستثمارات وبالتالي فهو المحرك الأساسي لعملية النمو الاقتصادي.

يعد هذا النموذج من أقدم نماذج النمو الاقتصادي وأسهلها تطبيقاً ويشتمل النموذج على (اسماعيل، 1997):

دالة للإنتاج ليس فيها مجال للإحلال بين رأس المال و العمل و تأخذ الشكل التالي :

$$(1) \quad Y = \text{Min} \{ vK, bL \}$$

و بافتراض أن هناك فائض للعمالة أو ندرة في رأس المال تصبح دالة الإنتاج خطية في رصيد رأس المال على النحو التالي :

$$(2) \quad Y = vK$$

و بافتراض أن معدل اهتلاك رأس المال يساوي صفر ، يتطلب شرط التوازن سوق السلع أن يتساوى الادخار مع صافي الاستثمار و ذلك على النحو التالي :

$$(3) \quad I = \frac{dK}{dT} = K^* = sY$$

و بتعويض Y من دالة الإنتاج يمكن التوصل إلى معدل نمو رصيد رأس المال :

$$(4) \quad G(K) = sv$$

و تعني هذه النتيجة أن رصيد رأس المال ينمو بمعدل يساوي معدل الادخار مضروباً في نسبة الناتج لرأس المال، و يلاحظ في هذا الصدد أن معدل نمو رأس المال يعتمد على معطيات سلوكية، كمعدل الادخار، و معطيات تقنية، كنسبة الناتج لرأس المال، وهي معطيات خارجة عن نطاق التحكم للحصول على معدل نمو الإنتاج، ويمكن القيام بمفاضلة دالة الإنتاج لنتحصل على:

$$(5) \quad Y' = vK'$$

و بتعويض تعريف الاستثمار من المعادلة رقم (03) نتوصل إلى معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي على النحو التالي :

$$(6) \quad G(Y) = sv$$

وتعني هذه النتيجة أن الناتج المحلي الإجمالي ينمو بنفس معدل نمو رصيد رأس المال، ويعتمد مثله على معطيات خارجية ، سلوكية أو تقنية .
ويلاحظ أنه إذا كان معدل نمو السكان يساوي n فإن معدل نمو دخل الفرد ، كمؤشر للأداء التنموي ، يكون على النحو التالي :

$$(7) \quad G(y) = sv - n$$

و تعني هذه النتيجة أن مؤشر الأداء التنموي يعتمد على معطيات خارجية بما في ذلك معدل نمو السكان .

إن تطبيق هذا النموذج يوصف بالسهل (احمد و مصطفى ، 1999) :
فإذا كانت لدينا فرضاً $v = 0.2$ و $s = 0.25$ فإن معدل نمو الاقتصاد سيكون :

$$G(y) = (0.2) \times (0.25) = 0.05$$

أي أن الناتج المحلي الإجمالي سينمو بمعدل 5% . وإذا كان معدل نمو السكان $n=0.03$ ، فإن ذلك يعني أن معدل نمو متوسط دخل الفرد يساوي 0.02 أي 2% سنوياً.

المطلب الثاني: نموذج سولو سوان Solow Swan :

طور هذا النموذج لمحاولة تفسير الشواهد التاريخية حول أنماط النمو في العالم و في الدول الصناعية المتقدمة، حيث أوضحت الشواهد التاريخية لسجل النمو في هذه الدول عدداً من الحقائق النمطية اشتملت على ما يلي (Robert & Xavier , 1996) :

- أن هناك تفاوت كبير في دخل الفرد بين أقطار العالم حيث يبلغ متوسط دخل الفرد في أفقر الدول الفقيرة حوالي 0.05 متوسط دخل الفرد في أغنى الدول الغنية .
- أن معدلات النمو الاقتصادي تتفاوتت تفاوتاً كبيراً فيما بين الدول .
- أن معدلات النمو الاقتصادي ليست بالضرورة ثابتة مع الزمن .

- أن المكانة النسبية للدولة في التوزيع العالمي للدخل يمكن أن تعدل، بحيث يمكن أن تصبح الدولة غنية والعكس بالعكس .

كذلك أوضحت تجربة النمو في الولايات المتحدة الأمريكية ثبات معدل العائد الحقيقي على رأس المال، وثبات أنصبة رأس المال و العمل في الناتج المحلي الإجمالي بمعنى انعدام الاتجاهات الزمنية ، وكذلك ثبات متوسط معدل نمو دخل الفرد عند قيمة موجبة ، بمعنى استمرارية نمو دخل الفرد بطريقة منتظمة .

و يمكن كتابة هذا النموذج على شكل ثلاث معادلات على النحو التالي (N. Gregory , Edmund , & Paul , 1995)

$$(1) \quad Y = F(K, L)$$

تمثل هذه المعادلة دالة الإنتاج حيث يفترض أن هذه الدالة تتميز بخاصية العوائد الثابتة الحجم، بمعنى أن زيادة مدخلات الإنتاج بنسبة معينة تؤدي إلى زيادة الناتج بنفس النسبة، كذلك يفترض أن تستوفي دالة الإنتاج شرط الإنتاجية الحدية الموجبة لعوامل الإنتاج ، وقانون تناقص الغلة، بمعنى أن تتناقص الإنتاجية الحدية مع ازدياد استخدام عامل الإنتاج . على هذا الأساس يمكن كتابة الناتج الفردي على النحو التالي :

$$(2) \quad y = f(k)$$

حيث أن k هو رصيد رأس المال للفرد .
وتعبر المعادلة الثانية للنموذج عن شرط التوازن في سوق السلع الذي يتطلب أن يتساوى إجمالي الاستثمار (الإضافة إلى رصيد رأس المال زائد مخصصات اهتلاك رأس المال) مع الادخار الذي يفترض أن يكون نسبة محددة من إجمالي الإنتاج .

$$(3) \quad k' = sY - dk$$

حيث k' هو التغير في رصيد رأس المال ، وهو يساوي صافي الاستثمار .
 s هو الميل الحدي (المتوسط) للادخار .
 d هو معدل إهلاك رأس المال .

و يلاحظ أنه يمكن كتابة شرط التوازن في سوق السلع بدلالة الكميات للفرد و ذلك بملاحظة أن التغير مع الزمن لنسبة رأس المال العامل

$$(4) \quad \left(K = \left(\frac{K}{L} \right) \right)$$

يمكن كتابته على النحو التالي :

$$(5) \quad k' = (G(k)-G(L))$$

مع ملاحظة أن نمو العمال $G(L)$ قد أفترض ثابتاً عند n ، و بتعويض معدل نمو السكان و معادلة صافي الاستثمار نحصل على :

$$(6) \quad k' = (s \frac{Y}{K} - n - d) k$$

نلاحظ أنه يمكن التعبير عن $\frac{Y}{K}$ بدلالة الفرد على أنها $\frac{y}{k}$ و بتعويضها في المعادلة أعلاه نحصل على المعادلة الأساسية لنموذج سولو سوان :

$$(7) \quad k' = (s \frac{y}{k} - n - d) k = sy - (n + d) k$$

$$(8) \quad k' = s f(k) - (n + d) k \quad \text{أو:}$$

حيث تم تعويض دالة الإنتاج للفرد .
تقول المعادلة الأساسية للنمو في نموذج سولو سوان أن نسبة رأس المال للفرد تتغير مع الزمن نتيجة لثلاث عوامل :

- الاستثمار للفرد و الذي تؤدي الزيادة فيه إلى ارتفاع نسبة رأس المال للفرد.
- معدل اهتلاك رأس المال للفرد dk ، و الذي تؤدي الزيادة فيه إلى انخفاض نسبة رأس المال العامل .
- معدل انخفاض رأس المال للفرد نتيجة للنمو السكاني nk ، و الذي تؤدي الزيادة فيه إلى انخفاض نسبة رأس المال للفرد.

عادة ما يتم تحليل النمو الاقتصادي بالتركيز على المد الطويل عندما يتمكن الاقتصاد من تحقيق حلة مستقرة باضطراد تنمو فيها أهم العوامل بمعدل ثابت ، ومن المعادلة الأساسية يمكن ملاحظة خاصية الحالة المستقرة للاقتصاد عندما يكون التغير في نسبة رأس المال للعامل مساوياً للصفر K ويمكن توضيح أحد أهم نتائج هذا النموذج بملاحظة أنه إذا كان البلد يتمتع بمستوى من نسبة رأس المال للعامل أقل من مستوى الحالة المستقرة فإن الاقتصاد سوف ينمو ، بمعنى زيادة رأس المال للعامل ، حتى يصل إلى مستوى الحالة المستقرة ، وكلما كان البلد بعيداً عن الحالة المستقرة كلما كان نموه اكبر ، وعند مستوى الحالة المستقرة يبقى دخل الفرد ثابت .

ولتوضيح هذه النتيجة نأخذ دالة الإنتاج من الشكل كوب – دوغلاس (Robert & Xavier , 1996) حيث α هي نصيب رأس المال في الناتج، في هذه الحالة فإن المعادلة الأساسية لنموذج سولو سوان تأخذ الشكل التالي:

$$(9) \quad k' = sk^\alpha - (n + d) k$$

و في المدى الزمني الطويل عند مستوى الحالة المستقرة : $k^* = 0$ مما يعني أنه يمكننا الحصول على قيمة رأس المال العامل عند الحالة المستقرة يساوي :

$$(10) \quad k^* = \left[\frac{s}{n+d} \right] \frac{1}{(1-\alpha)}$$

و بتعويض هذه القيمة في دالة الإنتاج نتحصل على دخل الفرد في المدى الزمني الطويل على النحو التالي

$$(10) \quad y^* = \left[\frac{s}{n+d} \right] \frac{\alpha}{1-\alpha}$$

وهي قيمة ثابتة بما أن كل المعطيات على يمين المعادلة ثابتة . فسرت هذه القيمة التوازنية على أنها تحمل جواباً للسؤال حول لماذا يتم مشاهدة بعض البلدان وهي فقيرة ، بينما الأخرى غنية ، و ذلك بملاحظة أنه مع بقاء قيمة العوامل الأخرى على حالها ، كلما كانت معدلات الادخار مرتفعة ، كلما كان البلد غنياً نسبياً ؛ و مع بقاء قيمة العوامل الأخرى على حالها ، كلما كان معدل نمو السكان مرتفعاً كلما كان البلد فقيراً .

المطلب الثالث: نموذج جيمس ميد Jims - Mead : (حميداتو، 2014)

لقد أخذ "جيمس ميد" بالأسلوب الكلاسيكي الحديث و استخدم دالة الإنتاج التي تسمح بوجود وفورات الحجم بين عناصر الإنتاج المختلفة، و استخدم نفس الفرضيات سالفة الذكر في نموذج " سولو سوان" كما افترض أن هناك منتج واحد يمكن استخدامه للاستهلاك و الاستثمار . دالة الإنتاج في هذا النموذج تأخذ الصيغة التالية:

$$(1) \quad Q = f(L, K, R, T)$$

حيث أن :

L : العمل .

K : رأس المال .

R : الأرض .

T : الزمن .

و هكذا فإن الزيادة في أي عنصر من عناصر الإنتاج أو في تركيبة تلك العناصر، يؤدي إلى زيادة الإنتاج بكميات غير محددة، وذلك حينما تكون الأرض هي العنصر الثابت و يكون عنصر رأس المال و العمل هما العنصران المتغيران بالزيادة، أما عامل الزمن فقد وضع بديلاً للتعبير عن التقدم التقني.

يمكن كتابة التغيرات الحاصلة في الإنتاج بدلالة التغير في عناصر الإنتاج كما يلي:

$$(2) \quad \Delta Q = v \Delta K + w \Delta L + \Delta q$$

حيث أن : ΔQ : التغير في الإنتاج .

ΔK : التغير في رأس المال .

ΔL : التغير في العمل .

Δq : التحسن في الإنتاج الذي يسببه التقدم التقني .

v, w : الإنتاج الحدي لكل من رأس المال و العمل على الترتيب .

إن النمو الاقتصادي في هذا النموذج يمكن أن يعبر عنه بصيغة معدلات نمو مختلف عناصر الإنتاج كما يلي:

$$(3) \quad \frac{\Delta Q}{Q} = \frac{v.K}{Q} \cdot \frac{\Delta K}{K} + \frac{w.L}{Q} \cdot \frac{\Delta L}{L} + \frac{\Delta q}{Q}$$

$\Delta Q / Q$: معدل النمو السنوي في الإنتاج أو الدخل (معدل النمو الاقتصادي)

$\Delta K / K$: معدل النمو السنوي في عنصر رأس المال.

$\Delta L / L$: معدل النمو السنوي في عنصر العمل .

$\Delta q / q$: معدل التغير في الإنتاج الحاصل من التغير التقني .

$v k / Q$: مرونة الإنتاج بالنسبة لعنصر رأس المال .

wL / Q : مرونة الإنتاج بالنسبة لعنصر العمل .

المطلب الرابع: نموذج روبرت لوكاس Robert Lucas (حربي و عريفات، 1999) :

يعتمد هذا النموذج على مجموعة من الفرضيات نلخصها فيما يلي:

- لوكاس (Lucas) يعتبر أن الاقتصاد مشكل من قطاعين فقط أحدهم يختص في إنتاج السلع والآخر في تكوين رأس المال البشري.
- كل الأعوان أحادية بمعنى لا يوجد تباين لا في الاختيارات التربوية و لا في المردود الفردي المبذول في الدراسة : عددهم يساوي N .
- الرأس مال البشري منتج انطلاقاً من نفسه بمعنى الفرد يتعلم بنفسه يستعمل من أجل هذا الوقت و المهارة المكتسبة. وهكذا تراكم رأس المال البشري للفرد يعطى بالقانون التالي:

$$(1) \quad \dot{h}_i = \beta(1-u)h_i$$

بحيث h_i هو خزين رأس المال البشري للفرد (i) و h^* هو تغيره ، $(1-u)$ الوقت المبذول من طرف الفرد للدراسة (التعلم) .

β : مقدار الفعالية.

إنتاج السلع يظهر بحكم دالة الإنتاج Cobb-Douglas تقدم على الشكل المشدد كالتالي:

$$(2) \quad Y_i = Ak_t^\beta (uh_t)^{1-\beta}$$

بحيث y_i هو منتج الفرد (i) و k_i رأس ماله العيني.

نموذج لوكاس Lucas كما هو ممثل في الأعلى يرتكز على فكرة خاصة تفترض أن كل عنصر داخل في إنتاج سلعة دالة الإنتاج لهم مردودية سلمية ثابتة ومتراكمة.

يحتوي رأس المال البشري القابل للارتفاع على مدى الزمن انطلاقاً من قرارات الأعوان الراغبين في الاستثمار في تكوينهم الخاص.

نسلم بثبات المردودية السلمية لكل العناصر، إن التمثيل الموسع لرأس المال يحتوي على رأس المال العيني و رأس المال البشري ، كل تساؤل متعلق بظهور نمو داخلي يقع في ضرورة تشكيل إلحاح في تكوين رأس مال بشري لا يتناقص حين تراكمه.

دالة الإنتاج:

$$(3) \quad y_i = Ak_i^\beta (uh_i)^{(1-\beta)}$$

تضمن إذن ثبات المردودية السلمية، رغم أن رأس المال العيني يدخل في إنتاج رأس المال البشري، ومنه نشير أن الاستثمار في رأس المال العيني يعتبر في نموذج Lucas الجزء غير المستهلك في الإنتاج.

$$(4) \quad \dot{k}_i = y_i - c_i$$

في هذا النموذج وبدون اثار خارجية (Externalité)، وبدون المردودية السلمية المتزايدة فمعدل النمو للتوازن غير الممرکز هو امثلي بحيث أن المردودية الحدية للاستثمار تساوي إلى β نطبق قاعدة Keynes-Ramsay نجد أن :

$$(5) \quad g_e = g_0 = \beta - \theta$$

و هكذا في الشكل المطبق سابقاً، فإن Lucas أدمج الخارجية الناتجة من مستوى رأس المال البشري على نشاط الإنتاج، و لعدم البحث عن ضمان نموّاً داخلياً، Lucas برر هذا بفرضية أن كل عون مهما كان مستواه الخاص لرأس المال البشري هو أكثر فعالية إذا أحيط بشخص فعال.

نرمز لشدة الاثار الخارجية بـ: γ تغير بحساسية دالة الإنتاج برفع درجتها التجانسية مما يعطى شكل جديد لدالة الإنتاج:

$$(6) \quad y_i = Ak_i^\beta (uh_i)^{1-\beta} (h_a)^\gamma$$

بحيث h_a متوسط رأس المال البشري للأفراد الآخرين.

نحل النموذج بالطرق المعتادة، نفترض أن $h_i = h_a$ لتحقيق التوازن، لان كل الأفراد أحادية افتراضاً، كما أشرنا سابقاً الرفع من مستوى المهارة، يسمح للفرد بتطوير ليس فقط فعاليته الخاصة ولكن حتى فعالية الآخرين.

في هذه الحالة معدل النمو للتوازن غير الممركز هو أعظمي ويعطى بالعلاقة التالية:

$$(7) \quad g_e = \left[\frac{1-\beta+\gamma}{1-\beta} \right] \sigma(\beta-\theta)$$

$$g_o = \sigma \left[\frac{1-\beta-\gamma}{1-\beta} \beta-\theta \right]$$

- نلاحظ أن حجم الاقتصاد (N : عدد الأفراد) لا يتدخل كون رأس المال البشري يبقى دائما سلعة خاصة.

- نلاحظ بالموازاة أن $g_e < g_o$ ما يبرر تدخل الدولة أو السلطات العمومية، هذا التدخل يأخذ شكلا على سبيل المثال " أخذ على عاتق الدولة التربية، في ميزانية الدولة، وعقود إعانات لكل عون أراد أن يستثمر بمحض إرادته.

نموذج Lucas يقدم الجدية المطلقة فيما يتعلق بتفسير الاختلافات الدولية للدخل، وعليه فالنموذج يرى أن تراكم رؤوس الأموال العينية، أكثر حركية في دول الشمال على حساب الجنوب و زيادة على ذلك بسبب الظاهرية المسببة لرأس المال البشري فعامل ذو كفاءة يصبح أكثر إنتاجية و أحسن أجراً في الدول التي يكثر فيها رأس المال البشري من غيرها من الدول التي يضعف فيها رأس المال البشري، هذا ما يفسر حركات الهجرة من دول الجنوب نحو دول الغرب.

خلاصة:

لا يوجد اختلاف في أن النمو الاقتصادي يعبر عن المقدرة الاقتصادية للبلد، إذ أنه مؤشر يعكس اتجاه تطور النشاط الاقتصادي، وبالتالي فهو يعطي نظرة عامة حول باقي المتغيرات الاقتصادية التي ترتبط به ولو بشكل نسبي، ومن ثم فهو يعكس إلى حد بعيد الوضعية الاقتصادية السائدة.

ومن خلال ما سبق فإن النمو الاقتصادي هو نتيجة جملة من العوامل تترآز بالأساس على عوامل الإنتاج: العمل، رأس المال والتكنولوجيا إضافة إلى عوامل ومحددات أخرى لها تأثيرها على حجم الناتج ومن ثم على عملية النمو الاقتصادي، لكن ذلك لن يكون بتحقيق مزايا إنتاجية فقط لأن تكاليف البيئية والصحية هي في تزايد مستمر، الأمر الذي يجعل عملية النمو الاقتصادي رهينة قدرة البلد على تحمل المزيد من التكاليف والتضحيات في المستقبل انطلاقاً من تطور نظريات ونماذج النمو الاقتصادي والتي اختلفت في نظرتها وتفسيرها لعملية النمو، حيث أعزت النظريات التقليدية النمو الاقتصادي إلى عملية التراكم الرأسمالي، ونفس الأمر بالنسبة لبعض الكينزيين ممثلين في نموذج "هاورد- دومار" إلا أن التحليل الكينزي ومن ثم نظريات الفكر المعاصر أكدت على أهمية الدور الذي تلعبه الدولة في عملية النمو وذلك من خلال سياستها المالية.

الفصل الثالث:
التضخم والنمو
الاقتصادي في العالم

تمهيد

ان هدف اي سياسة اقتصادية (نقدية او مالية) هو تحسين الاداء الاقتصادي للدولة، وتظهر المؤشرات الاقتصادية الرئيسية والتي تعتبر عن الوضعية الاقتصادية السائدة مدى نمو وتطور الاقتصاد، وتحسن المستوى المعيشي للأفراد، وانطلاقاً من هذا يبرز النمو الاقتصادي كمؤشر عام يشير إلى طبيعة الحالة الاقتصادية القائمة والتي تسعى الدول الى تحسينه من سنة الى اخرى في ظل مجموعة من التغيرات والتطورات العالمية تؤثر عليه، ومن هنا وجبت علينا اعادة النظر في العلاقة بين النمو الاقتصادي والمتغيرات الاقتصادية الاخرى، وهذا لتحقيق مستويات مقبولة من النمو الاقتصادي.

ويعتبر التضخم من ابرز المتغيرات الاقتصادية لما له من اثر مباشر على الفرد والمجتمع ككل، اذ ان الارتفاع الكبير في معدلات التضخم حول العالم ادى الى عدم استقرار الوضع الاقتصادي وظهور ازمات اقتصادية، وتشير النظريات الاقتصادية إلى أن التضخم سيخرج عن السيطرة في حالة تطبيق مزيج محدد من السياسات النقدية والمالية لفترة مطولة.

وقبل البدا في خوض العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي وجب علينا لقاء الضوء على هذين المتغيرين الرئيسيين، فمن خلال هذا الفصل سوف يتم التطرق الى واقع التضخم في المبحث الاول لما لها من اهمية في بحثنا هذا، اذ نعتبر ان التضخم هو اهم متغير مستقل، اما المبحث الثاني فقد خصص للنمو الاقتصادي في العالم بالإضافة الى سياسة مستقل .

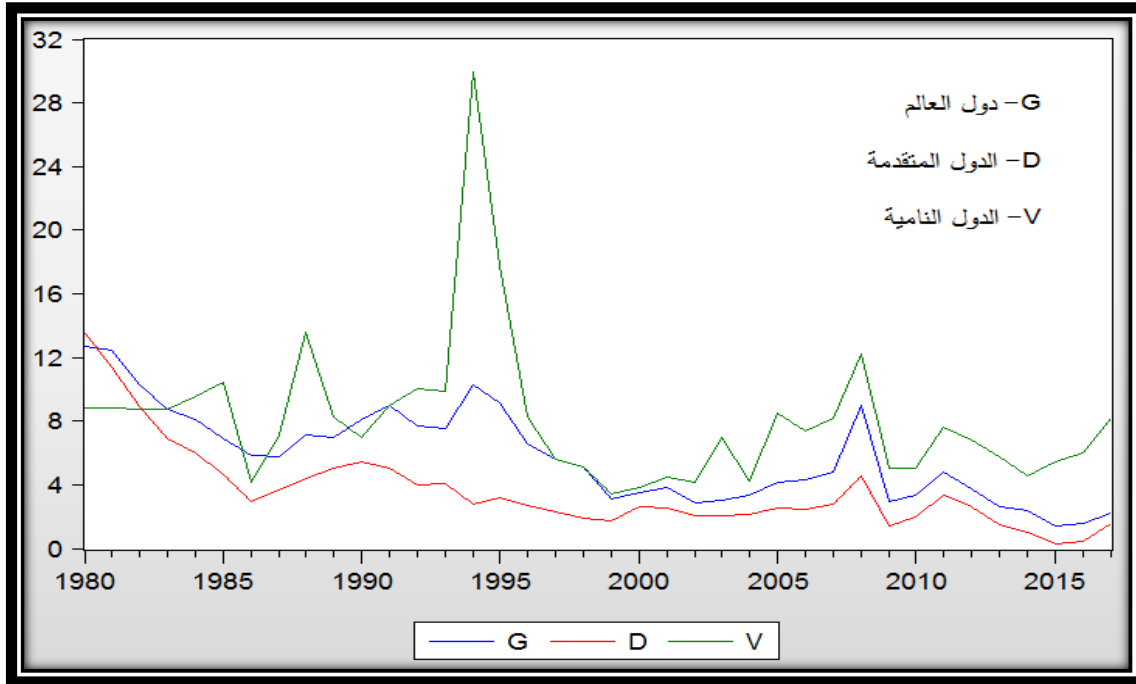
المبحث الاول: واقع التضخم في العالم.

يعتبر التضخم أحد أهم الاختلالات الاقتصادية والتي نجدها في كامل الاقتصادات الحديثة، وفي ظل صعوبة بعض الدول التخلص منه، اهتمت الدراسات الاقتصادية بهذه الظاهرة خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك من خلال دراسة أسبابها وآثارها الاقتصادية على النظام الاقتصادي الكلي وكذا السياسات التي يتعين إتباعها للقضاء عليه والمدى الذي يتعين اللجوء اليه في استخدام هذه السياسات، وبالرغم من أن بعض الاقتصاديين يرون أن المعدلات المنخفضة للتضخم ضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي، إلا أن النسب المرتفعة للتضخم يمكن اعتبارها بمثابة أزمة اقتصادية ينبغي وضع الحلول الناجعة لها.

المطلب الاول: لمحة تاريخية حول التضخم في العالم

شهدت العديد من الدول أزمات تضخمية كبرى وصلت فيها نسب التضخم إلى معدلات مرتفعة جدا، أدت إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية وزيادة الصراعات السياسية بين الدول وخاصة الدول النامية في اسيا وافريقيا وامريكا، فحسب البيانات المتوفرة من صندوق النقد الدولي وعلى اساس فترة الدراسة (1980-2017) فقد وصل متوسط التضخم في العالم الى حوالي 2.2% سنة 2017، وقد سجل اعلى معدل خلال سنة 1981 بـ 12.50%، بينما سجل نسبة 9% عندما تسببت الأزمة المالية العالمية في صدمة هائلة للاقتصاد العالمي، أدت إلى ارتفاع أسعار عدد من السلع الأولية والأساسية كالنفط الخام الذي تأثر بالأحداث الجيوسياسية في العالم، وزيادة تدفق الاستثمار في أسواق السلع الأساسية ومن أهمها النفط لأغراض المضاربة.

الشكل رقم(09): يبين تطور التضخم للفترة (1980-2017).



المصدر: مخرجات (EViews 9) بناء على قاعدة بيانات البنك الدولي.

الفصل الثالث: التضخم والنمو الاقتصادي في العالم.

ومن الشكل رقم (09) يظهر التباين بين معدلات التضخم المجموعات الثلاث (G.D.V)، إذ قدر معدل التضخم في الدول المتقدمة بنحو 1.55 % في عام 2017 بعدما بلغ 4.52 في المائة في عام 2008، في حين يقدر معدل التضخم في الدول النامية 8.15% في المائة بعد ما بلغ نحو 12.24 % خلال الفترة نفسها.

وتظهر الفجوة بوضوح بين أداء الدول النامية على مؤشر التضخم وباقي مناطق العالم، فالدول المتقدمة رغم ما تعانيه من تباطؤ اقتصادي في السنوات الاخيرة وحتى الآن فقد تحرك معدل التضخم فيها على مدار الفترة من عام 1994 إلى أقل من 3.3% عدا سنة 2008 بسبب الازمة المالية العالمية، اما فيما يخص الدول والنامية، فقد بلغت معدلات التضخم فيها نحو 8.12% في المتوسط، وهي معدلات اعلى مما هي عليه في الدول المتقدمة، حيث ان بيانات سنة 1994 تبين أنها تتباين ما بين 29.91% و 3.38% سنة 1999، ووفقا لتقرير نشرة التجارة الاقتصادية العالمية التي تعني بقياس مؤشرات التضخم والعملات العالمية ومعدلات النمو الاقتصادي في دول العالم فقد سجلت العديد من حالات التضخم في العالم منها:

فنزويلا: بحسب أحدث البيانات المتاحة لعام 2021 سجلت فنزويلا أعلى معدل للتضخم بلغ 4586 بالمئة لعدد من الأسباب من بينها التمويل النقدي لعجز الموازنة (رانيا، 2021)، وبلغ ارتفاع نسبة التضخم إلى 150% شهريا، ودخلت فنزويلا في ارتفاع هائل للأسعار تصل نسبته إلى 219% شهريا مع مضاعفة الرقم كل 18 يوم. (بوعلام وحببية ، 2021)

المجر: وصل التضخم بين عامي 1945 و1946 نسبة 207% (Gheith ، 2022)، حيث تجاوز التضخم في جويلية سنة 1946 أكثر من 41,9 كوادريليون% شهريا، وكانت هذه أسوء حلقة من التضخم تم تسجيلها، ومع مضاعفة الأسعار كل 15 ساعة مهما كان بحوزة الناس من أموال في الصباح فكانوا يفقدون حوالى نصفه في المساء، وأثرت الحرب العالمية الثانية على المجر بشكل كبير وتسببت في ضياع 40% من ثروتها و80% من رأس مال بودايبست تم تدميره، والسكك الحديدية والطرق تم تدميرها، وأجبرت الحكومة على دفع الملايين من التعويضات بعد الحرب، وقامت الدولة بإجراء عدد من المحاولات لدعم العملة وتبنت برنامج استقرار جذري شمل إصلاح ضريبي قاسي، وكانت عملة الفورينت مدعومة باحتياطات الذهب والعملات العالمية عندما دخل حيز التنفيذ كان الواحد من الفورينت قيمته 400 مليون دولار من العملة القديمة.

وقد عاد الارتفاع لأعلى مستوى منذ 1996، عقب ارتفاع تكاليف الطاقة بأكثر من 62%، مما يزيد من الضغوط على البنك المركزي لاستئناف رفع معدل الفائدة، التي تعد الأعلى في الاتحاد الأوروبي، وحسب مكتب الإحصاء في المجر فان أسعار المستهلكين ارتفعت بنسبة 20.1% على أساس سنوي في سبتمبر 2022 مقارنة بـ15.6% في اوت الماضي.

ويشار إلى أن هذه البيانات الجديدة تجعل من الصعب على صانعي القرار تجاهل رفع معدلات الفائدة مجددا.

ويذكر أنه بعد تبني أقوى حملة تشديد في الاتحاد الأوروبي، أنهى البنك المركزي بصورة غير متوقعة دورة رفع معدل الفائدة سبتمبر 2022، عقب أن بلغ معدل الفائدة 13%، وهو الأعلى بين دول الكتلة الأوروبية (بلومبرج، 2022).

زيمبابوي: (المعرفة، 2022): وقد مر بفترة مستمرة من عدم استقرار العملة في زيمبابوي وشهدت زيمبابوي انخفاضاً حاداً في الانتاج الزراعي، والتي بدأت في فيفري 2007 لان وصل ذروة التضخم من عام 2008 حتى 2009، كان من الصعب قياس التضخم الفائق في زيمبابوي لأن الحكومة توقفت عن تقديم إحصاءات التضخم الرسمية، ومع ذلك فإن ذروة التضخم في زيمبابوي قدرت بنحو 79.6 مليار في المائة على أساس شهري، و89.7 سكستليون في المائة على أساس سنوي في منتصف نوفمبر 2008، حيث رفعت المحلات الأسعار عدة مرات يوميا وكان انهيار الاقتصاد يعنى أن على الناس أن تعيش مع نسبة محددة من المياه وانقطاع الكهرباء وطوابير في البنوك ومحطات الوقود، ونقص حاد في الغذاء داخل محلات التموين، و انتقل عدد كبير من الأشخاص الى جنوب أفريقيا لشراء البضائع الأساسية.

وفي أبريل 2009، توقفت زيمبابوي عن طباعة عملتها، واستخدمت عملات من دول أخرى، وفي منتصف عام 2015 أعلنت زيمبابوي عن خطط للتحويل الكامل إلى استخدام دولار الولايات المتحدة بحلول نهاية ذلك العام.

في يونيو 2019، أعلنت حكومة زيمبابوي إعادة طرح دولار التسوية الإجمالية الفورية، والذي يُعرف الآن ببساطة باسم "دولار زيمبابوي"، وأن جميع العملات الأجنبية لم تعد مطروحة قانونية وبحلول منتصف يوليو 2019، ارتفع التضخم إلى 175%، مما أثار مخاوف من دخول البلاد فترة جديدة من التضخم الفائق في مارس 2020، مع ارتفاع معدل التضخم لأكثر من 500% سنويًا، حيث تشكل فريق عمل جديد لتقييم مشكلات العملة بحلول يوليو 2020، قُدر التضخم السنوي بنسبة 787% .

يوغوسلافيا (فزع، 2022): بلغ معدل التضخم اليومي 65% و تضاعفت الأسعار كل 34 ساعة، وادت الأزمات الاقتصادية والسياسية في الثمانينات إلى حرب أهلية انتهت بالانفصال من الدولة جمهوريات تأسيسية، وبحلول عام 1992 فقط بقيت صربيا والجبل الأسود معا حيث بدأت الحكومة بسبب النزاع وفقدان السوق الداخلية بطباعة الأموال لملء خزائنها، وأدى انعدام الإنفاق العام غير المنضبط وعدم الكفاءة والفساد وعقوبات الأمم المتحدة في عامي 1992 و 1993 إلى تفاقم المشكلة. في أوائل عام 1994، كانت الأسعار ترتفع بنسبة 313 مليون ٪ كل شهر، وهرع الناس إلى إنفاق أموالهم بمجرد تلقيهم رواتبهم، حيث اشترى العديد منهم في صربيا إمداداتهم في المجر المجاورة.

وقد أعاق المزارعون محاولات مراقبة الأسعار ووقف الإنتاج و تداول السوق السوداء بالعملات الألمانية والدولار الأمريكي كوسيلة للحد من السخط الاجتماعي والتفاوض على إنهاء عقوبات الأمم المتحدة، ووافق الزعيم الصربي (سلوبودان ميلوسيفيتش) في نهاية المطاف على تبني عملة جديدة - "الدينار الجديد" - مدعومًا بالاحتياطات الذهبية واحتياطات العملة الصعبة.

اليونان (فزع، 2022): بلغ معدل التضخم اليومي 18%، وتضاعفت الأسعار كل 4 أيام، واستغرق اليونان وقتا أطول من العديد من الدول الأوروبية الأخرى للتعافي من دمار الحرب العالمية الثانية وعانى الاقتصاد اليوناني الكثير خلال فترة الاحتلال من قبل دول المحور في الحرب العالمية الثانية، وشعرت بالفعل بتأثير عدة هجمات في أواخر عام 1940 قبل أن تطغى عليها في ربيع عام 1941.

و أخذ المحتلون المواد الخام والماشية والطعام، واضطرت الحكومة العميلة إلى تحمل تكاليف الاحتلال، حيث أدى انخفاض الإنتاج الزراعي إلى نقص حاد في الغذاء في المدن الرئيسية لفترة تعرف بالمجاعة الكبرى، وساهم تضاؤل تحصيل الضرائب في ارتفاع التضخم الذي وصل إلى ذروة بلغت 13800% شهرياً في نوفمبر 1944.

على الرغم من أن ارتفاع الأسعار لم يكن شديداً كما كان الحال في المجر أو ألمانيا بعد الحرب فقد استمرت جهود تحقيق الاستقرار في اليونان لفترة أطول.

مصر (حباب التوم ، 2015): أعلن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ارتفاع معدل التضخم خلال عام، 2013 في الفترة من جانفي إلى ديسمبر، ليصل إلى 10.3% مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2012 وأشار إلى تراجع معدل التضخم الشهري خلال شهر ديسمبر الماضي، بما نسبته 1.3% مقارنة بشهر نوفمبر السابق عليه، ليسجل ثاني انخفاض شهري خلال عام 2013، موضحاً أن التراجع الأول كان في ماي الماضي والذي انخفض خلاله بما نسبته 0.2% وأوضح الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء أن عام 2013 شهد تباطؤاً اقتصادي، وتراجع معدل النمو الذي بلغ نحو 2% خلال العام الجاري، فضلاً عن انخفاض معدلات التشغيل وعدم استقرار الأوضاع الأمنية وانخفاض معدلات الاستثمار المباشر، أثر بشكل مباشر على المؤشرات الاقتصادية لمصر خلال العام الماضي. وأضاف أن 2013 شهد أيضاً ارتفاعاً في سعر صرف العملات الأجنبية، خاصة الدولار أمام الجنيه المصري، مما انعكس بدوره على ارتفاع أسعار السلع المختلفة والاستيراد، خاصة السلع الغذائية، ما أدى إلى زيادة معدلات التضخم. وأوضح أن أسعار الطعام والشراب انخفضت خلال شهر ديسمبر الماضي

بريطانيا (حباب التوم ، 2015): انخفض معدل التضخم في بريطانيا خلال شهر نوفمبر 2013 إلى 2.1% ليصل إلى أدنى مستوى له منذ نوفمبر عام 2009 بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وبحسب موقع اليوم السابع ذكر "مكتب الإحصاء الوطني" أن هذه النسبة ستخفف الضغوط على "بنك إنجلترا" الذي يهدف إلى وصول معدل التضخم لنسبة 2% وأوضح المكتب أن مؤشر أسعار المستهلك لم ينخفض منذ نوفمبر عام 2009، عندما بلغ 1.9% وكذلك أشار مكتب الإحصاء إلى أن معدل التضخم الذي يحسب من خلال مؤشر أسعار المستهلك، انخفض في شهر نوفمبر عام 2013 إلى 2.1% مقابل 2.2% في شهر أكتوبر واستقرت أسعار المواد الغذائية في نوفمبر بالمقارنة بالشهر الذي سبقه، بينما انخفض معدل التضخم السنوي ليصل إلى 3% من نفس السنة.

تركيا (العبد، 2009): في سنة 1980 بلغ مستوى التضخم في تركيا مستوى الثلاث اعداد (اي اكثر من 100%) حيث قامت تركيا بتنفيذ برنامج اصلاحي واسع لنقل الاقتصاد الى اقتصاد أكثر تحرراً، حيث أدت هذه الاصلاحات إلى النمو في معظم أنحاء تركيا عام 1990 ، وبعد الأزمة المصرفية والتضخم عام 2001 تم تنشيط وتأمين قروض من صندوق النقد الدولي وهذان العاملان مكننا من تحقيق الاستقرار في معدلات الصرف للعملات معدلات الفائدة والتضخم.

ولكن تركيا لا تزال تعاني من ضعف الاقتصاد والتركيز المستمر على الإصلاحات أمر ضروري للحفاظ على النمو والاستقرار، ولقد بدأت تركيا بسلسلة من الإجراءات والإصلاحات في اتجاه اقتصاد السوق منذ

الفصل الثالث: التضخم والنمو الاقتصادي في العالم.

سنة 1999 وبرعاية من صندوق النقد الدولي والتي ترافقت بشكل متوازي مع وجود مشاكل اقتصادية أدت إلى إضعاف الاقتصاد التركي، وهذه الإصلاحات قد انتهت بأزمة عميقة سنة 2001 وكان من مظاهرها انخفاض معدل النمو الاقتصادي وزيادة معدلات التضخم كما إن ارتفاع العجز في خزينة الدولة إلى درجة لا يمكن التحكم بها فضلاً عن ارتفاع معدل الفائدة مما أدى إلى عدم استطاعة القطاعات الاقتصادية تحمل هذه التغيرات وتردي أوضاعها.

وفي 3 أكتوبر 2004 قامت تركيا بحذف ست اصفار من عملتها ليصبح اسمها الليرة التركية الجديدة، وحسب بيانات هيئة الاحصاء التركية فقد انخفضت اسعار المستهلك في تركيا الى اقل من 10 % خلال الربع الاخير من سنة 2019 بينما ارتفعت هذه النسبة الى 12.62% في جوان من سنة 2020 حيث احتلت المرتبة 14 عالميا من حيث ارتفاع نسب التضخم.

ويمكن القول إن الدولة استطاعت إن تحقق معدلات نمو فترة خمس سنوات مستمرة ولم تستطع تركيا الخروج من الأزمة وبقيت تتخبط فيها رغم الإصلاحات التي اتبعتها والتي تمثلت بالدعم الخارجي والتعامل مع صندوق النقد الدولي.

المطلب الثاني : الازمات التضخمية في العالم.

اضافة الى معانات العالم من تبعات الازمات على جميع المستويات، تعرض الاقتصاد العالمي إلى هزة أخرى جراء حرب أسعار النفط الجديدة لسنة 2021، حيث تكبدت بورصة وول ستريت في مارس سنة 2021 أكبر خسارة لها منذ أكثر من 11 عاماً، في تدهور سببه انهيار أسعار النفط من جراء حرب الأسعار التي شنتها السعودية على روسيا وتفشي فيروس كورونا المستجد في العالم حيث حذر صندوق النقد الدولي من أن فيروس كورونا المستجد يعرض انتعاش الاقتصاد العالمي للخطر، بينما كان يتوقع أن يحقق النمو العالمي 3.3 في المئة سنة 2021، مقارنة بـ 2.9 في المئة لعام 2022.

ويذكر صدى التحذيرات العالمية بأزمات سابقة كبرى عصفت باقتصادات العالم، خاصة الكساد الكبير في عام 1929 و عام 2007، حين احتاجت الاقتصادات العالمية إلى سنوات من أجل التعافي.

فيما يلي نذكر مجموعة من أكبر وأخطر الازمات الاقتصادية العالمية، كما أوردتها معظمها الموسوعة البريطانية "بريتانیکا":

1- أزمة الائتمان 1772:

بدأت هذه الأزمة في لندن وانتشرت في عموم أوروبا، وذلك عندما استحوذت بريطانيا على ثروة هائلة من خلال ممتلكاتها الاستعمارية وتجارتها حتى سنة 1760، حيث خلق هذا حالة من الإفراط في التفاؤل، أفضت إلى التوسع الائتماني السريع من قبل العديد من البنوك البريطانية، وقد انتهى هذا التفاؤل بشكل مفاجئ في 8 جوان 1772، عندما فر ألكساندر فورديس أحد شركاء البنك البريطاني " Neal, James, Fordyce and Down " إلى فرنسا، هرباً من سداد ديونه، وبعد ما انتشرت أنباء الهروب وعمت حالة من الفرع في

الفصل الثالث: التضخم والنمو الاقتصادي في العالم.

إنكلترا، بدأ الدائنون في تشكيل طوابير طويلة أمام البنوك البريطانية للمطالبة بسحوبات نقدية فورية. وقد انتقلت الحالة إلى كل من اسكتلندا وهولندا، ودول أوروبية أخرى.

ويرى بعض المؤرخين أن التداعيات الاقتصادية لهذه الأزمة كانت أحد أهم الأسباب في تظاهرات حفل شاي بوسطن، التي أدت في النهاية إلى استقلال الولايات المتحدة عن بريطانيا.

2- الكساد الكبير 1929-1939. (ستاد، 1979)

تعتبر هذه الأزمة هي الأسوأ خلال القرن العشرين، ويعتقد أنها بدأت عندما انهارت سوق الأسهم الأميركية في عام 1929، ولاحقا تفاقم الأمر بسبب السياسات الاقتصادية الفقيرة للإدارة الأميركية آنذاك، حيث استمر الكساد عشر سنوات تقريبا، وأسفر عن خسارة هائلة في الدخل ومعدلات بطالة قياسية ونقص في الإنتاج، خاصة في الدول الصناعية.

وفي الولايات المتحدة بلغ معدل البطالة حوالي 25 في المئة في ذروة الأزمة عام 1933.

3- أزمة أسعار النفط 1973.

بدأت الأزمة عندما قرر أعضاء منظمة أوبك (خاصة من العرب)، الرد على قرار الولايات المتحدة بإرسال شحنات السلاح إلى الكيان الصهيوني خلال حرب 1973.

وقررت دول أوبك إعلان حظر النفط، ووقف صادراتها إلى الولايات المتحدة وحلفائها، وقد أدى هذا إلى نقص كبير وارتفاع حاد في أسعار النفط، تبعته أزمة اقتصادية في الولايات المتحدة والعديد من البلدان المتقدمة.

وقد أدت هذه الأزمة إلى حدوث تضخم مرتفع للغاية (ناشئ عن الارتفاع الحاد في أسعار الطاقة)، وركود اقتصادي، ونتيجة لذلك سمى الاقتصاديون هذه الفترة باسم "Stagflation"، أي الركود زائد التضخم.

وقد استغرق الأمر عدة سنوات حتى ينتعش الإنتاج ويتراجع التضخم إلى مستويات ما قبل الأزمة.

4- أزمة وول ستريت 1987: إن الأزمة التي شهدتها أسواق رأس المال الدولية في أكتوبر 1987، والمتمثلة في الانخفاض الكبير والمستمر في أسعار الأوراق المالية، فقد نتجت عن اتجاه أسعار الفائدة نحو الارتفاع، و توقع حدوث أزمة اقتصادية عامة بسبب تراجع مؤشرات النمو الاقتصادي في معظم الدول، بالإضافة إلى عوامل أخرى، منها تدهور قيمة الدولار في أسواق الصرف، كما تعرضت أسعار الأوراق المالية (خاصة الأسهم) إلى انخفاضات متتالية و متسارعة، مما دفع بحملة الأوراق المالية إلى بالبيع تجنباً لانخفاضات أخرى في أسعارها، الشيء الذي كان يثير القلق في الأوساط المالية خاصة و أن معظم أصحاب الأوراق المالية كانوا يرغبون في البيع ولا يوجد مشتررون.

وقد أدى تفاقم الأزمة، في الأسواق المالية إلى أزمة الدولار الأمريكي، نظرا لأن جزءا هاما من الأوراق المالية محرر بالدولار، و لجوء حملتها إلى بيعها مقابل عملات أخرى قوية، زاد ذلك من العرض و تسبب في استمرار انخفاض قيمة الدولار الأمريكي مقابل العملات الأخرى.

و كان للجوء الحكومة الألمانية إلى فرض ضريبة بنسبة 10% على الادخارات والاستثمارات تأثيراً سالباً على أسعار الأوراق المالية هناك نتيجة انخفاض عوائدها، بينما يعود ارتفاع أسعار الأوراق المالية في م أ في بداية 1986 إلى زيادة إرباح الشركات الأمريكية و دخول الاقتصاد الأمريكي في نمو اقتصادي متسارع أفضل مما كان متوقعا.

ثم أدى الانخفاض الحاد في أسعار البترول إلى إثارة قلق في الأوساط المالية خاصة البنوك الكبيرة التي قدمت قروضا ضخمة لبعض الدول المنتجة للبترول كالمكسيك (عطوان، 1993)

5- أزمة المكسيك 1994: لقد ظهر السوق المالي المكسيكي في الحقبة الزمنية التي سبقت الأزمة كفرصة استثمار مثالية للأجانب، نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة، و الذي نجم عن الإصلاحات الاقتصادية الشاملة بالبلد، وتمثلت أهم هذه الإصلاحات في خوصصة المؤسسات، ورفع القيود على التجارة الخارجية، إضافة إلى إصلاحات أخرى في السياسة المالية، ولقد أفضى هذا الوضع إلى تهاطل رؤوس الأموال الأجنبية لشراء العقارات و القيم المنقولة، مما أدى إلى خلق عجز في ميزان المدفوعات المكسيكي، و نظرا لاستقرار العملة المكسيكية بسبب ارتباطها بعملة أخرى، توسع الائتمان المصرفي، مع تواصل العجز في ميزان المدفوعات المكسيكي، حينها بدأ التوقع بحدوث أزمة مالية.

ونتيجة لهذه المؤشرات، اضطرت الحكومة إلى الرفع المتزايد لأسعار الفائدة من أجل دعم العملة، لكن وبمجرد تعويم العملة، انخفضت قيمة البيزو، وتباطأ التوسع الائتماني نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة.

هذه الأوضاع، أدت إلى انفجار أزمة مالية لم يسبق لها مثيل في المكسيك، زاد من حدتها عبء ديون ضخمة تطلبت إعادة هيكلة استعجالية كعنصر أساسي لحل الأزمة.

6- الأزمة الآسيوية 1997: بدأت الأزمة في تايلاند عام 1997 (احمد و مصطفى ، 1999)، وسرعان ما انتشرت إلى باقي دول شرق آسيا وشركائها التجاريين، وأثارت تدفقات رؤوس الأموال المضاربة من البلدان المتقدمة إلى اقتصادات شرق آسيا أو مجموعة الدول التي تعرف بـ"النمور الآسيوية" مثل تايلاند وإندونيسيا وماليزيا وسنغافورة وهونغ كونغ وكوريا الجنوبية، حالة من التفاؤل، أدت إلى الإفراط في الائتمان، وتراكم الديون في اقتصادات هذه الدول.

وفي يوليو 1997، اضطرت الحكومة التايلاندية إلى التخلي عن سعر صرف عملتها الثابت مقابل الدولار الأميركي الذي حافظت عليه لفترة طويلة، بسبب قلة مصادر العملات الأجنبية.

وقد أدى هذا إلى اندلاع موجة فزع وسط الأسواق المالية الآسيوية، ما انعكس سريعا على الاستثمارات الأجنبية التي تصل قيمتها مليارات الدولارات.

ومع انتشار الذعر في الأسواق وتزايد قلق المستثمرين من حالات الإفلاس المحتملة لحكومات شرق آسيا، بدأت المخاوف من الانهيار المالي في جميع أنحاء العالم في الانتشار، وقد استغرق الأمر سنوات للتعافي.

7- أزمة "فقاعات شركات الإنترنت" في أواخر القرن العشرين ومطلع الألفية الثالثة: عرف العالم نوعاً جديداً من الأزمات المالية بدأت حين أدرجت أسهم تلك الشركات في سوق الأوراق المالية في الولايات

المتحدة والذي يعرف بمؤشر ناسداك "NASDAQ" حيث ارتفعت أسعار أسهم تلك الشركات في البداية بشكل كبير في وقت حقق فيه عدد قليل من تلك الشركات أرباحاً حقيقية مما أدى إلى انفجار تلك الفقاعة في عام 2000 وانخفاض أسعار تلك الأسهم بسرعة وبصورة ملحوظة، ومع تزامن هذا الانخفاض حدوث هجمات سبتمبر 2001 أدت إلى إغلاق أسواق المال الأمريكية بشكل مؤقت، استمرار الانخفاض لتهدد قيمة مؤشر التكنولوجيا المرجح لنسداك بحوالي 78% في 2002. ليقوم بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بخفض سعر الفائدة من 6.25% إلى 1% وذلك لحفز النمو الاقتصادي نتيجة لتأثر تلك الشركات بشدة.

8- الأزمة الاقتصادية العالمية 2008. (مطفي، نبيل، و احمد، 2013): أدت الأزمة الاقتصادية في 2008 إلى ركود كبير، يعتبر أشد أزمة اقتصادية منذ ركود عام 1929، وتسبب الركود الاقتصادي في 2007 دماراً في الأسواق المالية في جميع أنحاء العالم.

وقد اندلعت الأزمة بسبب انهيار ما سميت وقتها بـ"الفقاعة العقارية" في الولايات المتحدة، وارتفعت معدلات التضخم العالمية مستويات تاريخية، حيث كان هناك اتجاه عام لزيادة عرض النقود خاصة من قبل البنك المركزي الأمريكي "FED"، في محاولة للتخفيف من حدة أزمة الرهن العقاري الأمريكية، وقد كان هذا التضخم أكثر قوة في البلدان المصدرة للبترول حيث ارتفعت لديها احتياطات النقد الأجنبي، مع الافتقار إلى حزمة من السياسات النقدية المناسبة، وذلك للاحتفاظ بالمعدلات المستهدفة لأسواق النقد وأسعار الفائدة، فيما يُسمى بعمليات التعقيم، ما أدى إلى انهيار بنك "ليمان براذرز" الاستثماري في سبتمبر 2008، كما أن العديد من المؤسسات المالية العالمية كانت على وشك الانهيار حيث تطلب إنهاء الأزمة عمليات إنقاذ حكومية غير مسبوق، واستغرق التعافي نحو 10 سنوات، بعدما خسر العالم ملايين الوظائف ومليارات الدولارات.

المطلب الثالث: تجارب بعض الدول في مساندة التضخم

فما يلي نعرض الجدول التالي لمجموعة من الدول قامت باستهداف التضخم من أجل تحسين الاداء الاقتصادي لها.

الجدول رقم (02): نتائج تطبيق سياسة التضخم في بعض الدول.

معدل التضخم سنة 2017	معدل التضخم بداية تطبيق استهداف التضخم	مجال استهداف التضخم	تاريخ بداية استهداف التضخم	البلد
185	3.3	1 - 3	1990	نيوزيلندا
1.59	6.9	2 +/- 1	1991	كندا
2.55	4	2	1992	بريطانيا
1.98	2	2 - 3	1993	استراليا
1.79	1.8	2	1993	السويد
2.45	6.8	3 +/- 1	1997	النميك
2.07	10.6	2.5 +/- 1	1998	يونان
3.44	3.3	4.5 +/- 1	1999	البرازيل
2.18	3.2	3 +/- 1	1999	شني
4.31	9.3	2 - 4	1999	كونومبيا
5.18	2.6	3 - 6	2000	جنوب أفريقيا
0.66	0.8	0.5 - 3	2000	تايلاند
2.34	10.8	3 +/- 1	2001	بنغاليا
6.04	9	3 +/- 1	2001	المكسيك
1.76	4.1	2.5 +/- 1.5	2001	إسبانيا
1.87	3.6	2.5 +/- 1	2001	النرويج
2.85	4.5	4 +/- 1	2002	الفلبين
4.42	9.2	5 +/- 1	2005	غواتيمالا
1.33	9.3	3 +/- 1	2005	رومانيا
3.13	10.8	4 - 8	2006	صربيا
11.14	7.7	5.5 +/- 2	2006	تركيا
0.96	5.2	4.5 +/- 1.5	2006	أرمينيا
12.37	10.5	8.5 +/- 2	2007	غانا
2.06	3.7	3 +/- 1	2009	ألبانيا
3.6	8.25	4	2011	بلغواي
3.27	3.69	2	2012	الجمهورية الدومينيكية
0.48	0.33	2	2013	اليابان
3.32	4.9	2/6+	2015	الهند
3.68	15.53	4	2015	روسيا

المصدر: من اعداد الطالب بناء على معطيات البنك الدولي .

تعتبر نيوزيلندا الدولة الأولى التي جعلت من التضخم هدف وسيط لسياستها النقدية في عام 1991 كجزء من برنامجها في الإصلاح الاقتصادي الذي تقدمت به الحكومة آنذاك (رجاء، 2005)، والذي منحت بموجبه درجة عالية من الاستقلالية للبنك المركزي لتحقيق هدف السياسة النقدية النهائي (Ultimate Goal) وهو تحقيق الاستقرار في الأسعار، إذ تم تحديد معدل التضخم المستهدف بين 3% و5%، وبعد ذلك تم تحديد معدل جيد للتضخم تراوح بين صفر و2% حتى عام 1996 وقد كانت التكاليف لاستهداف معدلات التضخم التي اتبعتها البنك المركزي النيوزيلندي هي انخفاض في معدلات نمو الناتج و ارتفاع كبير في معدلات البطالة.

اما في تركيا فقد أعلن البنك المركزي التركي عام 2006 أن هنالك مؤشرا مهم جدا لتخفيض درجة علم اليقين المستقبلي، والتأثير بالتوقعات السائدة وهو التضخم المستهدف Inflation Targeting (رجاء، 2005)، ففي عام 2006 بدأ برنامج استهداف التضخم حيث نلاحظ من الجدول السابق أن البنك المركزي التركي قد حدد هدف لاستهداف التضخم بين-2% و5.5% بعد ان وصلت مستويات تضخم مرتفعة وصلت الى 35%، وقد استطاع البنك المركزي الوصول الى معدل تضخم قوي وصل إلى حوالي 11.4% سنة 2017، في حين كان المعدل المستهدف لا يتجاوز 5.5% والذي يعتبر بعيدا نوعا ما من الهدف وهذا ان دل فإنما يدل على أن ضعف السياسة النقدية والمالية في مساندة التضخم.

وفي إطار استهداف التضخم المالي في بريطانيا (عبد الجبار، عدنان، و الاء، 2014)، يعتمد على سياسة مالية مستقلة من حيث الأداة المستخدمة، في حين يكون الهدف الذي تضعه الحكومة غير مستقلا والذي يتحكم بهذه السياسة هو هيئة السياسة المالية (MPC) والمؤلفة من خمسة اعضاء من بنك انكلترا هم (الحاكم ومساعديه ومديرين تنفيذيين من المصرف) واربعة اعضاء من الخارج سبعة منهم تعينهم الحكومة واثنان من البنك، وتقوم الهيئة بنشر تقاريرها شهريا او فصليا او من خلال المجالس النيابية او رفع رسالة مفتوحة لقاضي القضاة عند انتهاك هدف التضخم او خرق نسبة الفائدة . وقد تضمنت قرارات MPC الأساس المنطقي لإجراءات السياسة النقدية وتقييم التطورات والتوقعات خلال سنتين وقد شخضت ثلاثة عناصر أساسية هي تفسير سبب الانحراف عن الرقم المستهدف للتضخم وما ينوي المجلس النيابي عمله إزاء ذلك فضلا عن بيان الأفق الزمني الذي يعاد فيه التضخم الى الهدف من اجل التعامل مع النتائج. ونتيجة الاستقلال العملي لبنك انكلترا سنة 1997 فان نسبة التضخم قد انخفضت من (4%) عام 1992 الى (2.55%) سنة 2017 بعد تحديد هدف التضخم بنسبة (2%) سنويا

ان تحقيق استهداف التضخم يحتاج الى مراجعة مستمرة للهدف الذي ينحرف عن المتوقع وملاحظة سلوك المتغيرات الاقتصادية الأخرى خاصة الإنتاج من اجل مراقبة الصدمات (كصدمة الطلب او العرض) علما ان التركيز على الهدف المتوسط سوف يخفف من مشكلة هزات العرض.

اما في ما يخص التجربة الكندية لاستهداف التضخم اوائل سنة 1991، فقد اعتمدت على تحقيق استقرارية الاسعار والمحافظة عليها في الأجل الطويل واجراء تخفيض نسبي في المستوى العام للأسعار وبنسبة (3%)، (2.12%)، (2%) للسنوات 1993 1994 1995 وتمديده لثلاث سنوات اخرى نهاية عام 1998 حتى تتحقق استقرارية الأسعار، فضلا عن التزام السلطات المالية بالمصادقية من خلال التركيز على قرارات اقتصادية تستند على مسار نزولي واضح للتضخم.

ان تحقيق استقرارية الاسعار لا يمكن ان يتم الا من خلال مساندة الحكومة للبنك المركزي في تقليل معدل التضخم وتوفير معلومات كافية عن الأهداف التي ينبغي تحقيقها .

وقد استخدمت اداة الضرائب غير المباشرة على السجائر عام 1994 وبنسبة انحراف قدرها (1.3%) عن الرقم القياسي الكلي الاسعار المستهلك باستثناء الوقود والطاقة حيث كانت نسبة الزيادة في اسعارها بين (1.5-1.75%)، اما عندما يكون الرقم الكلي باستثناء الوقود والطاقة (1.8%) فان الرقم القياسي لأسعار المستهلك يكون صفر، وقد جرى التركيز على مدى سرعة او انحراف مسار الهدف عن التضخم الموجود فهناك عوامل تحول دون تحقيق الهدف المنشود مستقبلا مثل استخدام عقود العمل لسنتين او ثلاث سنوات،

الفصل الثالث: التضخم والنمو الاقتصادي في العالم.

إذ جرى التركيز من قبل بنك كندا على دراسة الفجوة بين العرض والطلب في اسواق السلع واسواق العمل باستخدام مؤشرين للتضخم المستهدف هما الرقم القياسي لأسعار المستهلك والذي يتوفر على اساس شهري ويسهل دراسته بصورة متتالية رغم كونه غير منقح، وعرض النقد بمعناه الأوسع (M2) كأفضل مؤشر لمعدلات التضخم المستقبلية ونمو الائتمان، وكانت النتائج المترتبة عن ذلك على النحو الآتي:

1- إعادة النظر في الرقم المستهدف لتخفيض التضخم كلما حصلت صدمات مفاجئة بالأسعار مثل الارتفاع في اسعار النفط .

2- صعوبة التنبؤ بمعرفة آثار السياسة النقدية على التضخم وفي حدود تتراوح بين (+1) ولذلك يجب التركيز على تخفيض التضخم ضمن حدود ضيقة وليست واسعة بالشكل الذي يفقد السلطات النقدية جديتها في التخفيض .

3- إعادة هيكلة الصناعة الكندية لتجنب الارتفاعات بالأسعار والاجور رغم انخفاض معدل التضخم.

4- احراز تقدم ايجابي في تجنب لولبية الأجور - الاسعار واستجابتها للصدمات فضلا عن تلافي التباطؤ في الاقتصاد أي (الفجوة بين الانتاج واسواق العمل) والتغيرات في التوقعات الناشئة عن الاهداف المعلنة لتخفيض التضخم.

لقد بدأت ظاهرة استهداف التضخم في البرازيل عام 1994 على أن تكون نسبة التخفيض في الأسعار (1%) خلال ثلاث سنوات (شايب، 2010)، واعتمدت هذه التجربة على عدد من النماذج الاقتصادية الكلية لسياسة نقدية ذات محتوى نظري متكامل ومن خلال مراعاة عدة متغيرات منها فجوة الناتج من جهة وسعر الفائدة الحقيقي وصدمة الطلب من جهة اخرى فضلا عن خصصة شركات الدولة مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية والكيميائية والسكك الحديدية ومؤسسات النقد والصيرفة والتوجه نحو تحرير التجارة.

ومن الأسس الأخرى المعتمدة تأسيس مجلس جديد لإدارة العملة مهمته تهدئة الاضطراب المالي والتخفيف من حدة التضخم، واجراء تخفيض مستمر في اسعار الفائدة وان تكون بنسبة (43.5%) لعقود التبادل التجاري، كما ان اعتماد نماذج تنبؤ كفاءة للتضخم من خلال تكنولوجيا المعلومات وسعر صرف مرن لتحقيق الاستقرار الاقتصادي كانت من ركائز هذه السياسة.

أن المدة القادمة لتحقيق أهداف التضخم حددت على اساس الاختلافات المعروفة في مؤشر الأسعار وخلال مدتين الأولى لا تتجاوز (30) حزيران من عام 1999 والثانية الى سنة 2002 من نفس الشهر، وان تكون نسب التخفيض (8%) عام 1999 ، (6%) عام 2000 ، 4% عام 2001، أما التغيرات المترابطة فهي بنسبة (+2%) لكل سنة (شايب، 2010).

اما النتائج المترتبة عن هذه السياسية فكانت على النحو الآتي:

1) ضرورة التمييز بين العملية التضخمية والتضخم المؤقت والبرازيل تنتمي للحالة الثانية وقد كان تخفيض قيمة العملة عام 1999 يمثل موجة لإعادة تنظيم الأسعار النسبية إذ بلغ الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) (1.7%) عام 1999.

2) أن تكون هنالك شفافية في المعلومات تتيح للأفراد معرفة الأسباب التي تقف وراء انحراف التضخم المتنبأ عن المستهدف.

3) أن يتم بناء النماذج الهيكلية وفقا لقنوات متعددة للسياسة النقدية ومنها سعر الفائدة، سعر الصرف ، الطلب الكلي ، التوقعات وهي تتضمن :

ا- نماذج رد فعل تلقائي

ب- نماذج السلاسل الزمنية
أن مثل هذه النماذج يجب ان تتسق مع التنبؤات الناتجة عن النماذج الهيكلية وان تعمل على محاكاة الصدمات لتحديد مكونات الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI).

أن نتائج السياسة النقدية على الطلب الكلي تستغرق (9-6) اشهر، اما فجوة الناتج فتتطلب (3) اشهر اضافية لمعرفة أثرها على التضخم، ويمكن القول بان نجاح هذه السياسة في البرازيل يعتمد على قدرة الحكومة في مراقبة المسار التنافسي لأسعار المستهلك كأساس لهذه السياسة، وفي التركيز على عدة معطيات منها تكنولوجيا المعلومات والمخاطر المالية والتسعير ومن خلال إدارة البحوث التي ينبغي أن تكون على مستوى عال من التقنية والخبرة .

المبحث الثاني: النمو الاقتصادي في العالم

ان متطلبات النمو الاقتصادي تحتاج الى جهود اقتصادية معتبرة، ضمن أطر واضحة ويجب ان تركز على تحريك القطاعات بوتيرة عالية، ولقد شهد العالم خلال الفترة (1980-2017) عدة تطورات منها ما هو سياسي ومنها ما هو اقتصادي ومنها ما اقترن بالظروف الطبيعية، حيث انعكست في مجملها على الأداء الكلي للاقتصاد العالمي خاصة لدى الدول المتقدمة، وفيما يلي نحاول من خلال هذا المبحث القاء الضوء على الاقتصاد العالمي بالتركيز على النمو الاقتصادي.

المطلب الاول: لمحة تاريخية حول النمو الاقتصادي في العالم.

شهد الاقتصاد العالمي معدلات نمو إيجابية ومتصاعدة طوال الزمن، فخلال القرون الخمسة الماضية كان الاقتصاد العالمي يعيش مرحلة ركود وضعف في النمو الاقتصادي حتى القرن 19 أين دخل الاقتصاد العالمي مرحلة جديدة من التطور الاقتصادي شهدت ارتفاعات في معدلات النمو الاقتصادي، حيث بلغ معدل نمو نصيب الفرد من الناتج 18% بين سنة 1500 وسنة 1820، وحوالي 750% بين سنة 1820 وسنة 2005، وشهدت معدلات النمو الاقتصادي ارتفاعا منذ بداية القرن 19، لكنها عاودت الانخفاض خصوصا في الفترة من 1913 إلى 1950 بسبب الحرب العالمية الأولى والثانية، لكنها عاودت الارتفاع وبشكل كبير خلال الفترة من 1950 إلى سنة 1973 حيث يقول الاقتصادي «بول سام ويلسون» بعد زوال تلك الفترة من الازدهار الاقتصادي: "إن النمو الاقتصادي المسجل في سنوات الستينات أبرز لنا معجزة اقتصادية، والسؤال المطروح لا يكون " لماذا تسير الأمور بشكل سيء الآن" ولكن السؤال المطروح هو " كيف العمل للعودة إلى تلك الفترة"، ولكن هذا الارتفاع الذي استمر لمدة 44 سنة متتالية في معظم دول العالم تحول إلى انخفاض مستويات النمو الاقتصادي ابتداء من سنة 1973 إلى غاية نهاية 2017.

و تحسن أداء الاقتصاد العالمي خلال عام 2010 مقارنة بالتباطؤ الذي شهده اثر الازمة المالية 2008 وما ترتب عنها من تباطؤ نمو اقتصادات الدول المتقدمة (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان.. وغيرها) والدول النامية النمو بسبب تراجع صادراتها إلى الدول المتقدمة والتدفقات المالية الواردة إليها، حيث بلغ معدل النمو الحقيقي العالمي 3.28% وقد ساهم في هذا الارتفاع في زيادة معدلات النمو في الدول المتقدمة بحوال 2.35% وكذا الارتفاع في معدلات النمو في الدول النامية بمعدل 3.92%، مع تباين أداء الدول

الفصل الثالث: التضخم والنمو الاقتصادي في العالم.

والمجموعات الفرعية داخل المجموعات الرئيسية المذكورة، وخلال سنة 2008 سجل أداء الاقتصاد العالمي انخفاضا بحيث بلغ معدل نمو -2.51% بسبب انخفاض معدل النمو لدى الدول المتقدمة الذي انخفض إلى -3.91% بينما ارتفع النمو في الدول النامية بنسبة ضئيلة لم تتجاوز 1%.

الشكل رقم(10): يبين نمو النشاط الاقتصادي العالمي للفترة(1980-2017).



المصدر: مخرجات (EViews 9) بناء على قاعدة بيانات البنك الدولي.

وبعد أن حقق النشاط الاقتصادي العالمي نموا 2010 شهد تباطؤا ملحوظا في 2012 لدى الدول النامية وتراجع معدل النمو فيها إلى 6.55% في عام 2012، (البنك الدولي، 2022) فيما يعزى أساسا إلى استمرار التباطؤ في الصين والهند، وهبوط النمو في سريلانكا وبنغلاديش، والركود في باكستان ونيبال، بسبب مجموعة من العوامل التي أثرت على الاقتصادات الكبرى، فقد انخفض النمو في الصين عقب إجراءات التشديد التنظيمي والتي تزامنت مع زيادة التوترات التجارية مع الولايات المتحدة وفقد اقتصاد منطقة اليورو بسبب مشاكل العمال ومصانع السيارات في ألمانيا في قضية الانبعاثات الملوثة، وتضرر النشاط في اليابان بفعل الكوارث الطبيعية والتي وأثرت التوترات التجارية بصورة متزايدة على ثقة الأعمال.

المطلب الثاني: توقعات النمو الاقتصادي لمجموعة من الدول.

ان التحسن المحدود في النمو الاقتصادي العالمي المتوقع السنوات القادمة يعتمد على حد كبير على تراجع الضغوط الاقتصادية الكلية في اقتصادات الاسواق الصاعدة والاقتصادات النامية التي تعاني حاليا من الضغوط وعلى تجنب حدوث تباطؤ حاد للنشاط في الاقتصادي المتقدمة .

وعلى هذا السياق، ينبغي وضع مسألة تجنب زلات السياسات التي يمكن أن تضر بالنشاط الاقتصادي على رأس الأولويات، وينبغي أن يكون هدف السياسة الاقتصادية الكلية والمالية هو الحماية من مزيد من التباطؤ الذي ربما أفضى على هبوط الناتج الى أدنى من مستواه الممكن وضمن الهبوط الهادئ عندما يتعين سحب الدعم من السياسة.

وعلى المستوى الوطني، ينبغي أن تهدف السياسة النقدية الى ابقاء التضخم على المسار الصحيح نحو تحقيق هدف البنك المركزي وضمن استقراره عندما يكون في مستوى الهدف والحفاظ على

الفصل الثالث: التضخم والنمو الاقتصادي في العالم.

ثبات التوقعات التضخمية، ويتعين على سياسة المالية العامة أن تدير المفاوضات بين دعم الطلب وضمان بقاء الدين العام على مسار مستدام. وبصفة خاصة، إذا كان يتعين ضبط أوضاع المالية العامة ينبغي معايرة وتيرة السياسة لضمان الاستقرار دون كبح النمو في الاجل القصير أو الاضرار بالبرامج التي حتمي الفئات الضعيفة.

وفي تقرير نشره صندوق النقد الدولي في افريل 2019 ، يُتوقع أن يشهد الاقتصاد العالمي الذي يعاني من التوترات التي أعاققت التجارة الدولية وزادت من حالة عدم اليقين تباطؤا في النمو بالنصف الأول من العقد المقبل.

وحسب نفس التقرير من صندوق النقد الدولي في افريل 2019 فمن المتوقع أن يستمر معدل نمو اقتصاد الصين بالتباطؤ وأن تنخفض حصتها من نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي من 32.7% عام 2018-2019 إلى 28.3% بحلول عام 2024، لكن ستظل صاحبة النصيب الأكبر.

وسيؤثر النمو العالمي الضعيف -المتوقع انخفاضه إلى 3% هذا العام والأبطأ منذ الأزمة المالية العالمية على 90% من اقتصاديات العالم، وفقا لتقديرات أصدرها صندوق النقد الدول، ويتوقع أن تبقى الولايات المتحدة تسهم بنسبة كبيرة بالنمو العالمي، غير أنه ينتظر أن تنخفض للمرتبة الثالثة لتحل بعد الهند، في وقت ستظل الصين مترتبة على قمة الصدارة.

ويشير تقرير صندوق النقد الدولي (بلومبيرغ، 2019) إلى أن من المتوقع أن تنخفض حصة الولايات المتحدة من النمو العالمي من 13.8% إلى 9.2% بحلول عام 2024، في حين من ينتظر أن ترتفع حصة الهند إلى 15.5% فتتجاوز الولايات المتحدة خلال فترة الخمس سنوات المقبلة.

وستبقى إندونيسيا في المرتبة الرابعة حيث من المتوقع أن يحصل اقتصادها على حصة من النمو العالمي بنسبة 3.7% عام 2024، وهو انخفاض طفيف من 3.9% عام 2019.

وستشهد بريطانيا انخفاضا هاما في ظل خروجها من الاتحاد الأوروبي، حيث ينخفض اقتصادها من المرتبة التاسعة كحصة من النمو العالمي عام 2019 إلى المرتبة 13.

وعلى الرغم من أن حصة روسيا من نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي تبلغ 2% فإنه من المتوقع خلال الخمس سنوات أن تحل خامسة محل اليابان كأكبر مساهم بالنمو الاقتصادي العالمي.

وفي حين يرجح أن ينخفض ترتيب اليابان إلى المركز التاسع بحلول عام 2024، فإنه يتوقع أن ترتفع البرازيل من المرتبة 11 إلى السادسة، وأما ألمانيا فستحتفظ بمرتبتها السابعة.

ويقول صندوق النقد إن محركات النمو الجديدة -بين أكبر عشرين دولة خلال خمس سنوات- ستشمل تركيا والمكسيك وباكستان والسعودية، في حين ستسحب إسبانيا وبولندا وكندا وفيتنام من العشرين الأوائل.

حوص أكبر عشر دول من نمو الاقتصاد العالمي 2024

1- الصين: 28.3%، 2- الهند: 15.5%، 3- أميركا: 9.2%، 4- إندونيسيا: 3.7%

5- روسيا: 2%، 6- البرازيل: 1.8%، 7- ألمانيا: 1.6%، 8- تركيا: 1.6%،

9- اليابان: 1.6%، 10- مصر: 1.5%،

المصدر : (بلومبرج، 2022)

المطلب الثالث: تصنيفات الدول وفق معيار التخلف والتنمية.

يمكن تصنيف الدول إلى دول متقدمة وأخرى مختلفة استنادا إلى مجموعة من المحددات سواء الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والثقافية، لكن هناك أربع (العيسوي، 2001) مقاييس رئيسية تندرج ضمن هذه المحددات وهي :

1- هيكلية القطاعات الاقتصادية إلى الناتج الوطني :

تعكس الاختلافات الموجودة في مكونات الناتج الوطني صورة الوضعية الاقتصادية للبلد، وعلى أساسها يمكن الحكم على تقدم أو تخلف هذا البلد، وذلك من خلال النسبة التي يمثلها كل من قطاع الزراعة وقطاع الصناعة من الناتج الوطني، ففي الدول المتخلفة نجد الارتفاع الكبير في النسبة التي يمثلها قطاع الزراعة من إجمالي الناتج الوطني إذا ما قورنت بنظيرتها في الدول المتقدمة التي نجد بها أقل من 10% من إجمالي الناتج الوطني يتولد من قطاع الزراعة فمثلا يمثل قطاع الزراعة 1.1% فقط من إجمالي الناتج الوطني للولايات المتحدة الأمريكية سنة 2020 و 1.6% في فرنسا (سنة 2021)، بينما يمثل 37.6% في أثيوبيا و 12% في الجزائر سنة 2021، وعلى الرغم من التناقص النسبي لمساهمة قطاع الزراعة في إجمالي الناتج الوطني في الدول المتخلفة إلا أنه لا يزال يمثل 25.6% من إجمالي الناتج الوطني لهذه الدول في العقد الثالث من هذا القرن، في الوقت الذي وصلت فيه مساهمة نظيره في الدول المتقدمة إلى 1.3%، أما قطاع الصناعة فنجد أن مساهمته في إجمالي الناتج الوطني في الدول المتخلفة أقل من مساهمته في الدول المتقدمة فمثلا يمثل قطاع الصناعة 18.4% من إجمالي الناتج الوطني في الولايات المتحدة الأمريكية و 16.8% في فرنسا (سنة 2021) بينما يمثل 21.9% في أثيوبيا و 39.7% في الجزائر (سنة 2021).

كما تعكس الاختلافات في هيكلية القطاعات الاقتصادية الاختلافات في هيكلية القوة العاملة حسب القطاعات في كل من الدول المتقدمة والدول المختلفة .

2- متوسط الدخل الحقيقي للفرد (تصنيف البنك الدولي) (عطية و عجمية، 2003) :

يعتبر نصيب الفرد من الناتج الوطني أو ما يسمى بمتوسط الدخل الحقيقي للفرد من أهم المؤشرات التي تميز ما بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة، حيث يمثل متوسط الدخل الحقيقي للفرد مقدار ما يحصل عليه الفرد في المتوسط من السلع والخدمات التي أنتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة غالبا سنة واحدة، ووفق هذا المقياس يتم تقسيم الدول إلى ثلاث (3) فئات رئيسية وهي مجموعة

- الاقتصاديات منخفضة الدخل : وهي الدول التي يقل فيها دخل الفرد عن 700 دولار (أسعار 1992) ويقطن بهذه الدول حوالي 67 % من سكان العالم وتحصل على 15 % فقط من الدخل العالمي وتعتبر طبعا دول متخلفة .
 - مجموعة الاقتصاديات متوسطة الدخل : وهي الدول التي يقل فيها دخل الفرد عن 7000 دولار ويزيد عن 700 دولار وهي دول متخلفة . ويقطن بهذه الدول حوالي 15% من سكان العالم وتحصل على 18% من الدخل العالمي.
 - مجموعة الاقتصاديات مرتفعة الدخل : وهي الدول التي يزيد فيها دخل الفرد عن 7000 دولار وهي دول متقدمة ويقطن بها حوالي 18% من سكان العالم وتحصل على 67% من الدخل العالمي، وقد لوحظ من قبل المختصين أنه مع نهاية القرن العشرين وجد فرق كبير وهو واسع بين متوسط الدخل الحقيقية في هذه المجموعات الثلاث من الدول، وما يلاحظ هو أنه مجموعة الدول متوسطة و منخفضة الدخل تمثل ثلثي سكان العالم .
- ### 3- خصائص عوامل الإنتاج :

يعتمد هذا المقياس على دراسة الخصائص الكمية والنوعية لعوامل الإنتاج الأساسية والمتمثلة فيما يلي :

- العمل: نجد في مجموعة الدول المتخلفة فائض في العمالة مقارنة بالطلب عليها نتيجة للنمو السكاني المرتفع مقارنة بنظيره في الدول المتقدمة كما أن اليد العاملة غير مؤهلة عكس البلدان المتقدمة ، كما أن معدل توقع الحياة عند الميلاد في الدول المتخلفة منخفض نسبيا حيث قدر سنة 1999 بحوالي 62 % بينما قدر في الدول المتقدمة بحوالي 86 سنة، وينتج من ذلك قصر الفترة الإنتاجية في حياة الفرد في الدول المتخلفة .

وإنتاجية العمل منخفضة جدا في الدول المتخلفة مقارنة بتلك السائدة في الدول المتقدمة ، بصفة عامة يمكن أن نقول أن إنتاجية العمل تتأثر بأربعة عوامل أساسية وهي :

كمية المواد غير البشرية التي يستعملها العامل ، النظرة إلى العمل ، كمية العمل والمجهود الذي يبذله العامل في عمله ، نوعية العامل ، كفاءته . فالعامل الأول مثلا نجد أنه في الدول المتخلفة سلبي بحيث أن نصيب العامل من رأس المال العيني ومن المواد الطبيعية المتاحة هو أدنى بكثير من نصيب العامل في الدول المتقدمة . واما العامل الثاني أي النظرة إلى العمل فنجد صفة السلوك الضار بالكفاية لدى العامل في الدول المتخلفة . وبالنسبة للعامل الثالث ونظرا لانخفاض دخل الفرد في الدول المتخلفة ، فإن العامل غير مؤهل من الناحية البدنية والذهنية لإعطاء أداء نوعي في عمله عكس نظيره في الدول المتقدمة التي يكون فيها دخل الفرد مرتفع تجعل أداءه أحسن، واما العامل الرابع " نوعية العامل وكفاءته " فنجد الأمية ونقص التأهيل العلمي عموما هي سمة العامل في البلدان المتخلفة عكس البلدان المتقدمة .

- رأس المال والموارد الطبيعية :

من الأهمية بمكان إجراء إسقاط مدلول هذين العاملين على الدول المقدمة والدول المتخلفة، فكمية رأس المال التي يستخدمها العامل في الدول النامية بصفة عامة لا تعادل إلا نسبة ضئيلة من مثيلتها في الدول

المتقدمة . وباعتبار رأس المال المحرك الأول للاستثمار نجد انه ضئيل في الدول المتخلفة مقارنة بالدول المتقدمة . إن عملية تكوين رأس المال تنطوي على حجز جزء من الدخل القومي وتحويله من الإنفاق الاستهلاكي لاستخدامه في شراء أو إنتاج السلع الإنتاجية لذلك يصعب رفع معدلات الاستثمار على حساب مستويات الاستهلاك السائدة في الدول المتخلفة ، فهي عند مستوى الكفاف ، بينما في الدول المتقدمة يشكل الادخار (ما زاد عن الاستهلاك) ركيزة أساسية للاستثمار، أما الموارد الطبيعية فقد لا يكون التفاوت واضحا إلا أنه يتجلى من خلال استغلال هذه الموارد في عملية التنمية في الدول المتخلفة مازال استغلال الموارد الطبيعية استغلالا ريعيا خارج نطاق الفعالية، بينما نجد أن البلدان المتقدمة رغم نقص الموارد الطبيعية عند بعضها إلا أنها تمكنت من استغلالها احسن استغلال .

• التكنولوجيا والتنظيم: إن الهوة التي تفصل بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة تتجلى في هذا المقياس ، وذلك راجع إلى أن هناك فرق شاسع فيما بينها فيما يخص بحوث الإنماء والتطوير وطبيعة المعارف المتوصل إليها ، فمثلا توجه الولايات المتحدة الأمريكية 4.3% من إجمالي الناتج الوطني نحو البحث والتطوير ، ووجهت الدول الأوربية 2% لنفس الغرض بينما وجهت دول أمريكا اللاتينية 0.02% وآسيا 0.05% بينما إفريقيا لم توجد سوى 0.008% ، وما يزيد من نقص في نوعية التكنولوجيا في الدول المتخلفة هو أن هناك فترة إبطاء في انتقال المعارف الفنية من الدول المتقدمة إلى الدول المتخلفة . أما فيما يخص التنظيم فنجد أن الدول المتخلفة مازالت تفتقر إلى هذا العنصر الفعال الذي اصبح أهم عوامل الإنتاج في الدول المتقدمة، بينما نجد أن دوره مازال هامشيا في الدول المتخلفة .

4- المؤشرات الاجتماعية :

تدرج ضمن هذا المقياس مجموعة من المؤشرات من أهمها :

معدلات النمو السكاني ، نسب عدد المتعلمين (التنمية البشرية)، التوزيع السكاني بين المناطق الحضرية والريفية، عدد الأطباء والمستشفيات ونسبها إلى عدد السكان، كم ونوع الخدمات الاجتماعية (وسائل النقل – وسائل الترفيه – المناطق السياحية الخ) . ففي الدول المتقدمة نجد أن كل هذه المؤشرات إيجابية ، فمعدلات نمو السكان جد منخفضة ومؤشرات التنمية البشرية عالية جدا ، كما تتوفر الخدمات الاجتماعية كما ونوعا والعكس بالنسبة للدول المتقدمة إلا أن التفاوت فيما يخص هذا المقياس ليس بالكبير مقارنة مع باقي المقاييس التي ذكرنا سابقا كالتكنولوجيا مثلا فحتى في الدول المتخلفة نلمس مؤخرا أن هناك تحسن في الخدمات الاجتماعية والعمل على تحسين مؤشرات التنمية البشرية، ونشير هنا أن هناك بعض الدول المتخلفة مازالت بعيدة حتى عن الحد الأدنى لهذه المقاييس وهي الدول التي تعاني الصراعات السياسية من جهة وتعاني الجفاف والأمراض والمجاعة من جهة أخرى، وتوجد على وجه الخصوص في إفريقيا.

خلاصة:

لقد كان للتضخم والازمات المالية التي مست معظم الدول وقع وأثر كبيرين على اقتصاديات كل من الدول المتقدمة صناعياً والدول النامية على حد سواء، إذ ان التضخم غالباً ما تسبباً في تدهورا حاد في الأسواق المالية، نظراً لفشل الأنظمة المصرفية المحلية في أداء مهامها الرئيسية والذي ينعكس في تدهور كبير لقيمة العملة والمستوى المعيشي للأفراد. وبالتالي التأثير السلبي على قطاعات الإنتاج والعمالة والنمو الاقتصادي.

في ضوء ارتفاع معدلات التضخم العالمية تتحمل الدول النامية موجة إضافية في إطار ما يُعرف بالتضخم المستورد، بسبب اعتماد الدول النامية والأقل نموًا على استيراد العديد من السلع الأساسية من الخارج، ومن هنا تبرز أهمية أن يكون لدى اقتصاديات الدول امكانية الاعتماد على الذات تنمويًا، ووجود خطة بديلة لتوفير نسب عالية من السلع التي يتم الاعتماد عليها بدلاً من الاستيراد لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والابتعاد عن الازمات الاقتصادية والمالية وتحقيق النمو الاقتصادي.

الفصل الرابع:
الدراسة القياسية
للعلاقة بين التضخم
والنمو الاقتصادي

تمهيد:

بعد أن تعرضنا في الفصول السابقة الى مفاهيم ونظريات التضخم والنمو الاقتصادي وواقعيهما في العالم خلال الفترة (1980-2017)، سوف نتطرق في هذا الفصل إلى نمذجة العلاقة بينهما خلال نفس الفترة، حيث سنعتمد على نموذج خطي ونماذج العتبات غير الخطية في الانتقال بين نظامين متطرفين او اكثر في تقدير ونمذجة العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي لمجموعة من الدول ومن ثم تحليل ومقارنة النتائج. ومن خلال هذا الفصل سوف نقوم على مقارنة بين النموذج الخطي ونماذج العتبة ل 66 دولة خلال الفترة (1980-2017)، حيث قمنا بتقسيم الفصل الى ثلاث مباحث حيث تناولنا في المبحث الاول الاطار العام للدراسة القياسية اما المبحث الثاني فقد قمنا فيه بتقدير النموذج الخطي، واما المبحث الثالث فخصص بتقدير نماذج العتبة والتي هي نماذج غير خطية.

المبحث الاول: الإطار العام للدراسة القياسية.

يستند النموذج القياسي الى الاطار النظري والدراسات التطبيقية السابقة من جهة ومدى توافر البيانات والمعطيات من جهة اخرى، فمن خلال هذا المبحث سوف نقوم بإلقاء الضوء على متغيرات الدراسة والنماذج المختارة في عملية نمذجة العلاقة بين النمو الاقتصادي والمتغيرات الاخرى.

المطلب الاول: التعريف بمتغيرات الدراسة.

1- نطاق الدراسة: شملت الدراسة عدد من الدول 66 دولة والتي تم جمع إحصاءاتها تقريبا من قاعدة بيانات البنك الدولي لكافة الدول موضوع الدراسة خلال الفترة (1980-2017)، والتي تم فيما بعد اختيار والتمييز فيهم بين الدول المتقدمة والدول النامية لإجراء المقارنة بين نتائج كل من هذه المجموعات لمعرفة الفروقات بين هذه الحالات والتأثيرات المختلفة بين هذه المجموعات، والجداول في الملحق رقم(1) والملحق رقم(2) يبين لنا مجموعات الدول المختارة للدراسة، حيث ان:

- مجموعة جميع الدول تتكون من 66 دولة تظهر في الملحق رقم(1) ونرمز لها ب (G).
- مجموعة الدول المتقدمة تتكون من 15 دولة تظهر في الملحق(2) ونرمز لها ب (D).
- مجموعة الدول النامية تتكون من 15 دولة تظهر في الملحق(2) ونرمز لها ب (V).
- مجموعة الدول المتقدمة والنامية تتكون من 30 دولة وهما المجموعتين السابقتين مع بعض وتظهر في الملحق(2) ونرمز لها ب (D.V).

2- المتغيرات الاقتصادية للدراسة:

النمو الاقتصادي (GDPG): يعتبر النمو الاقتصادي المتغير الرئيسي التابع في الدراسة الحالية والذي يعبر عنه معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي لدول الدراسة، والذي يعد مؤشرا لزيادة الدخل والاستثمار وزيادة حجم السوق وانتعاش اقتصاد هذه الدول، اما على المستوى الكلي اي مجموعة جميع الدول (G) فهو عبارة عن متوسط النمو لمعدل الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي لدول العالم.

التضخم (INF): تركز هذه الدراسة على هذا المؤشر الاقتصادي، والذي يعتبر اهم احد المتغيرات المستقلة في النماذج المقدره، اذ يعبر عن التغير السنوي لأسعار المستهلكين، وهو ما يجعله مؤشر رئيسي للتضخم ويساعد البنك المركزي على تعديل سياسته النقدية وفق اهدافها.

النمو السكاني (POP): وهو احد المتغيرات المستقلة في نموذج الدراسة، اذ يعبر عنه معدل الزيادة السكانية السنوية والتي تفترض الدراسات والمنطق الاقتصادي ان الزيادة في معدلات النمو السكاني لها تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي.

الانفاق الحكومي (GOV): يعبر عن معدل نمو الانفاق الاستهلاكي الحكومي النهائي في هذه الدراسة اي ما تصرفه الحكومة من اعانات مضافا اليه الانفاق على البنية التحتية ويمثل الانفاق الحكومي احد المتغيرات المستقلة في نموذج الدراسة.

الفصل الرابع: الدراسة القياسية للعلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي.

الاستثمار (INV): وهو النمو الاجمالي في تكوين راس المال الثابت، ويعتبر احد المتغيرات المستقلة في نماذج الدراسة.

سعر الصرف (EB): وهو عبارة عن معدل التغير في صرف العملات مقابل الدولار.

البطالة (CHO): ويعبر عنها بالنسبة المئوية لعدد الافراد العاطلين من اجمالي الافراد النشطين، وهي احد المتغيرات المستقلة في النماذج المقدره.

المطلب الثاني: المنهجية والنماذج المستخدمة في الدراسة القياسية

أثبتت معظم الدراسات السابقة أن معدلات التضخم لها تأثير سلبي في المدى المتوسط والمدى الطويل على النمو الاقتصادي (عمير، 2018)، كما رأى البعض الآخر أن معدلات منخفضة من التضخم قد تعمل كمحفز للنشاط الاقتصادي في المدى المتوسط وهذا بالاستعانة بنماذج الاقتصاد القياسي التي اعتمدت على العلاقة الخطية في تفسير هذه العلاقة والتي أعطت نتائج متضاربة خاصة لدى الجيل الأول ومن ثم الاعتماد على النماذج الغير خطية حيث يعتبر (Fisher 1993) أول من اكتشف هذه العلاقة غير الخطية، كما تمكن (Sarel 1996) من تمثيلها على شكل نموذج قياسي، وهذا ما أدى إلى ظهور العديد من الدراسات حول العلاقة غير الخطية ما بين التضخم والنمو الاقتصادي، وانطلاقاً من الدراسات السابقة وخاصة دراسات كل من Hansen ، (1999) Khan and Senhadji (2001) ، (2005) Gonzalez et al سوف نقوم بتقدير النموذج الخطي للنمو الاقتصادي ومن ثم إلى النماذج غير الخطية ذات العتبات بحكم جميع نماذج النمو الاقتصادي هي نماذج غير خطية لقياس وتحليل أثر التضخم على النمو الاقتصادي (المختار، 2006)، وهذا باستعمال البيانات الزمنية المقطعية بانل ل66 دول متمثلة في عينة من دول العالم استطعنا الوصول الى بياناتها خلال الفترة (2017 – 1980) بالاستعانة بأدوات الاقتصاد القياسي في ظل ما يتوفر لدينا من معطيات.

تتمثل منهجية هذه الدراسة في استخدام الأسلوب القياسي لتقدير وتحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والتضخم من خلال تقدير النموذج الخطي اولا والذي بدوره يتكون من ثلاث نماذج رئيسية والنماذج الغير خطية ثانيا والتي نحاول من خلالها تحديد قيمة عتبة التضخم بالاستعانة على بيانات السلاسل الزمنية المقطعية، والأسلوب التحليلي لتبيان طبيعة وتأثير التضخم على النمو الاقتصادي لدى الدول تحت وفوق مستوى العتبة المقدره بالاعتماد على نماذج العتبة الغير الخطية كنموذج الانحدار للعتبات ذو الانتقال الفوري (PTR) ونموذج (KINK) وصولاً إلى نموذج الانحدار للعتبات ذو الانتقال السلس والمرن (PSTR) وما يقدمه من ميزة في تفسير وتحليل أثر التضخم على النمو الاقتصادي، مع إجراء بعض التعديلات بما يتماشى مع طبيعة اقتصاديات الدول محل الدراسة.

وعلى ضوء ما سبق وبالاعتماد على الدراسات القياسية السابقة وبالاستعانة بالبرامجيات الاحصائية مثل اكسل وايفيوز وستاتا وقع اختيارنا على النماذج التالية:

1- النماذج الخطية:

إذا كان لدينا من المشاهدات المقطعية t خلال فترة زمنية i فإن نموذج السلاسل الزمنية المقطعية يأخذ الصيغة التالية: (baltagi.b.h, 2005)

$$t = 1, 2, \dots, 38$$

$$i = 1, 2, \dots, 66$$

$$GDPD_{it} = C_i + \beta_1 INF_{it} + \beta_2 POP_{it} + \beta_3 INV_{it} + \beta_4 GOV_{it} + \beta_5 EB_{it} + \beta_6 CHO_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث اعتمدنا على نماذج السلاسل الزمنية المقطعية في تقديرنا للعلاقة بين النمو الاقتصادي والمتغيرات الأخرى والتي تأتي على ثلاث أشكال رئيسية هي:

نموذج الانحدار التجميعي (PRM/ Pooled Régression Model):

يعتبر هذا النموذج أبسط أنواع نماذج السلاسل الزمنية المقطعية حيث تكون فيه المعاملات C و β ثابتة لجميع الفترات الزمنية، أي يهمل تأثير الزمن بحيث تكون معادلة نموذج الانحدار على الشكل التالي:

$$GDPD_{it} = C + \beta_1 INF_{it} + \beta_2 POP_{it} + \beta_3 INV_{it} + \beta_4 GOV_{it} + \beta_5 EB_{it} + \beta_6 CHO_{it} + \varepsilon_{it}$$

$$\text{حيث: } E(\varepsilon_{it}) = 0 \quad \text{var}(\varepsilon_{it}) = \delta_\varepsilon^2$$

ويتم تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) Ordinary Least Squares

- نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) Fixed Effects Model (صدر الدين، 2018)

يعمل نموذج التأثيرات الثابتة على معرفة سلوك كل مجموعة بيانات مقطعية على حده من خلال جعل كل من معلمة القطعة C مختلفة من مجموعة لأخرى، مع بقاء معاملات الميل β ثابتة لكل مجموعة البيانات المقطعية حيث يأخذ النموذج الصيغة التالية:

$$GDPD_{it} = C_i + \beta_1 INF_{it} + \beta_2 POP_{it} + \beta_3 INV_{it} + \beta_4 GOV_{it} + \beta_5 EB_{it} + \beta_6 CHO_{it} + \varepsilon_{it}$$

$$\text{حيث: } E(\varepsilon_{it}) = 0 \quad \text{var}(\varepsilon_{it}) = \delta_\varepsilon^2$$

يقصد بمصطلح التأثيرات الثابتة بأن المعلمة C_i لكل مجموعة بيانات مقطعية لا تتغير خلال الزمن وإنما يكون التغير فقط في مجاميع البيانات المقطعية، ويتم تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية (Least Squares Dummy Variable (LSDV)، وذلك من خلال إضافة متغيرات وهمية عددها (N-1) وبعد إضافة المتغيرات الوهمية يأخذ النموذج الصيغة التالية:

- نموذج التأثيرات العشوائية (REM) Random Effects Model (J. Johnston، 1985)

في نموذج التأثيرات الثابتة يكون حد الخطأ ε_{it} ذو توزيع طبيعي بمتوسط مقداره صفر وتباين مساوية له، ولكي تكون معلمات نموذج التأثيرات الثابتة صحيحة وغير متحيزة لابد من ثبات التباين للخطأ لجميع المشاهدات المقطعية، وليس هناك أي ارتباط ذاتي بين كل مجموعة من المشاهدات المقطعية في فترة زمنية معينة، أما في حالة عدم توافر أي شرط من الشروط السابقة سوف يتم استخدام نموذج التأثيرات العشوائية.

في نموذج التأثيرات العشوائية سوف يعامل معامل القطع c_i كمتغير عشوائي له مقدار ثابت ،

$$C_i = \mu + V_i \quad i=1,2,\dots, N$$

وبذلك نجد أن نموذج التأثيرات العشوائية يأخذ الصيغة التالية:

$$GDPD_{it} = \mu + \beta_1 INF_{it} + \beta_2 POP_{it} + \beta_3 INV_{it} + \beta_4 GOV_{it} + \beta_5 EB_{it} + \beta_6 CHO_{it} + V_i + \varepsilon_{it}$$

حيث يمثل V_i حد الخطأ في مجموعة البيانات المقطعية i المعبر عن الانحرافات العشوائية لكل مجموعة من البيانات خلال الفترة الزمنية والتي ترجع إلى عوامل أخرى خارج حدود النموذج، ويتم تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة (GLS).

2- النماذج غير الخطية: من خلال الدراسات السابقة وقع اختيارنا على نماذج العتبة والمتمثلة في:

- نموذج انحدار للعتبات بانل ذو الانتقال الفوري (PTR)

تستعمل نماذج العتبة في تطبيقات عديدة في مجال الاقتصاد وبعده نماذج مختلفة سواء باستخدامها على دولة معينة أو من خلال بيانات مقطعية لعدة دول، وحتى تتمكن من تحليل أثر التضخم على النمو الاقتصادي عند مستوى العتبة لدول العالم اخترنا من بين النماذج الغير الخطية نموذج (PTR) (Khan and Senhadji 2001) وابتاع نفس خطوات ومنهجية Senhadji and Khan في عملية تقدير هذا النموذج (عمير، 2018).

- نموذج (Khan and Senhadji (2001): ان النموذج المراد تقديره يأخذ الشكل التالي:

$$GDPG_{it} = C_i + b_1(1 - d_{it}^{INF^*})(INF_{it} - INF^*) + b_2 d_{it}^{INF^*} (INF_{it} - INF^*) + b_3 POP + b_4 GOV + b_5 INF + b_6 EB + b_7 CHO + \varepsilon_{it}$$

$$d_{it}^{inf^*} = \begin{cases} 1 & \text{if } inf_{it} > inf^* \\ 0 & \text{if } inf_{it} \leq inf^* \end{cases} \quad i = 1, \dots, N \quad t = 1, \dots, T$$

حيث ان $GDPG_{it}$: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للبلد في الفترة t .

الفصل الرابع: الدراسة القياسية للعلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي.

C_i : تأثير الثابت الخاص بكل بلد والذي يمثل المحددات الأخرى للنمو الاقتصادي والتي لا يمكن تمثيلها بمتغيرات تفسيرية أخرى وبالتالي فهو يقوم بحساب الخصائص غير المشاهدة عبر الدول مع ثبات الزمن.

INF_{it} : معدل التضخم مقاس على أساس مؤشر الاستهلاك CPI .

INF_{it}^{*} : معدل عتبة التضخم أو الأثر الحرج.

d_{it}^{INF*} : متغير وهمي يأخذ القيمة الواحد صحيح (1) عند معدلات تضخم تفوق مستوى العتبة ويأخذ القيمة الصفر (0) عكس ذلك.

b : المعاملات الخاصة بالمتغيرات التفسيرية للنموذج.

ε_{it} : الخطأ العشوائي للبلد i في الفترة t .

ملاحظة (عمير، 2018): يتم إدراج المتغيرات غير الخطية الأخرى في معادلة الانحدار لتخفيض إمكانية وجود علاقات ترابطية مضللة بين المتغيرات نتيجة للتحيز الناتج عن إهمال بعض المتغيرات المستقلة.

تجدر الإشارة هنا أن الباحثين (Khan and Senhadji) استخدموا دالة نصف لوغاريتم - Semi Logarithme للتضخم من أجل تقادي التأثيرات السلبية لمعدلات التضخم الشديدة والمتطرفة على نتائج الانحدار (Celil Aydin, 2016) وللتخلص أيضا من القيم المتطرفة للتضخم بسبب الطول في بيانات سلسلة بانل والتي قد تؤثر على نتائج تقدير النموذج.

أما في دراستنا القياسية سنقتصر فقط على معدلات التضخم بدون إدخال عليها دالة (- Semi Logarithme بسبب طول العينة المقدر ب { $N \times T = (2508)$ } المتوسط نسبيا مقارنة بالدراسات التجريبية التي استخدمت Semi - Logarithme هذا من جهة، ومن جهة أخرى من أجل الحصول على نتائج أكثر اتساقا لمعرفة اتجاه وطبيعة العلاقة ما بين التضخم والنمو الاقتصادي في دول العالم.

ويتم تقدير هذا النموذج بإتباع الخطوات التالية: أولا- تحديد قيمة عتبة التضخم حسب منهجية Khan (2001) and Senhadji) وباستنادهما إلى أعمال (Hansen 1999) فإنه إذا | كانت قيمة عتبة التضخم معروفة يمكن تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، إلا أنه في الواقع العملي قيمة العتبة مجهولة وغير محددة، وبالتالي فإن الطريقة الأنسب في هذه الحالة هي طريقة المربعات الصغرى غير الخطية (NLS)، إلا أن هذه الطريقة هي الأخرى تعاني من قصور في تقدير النماذج ذات العتبات وعلى هذا الأساس استخدم Khan and Senhadji طريقة المربعات الصغرى المشروطة والتي تنص على أنه عند كل مستوى من مستويات عتبة التضخم المحتملة يتم تقدير النموذج بطريقة (OLS)، ومن ثم إيجاد مجموع مربعات البواقي عند هذه المستويات، ويتم تحديد قيمة عتبة بناء على أقل قيمة لمجموع البواقي.

نموذج بانل ذو الانتقال السلس والتدريجي (PSTR)

يعتبر نموذج عتبة التضخم بانل ذو الانتقال السلس (PSTR) امتدادا لنموذج (PTR) الذي تم وضعه من طرف (Hansen 1999) وتبعه العديد من الاقتصاديين والباحثين في ذلك أمثال Khan and Senhadji (2001)) إلى غير ذلك، وقد تم تطوير نموذج (PSTR) من طرف Gonzalez and al سنة 2005 بناء على أعمال كل من Chan (1986) و (Tetasvirta and Tong 1999) حول نماذج (STAR).

ويفترض هذا النموذج أن الانتقال ما بين نظامين أو أكثر مثلا في دراستنا القياسية ما بين النظام الأول وهو التضخم المنخفض دون مستوى العتبة والنظام الثاني وهو التضخم المرتفع فوق مستوى العتبة فيكون سلسا وتدرجيا على عكس نموذج (PTR)، وهو الأنسب تمثيلا للتغيرات التي تحدث على مستوى الاقتصاد الكلي بإعطائها حركة ديناميكية.

وبناء على ما سبق جاء اهتمامنا لدراسة هذا النموذج من أجل إيجاد عتبة التضخم للاقتصادات دول العالم والإجراء مقارنة بسيطة ما بينه وبين نموذج (PTR) ، أين يأخذ نموذج (PSTR) في دول العالم باستخدام نفس المتغيرات في تفسير النمو الاقتصادي الصيغة التالية:

$$GDPD_{it} = \mu_i + (\beta_1 INF_{it} + \beta_2 POP_{it} + \beta_3 INV_{it} + \beta_4 GOV_{it} + \beta_5 EB_{it} + \beta_6 CHO_{it}) + (\beta_7 INF_{it} + \beta_8 POP_{it} + \beta_9 INV_{it} + \beta_{10} GOV_{it} + \beta_{11} EB_{it} + \beta_{12} CHO_{it}) g(INF_{it}, \gamma, C) + \varepsilon_{it}$$

- **نموذج KINK**: (Yongcheol و Myung ، 2016): يعتبر هذا النموذج احد النماذج الديناميكية للعتبة، وهو امتداد لنموذج هانس(2017) لانحدار النماذج ذات العتبات الغير معروفة، والذي يسمح بوجود متغيرات داخلية ضمنه ممثلا في متغير الانتقال q وهو متغير العتبة، وقد يكون المتغير التابع $GDPD_{it}$ المتأخر بدرجة واحدة متغير داخلي مستقل، حيث يكتب على الشكل التالي:

$$GDPD_{it} = (\beta_1 GDPD_{it-1} + \beta_2 INF_{it} + \beta_3 POP_{it} + \beta_4 INV_{it} + \beta_5 GOV_{it} + \beta_6 EB_{it} + \beta_7 CHO_{it}) \phi_1\{q_{it} \leq \gamma\} + (\beta_8 INF_{it} + \beta_9 POP_{it} + \beta_{10} INV_{it} + \beta_{11} GOV_{it} + \beta_{12} EB_{it} + \beta_{13} CHO_{it} + \beta_{14} GDPD_{it-1}) \phi_2\{q_{it} > \gamma\} + \varepsilon_{it}$$

حيث ان $i=1, \dots, n$; $t=1, \dots, T$

المطلب الثالث: الوصف الاحصائي لمتغيرات الدراسة.

بعد التعرف على متغيرات الدراسة والنماذج المختارة لقياس العلاقة بين النمو الاقتصادي والمتغيرات الاخرى وبالاتحاد برنامج Eviews9 قمنا باستخراج الجدول رقم(3):

الجدول رقم(3): يبين بعض المقاييس الاحصائية لمتغيرات النموذج.

	GDPG	INF	POP	GOV	INV	EB	CHO
Mean	3.474541	8.564211	1.594395	3.834863	5.080640	-1.084580	8.268801
Median	3.543363	4.498716	1.491267	2.764364	4.236282	-1.078294	6.310000
Maximum	35.22408	373.2157	8.117928	565.5388	627.4996	36.68441	37.38514
Minimum	-50.24807	-11.68611	-6.766223	-71.46359	-164.5094	-58.49046	-2.184091
Std. Dev.	3.929114	16.26187	1.113928	15.93228	24.33091	9.803504	6.317238
Skewness	-1.053903	9.646701	0.093823	24.07842	11.50136	0.072070	1.517150
Kurtosis	22.65000	163.0851	5.899868	772.8862	255.3900	6.552475	5.539432
Jarque-Bera	40814.09	2716945.	882.4446	62182077	6712019.	1320.970	1636.020
Probability	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
Sum	8714.150	21479.04	3998.743	9617.835	12742.25	-2720.128	20738.15
Sum Sq. Dev.	38702.92	662972.0	3110.773	636371.0	1484127.	240944.5	100048.1
Observations	2508	2508	2508	2508	2508	2508	2508

المصدر: مخرجات برنامج (EViews 9)

من خلال الجدول رقم(3) يتضح لنا بعض المقاييس الوصفية في تحليل بيانات متغيرات الدراسة مثل مقاييس النزعة المركزية، الوسط الحسابي والوسيط، مقاييس التشتت، والانحراف المعياري، وتوصلنا إلى مجموعة من النتائج وخاصة للمتغيرات الرئيسية بالدراسة (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي GDPG ومعدل التضخم INF) وكانت كالتالي:

- بالنسبة لمعدل النمو الاقتصادي (GDPG): حيث تتميز بيانات الناتج المحلي الإجمالي لدول العالم بنشئتها وانحرافها عن متوسطها الحسابي بحيث قدر انحرافها المعياري ب 3.92 % وهو يفوق بقليل متوسطها الحسابي الذي يساوي 3.47%، وقد يرجع هذا التشتت إلى معدلات النمو الى عدم وجود ازمات اقتصادية قوية ضمن فترة الدراسة تعصف بالاقتصاد العالمي مثل ازمة الكساد 1929.

- بالنسبة للتضخم (INF): يظهر لنا من خلال الجدول السابق ايضا ان متوسط التضخم في العالم بلغ 8.56 بالمئة خلال فترة الدراسة، بينما بلغ الانحراف المعياري الى 16.26 % ويعتبر هذا المتوسط في حدود المقبول اذ تم استبعاد الازمات المالية لبعض الدول والتي تعتبر حالات شاذة ضمن الدراسة.

الارتباط بين المتغيرات: يمكن لنا هذا المقياس من تحليل وقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة حسب ما هو مبين في الجدول رقم(4):

الجدول رقم (4): يبين قيمة الارتباط بين النمو الاقتصادي وبين متغيرات الدراسة.

	/	INF	POP	INV	GOV	EB	CHO
GDPG	جميع الدول (G)	-0.050	0.197	0.366	0.153	-0.025	-0.057
	الدول المتقدمة (D)	-0.045	0.381	0.689	0.313	0.224	-0.168
	الدول النامية (V)	-0.184	-0.002	0.210	0.068	-0.012	-0.112
	الدول المتقدمة والنامية (D.V)	-0.159	0.047	0.247	0.022	0.068	0.198

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج (EViews 9)

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ وجود علاقة ارتباط عكسية ضعيفة ذات دلالة احصائية بين معدل التضخم INF والنمو الاقتصادي GDPG عند جميع الدول (G) والتي تقدر ب 5 % تقريبا يزيد الشكوك حول ان العلاقة بين النمو الاقتصادي والتضخم على انها علاقة غير خطية، اما في ما يخص الاستثمار INV فان له ارتباط طردي معتبر يصل الى 36 % وهو ما يزيد من تأكيد ان زيادة الاستثمار تؤدي الى زيادة الناتج.

ومن خلال مقارنة نتائج الدول المتقدمة (D) و نتائج الدول النامية (V) نلاحظ ان اثر التضخم يبقى عكسي مع زيادة معدل الارتباط، وما يلاحظ ايضا ان علاقة البطالة بالنمو الاقتصادي عكسية بالنسبة لمجموعة الدول المتقدمة والنامية (D.V) ، بينما ينعكس الاثر بالنسبة لمتغير نمو السكان POP وسعر الصرف EB بالسلب اذا ما قورن بالدول النامية، ويمكن القول ان زيادة عدد السكان في الدول النامية (V) يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي بسبب عدم تحديد النسل وضعف مستويات النمو لهذه الدول، اما في ما يخص الاستثمار فان له علاقة كبيرة بالنمو الاقتصادي GDPG بالنسبة للدول المتقدمة (D) على عكس الاستثمار في الدول النامية (V) والذي له تأثير ضعيف بسبب المشاريع الوهمية لنهب الثروات او كون الهدف منها المصلحة العامة والتي لا يكون عادة منه انتاج حقيقي.

المبحث الثاني: تقدير العلاقة الخطية بين التضخم والنمو الاقتصادي.

قبل البدء في تقدير العلاقة بين النمو الاقتصادي والتضخم سواء كانت هذه العلاقة خطية او غير خطية وجب علينا التطرق الى خصائص متغيرات الدراسة ومن ثم تقدير النماذج الخطية للعلاقة بين النمو الاقتصادي والمتغيرات الاخرى ومحاولة تحليل ومقارنة نتائج هذا التقدير.

المطلب الاول: خصائص متغيرات الدراسة.

- دراسة الاستقرارية للسلاسل الزمنية: يمكن استخدام عدة اختبارات للتأكد من استقرارية السلاسل الزمنية ومن اهمها: اختبار ADF، اختبار Lin, Levin and Chu واختبار Im, Pesaran and Shin

والجدول رقم (5) يلخص نتائج استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية لمجموعة جميع الدول (G).

الجدول رقم (5): يبين نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات مجموعة جميع الدول (G)

		GDPD	INF	POP	INV	GOV	EB	CHO
ADF	statistic	544.99	682.73	319.094	1612.12	985.691	331.353	168.626
	propabilite	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0172
LLC	statistic	646.495	-19.8261	-4.92088	-34.0962	-18.5862	-6.99474	-2.83269
	propabilite	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0023
IPS	statistic	-12.1005	712.813	603.111	1659.51	1177.65	333.92	171.912
	propabilite	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0112

المصدر: مخرجات برنامج (EViews 9)

ومن خلال الجدول رقم (5) نلاحظ ايضا استقرار السلسلة الزمنية لجميع المتغيرات وهذا ما تأكده اختبارات الاستقرارية حيث ان الاحصائية المحسوبة لكل الاختبارات اكبر من القيمة المجدولة لها وما يؤكد ذلك احتمالية معنوية الاختبارات عند كل المتغيرات والتي لا تتجاوز 0.05% .

اختبار السببية لمتغيرات الدراسة: عند دراستنا للسببية سنعتمد على اختبار قرانجر لكي نتمكن من معرفة اتجاه السببية بين معدل النمو الاقتصادي في العالم والمتغيرات الاخرى والجدول رقم (6) يبين نتائج اختبار السببية

الجدول رقم (6): يبين نتائج اختبار السببية لمجموعة جميع الدول (G)

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 10/25/22 Time: 19:25			
Sample: 1980 2017			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
INF does not Granger Cause GDPG	2376	1.28038	0.2781
GDPG does not Granger Cause INF		0.75078	0.4721
POP does not Granger Cause GDPG	2376	15.0509	3.E-07
GDPG does not Granger Cause POP		8.52203	0.0002
INV does not Granger Cause GDPG	2376	1.03151	0.3566
GDPG does not Granger Cause INV		6.79549	0.0011
GOV does not Granger Cause GDPG	2376	0.51814	0.5957
GDPG does not Granger Cause GOV		34.3256	2.E-15
EB does not Granger Cause GDPG	2376	0.49553	0.6093
GDPG does not Granger Cause EB		15.3635	2.E-07
CHO does not Granger Cause GDPG	2376	0.85322	0.4262
GDPG does not Granger Cause CHO		12.2252	5.E-06

المصدر: مخرجات برنامج (EViews 9)

من خلال نتائج السببية نلاحظ رفض فرضية العدم بالنسبة لاختبار تأثير التضخم على النمو الاقتصادي اي قبول الفرضية البديلة ما يعني وجود تأثير من اتجاهين بين التضخم والنمو الاقتصادي ومن هنا يمكن الاعتماد على فرضية ان التضخم هو المتغير المستقل والنمو الاقتصادي هو المتغير التابع.

اما فيما يخص المتغيرات الاخرى (INV, GOV, EB, CHO) فان نتيجة اختبار السببية كانت برفض الفرضية الصفرية في ما يخص ان هذه المتغيرات لا تسبب متغير النمو الاقتصادي (DGP) ، اي انها تقبل الفرضية البديلة والتي تنص على وجود تأثير لهذه المتغيرات على النمو ويبقى متغير النمو السكاني المتغير الوحيد الذي اظهرت النتائج عدم تأثيره في النمو الاقتصادي على حسب اختبار السببية لغرانجر.

الفصل الرابع: الدراسة القياسية للعلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: تقدير نماذج الانحدار الخطي للنمو الاقتصادي: لتحقيق هذا الهدف والمتمثل في تقدير نموذج العلاقة الخطية بين النمو الاقتصادي DGP و المتغيرات الأخرى وبالتالي التوصل إلى النتائج التي من خلالها يتم تفسير طبيعة العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي، فقد تم استخدام منهج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) من خلال تطبيق الثلاث نماذج وهي:

- نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model).
 - نموذج الآثار الثابتة (Fixed Effects Model).
 - نموذج الآثار العشوائية (Random Effects Model).
- وبالاعتماد على برنامج Eviews9 حصلنا على النتائج في الجدول رقم(7):

الجدول رقم(7): نتائج تقدير النماذج الخطية الثلاث للنمو الاقتصادي لمجموعة جميع الدول(G)

		النموذج التجميعي	نموذج التأثيرات الثابتة	نموذج التأثيرات العشوائية
C	معامل	2.473	2.604	2.515
	احتمالية	0.000	0.000	0.000
INF	معامل	- 0.013	0.017	-0.016
	احتمالية	0.002	0.000	0.001
POP	معامل	0.624	0.660	0.648
	احتمالية	0.000	0.000	0.000
INV	معامل	0.056	0.055	0.055
	احتمالية	0.000	0.000	0.000
GOV	معامل	0.032	0.030	0.030
	احتمالية	0.000	0.000	0.000
EB	معامل	0.006	0.010	0.008
	احتمالية	0.402	0.389	0.401
CHO	معامل	-0.034	-0.050	-0.039
	احتمالية	0.003	0.063	0.0259
R	معامل التحديد	0.189	0.269	0.173
D-W	احصائية	1.494	1.643	1.601
F	احتمالية	0.0000	0.0000	0.0000
	طريقة التقدير	OLS	LSDV	GLS

المصدر: مخرجات برنامج (EViews 9)

بعدما قمنا بتقدير نماذج الانحدار الخطية تبين لنا ان العلاقة عكسية بين النمو الاقتصادي في نتائج النماذج الثلاث، ومن خلال النتائج المتحصل عليها نلاحظ معنوية العلاقة بين النمو والتضخم ويتضح ذلك من خلال معنوية النموذج ككل والتي تثبتها القيمة الاحتمالية لفيشر اضافة الى ذلك فان المعلمات معنوية ما يعني وجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي والتضخم وان زيادة 1 % من التضخم تؤدي الى انخفاض قيمة لا

الفصل الرابع: الدراسة القياسية للعلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي.

تفوق 0.017 % من النمو الاقتصادي والذي يعتبر تأثيراً ضعيف جداً، أما فيما يخص متغير سعر الصرف فيتبين عدم معنوية المعلمات في هذه النماذج، يلاحظ معنوية النماذج المقدره اعلاه في الجدول (7) كما تبينه احتمالية F عند مستوى اقل من 0.01%، أما فيما يخص مقدره النموذج على تفسير التغيرات الحاصلة في النمو الاقتصادي فهي ضعيفة لا تتعدى 27 % في احسن الاحول وهذا ما يبينه معامل التحديد R، اضافة إلى احتمالية وجود ارتباط ذاتي للأخطاء في النموذج من خلال قيمة d-w والتي تقدر ب1.64 في النماذج الثلاث على الأكثر.

الجدول رقم(8): نتائج تقدير النماذج الخطية الثلاث للنمو الاقتصادي للدول المتقدمة(D)

		نموذج التأثيرات العشوائية	
		نموذج التأثيرات الثابتة	النموذج التجميعي
C	معامل	2.552	1.272
	احتمالية	0.000	0.000
INF	معامل	0.019	0.021
	احتمالية	0.355	0.305
POP	معامل	-0.016	0.546
	احتمالية	0.902	0.000
INV	معامل	0.195	0.197
	احتمالية	0.0000	0.000
GOV	معامل	0.015	0.131
	احتمالية	0.631	0.000
EB	معامل	-0.024	0.050
	احتمالية	0.188	0.000
CHO	معامل	-0.090	-0.033
	احتمالية	0.011	0.067
R	معامل التحديد	0.639	0.578
D-W	احصائية	1.669	1.546
F	احتمالية	0.000	0.000
	طريقة التقدير	GLS	OLS

المصدر: مخرجات برنامج (EViews 9)

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ وجود تأثير ايجابي للتضخم على النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة، وبالإضافة الى ان هذا التأثير الضعيف فهو غير معنوي ويظهر هذا على احتمالية معلمات متغيرات التضخم في النماذج الثلاث، أما النمو السكاني POP فله تأثير ايجابي معتبر ومعنوي في نموذجي الانحدار التجميعي والتأثيرات والعشوائية على عكس نموذج التأثيرات الثابتة فله تأثير عكسي غير معنوي، وأما ما يخص الاستثمار INV فله تأثير طردي ثابت تقريبا على النمو الاقتصادي ويرجع ذلك الى جدية الاستثمار في الدول المتقدمة على عكس المشاريع الاستثمارية في الدول النامية والتي نجد فيها الاستثمارات الوهمية بالإضافة الى النصب الاحتيال في العملية الانتاجية مقارنة بقيمة الاستثمار.

ايضا يتضح من الجدول اعلاه وجود علاقة تفسيرية معتبرة بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع بقيمة تصل الى 63.9 بالمئة في نموذج التأثيرات الثابتة، واحتمالية وجود الارتباط الذاتي للأخطاء في

الفصل الرابع: الدراسة القياسية للعلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي.

النماذج المقدره وخاصة نموذج التأثيرات الثابتة، اما عن معنوية النموذج فيمكن القول ان النماذج الثلاث معنوية على حسب نتيجة اختبار F عند مستوى معنوية اقل من 1%.

الجدول رقم(9): نتائج تقدير النماذج الخطية الثلاث للنمو الاقتصادي للدول النامية(V)

		النموذج التجميعي	نموذج التأثيرات الثابتة	نموذج التأثيرات العشوائية
C	معامل	4.921	4.668	4.932
	احتمالية	0.000	0.000	0.000
INF	معامل	-0.076	-0.084	-0.083
	احتمالية	0.000	0.000	0.000
POP	معامل	0.082	-0.255	-0.064
	احتمالية	0.687	0.446	0.809
INV	معامل	0.021	0.020	0.021
	احتمالية	0.000	0.000	0.000
GOV	معامل	0.014	0.011	0.012
	احتمالية	0.107	0.182	0.145
EB	معامل	-0.001	0.007	0.001
	احتمالية	0.952	0.767	0.979
CHO	معامل	-0.062	0.062	-0.018
	احتمالية	0.015	0.212	0.609
معامل التحديد R		0.089	0.160	0.076
احصائية D-W		1.270	1.368	1.329
احتمالية F		0.000	0.000	0.000
طريقة التقدير		OLS	LSDV	GLS

المصدر: مخرجات برنامج (EViews 9)

من خلال الجدول رقم(09) اعلاه والذي يبين لنا تقدير النماذج الخطية الثلاث للنمو الاقتصادي لمجموعة الدول النامية(V)، نلاحظ وجود تأثير ضعيف وعكسي للتضخم على النمو الاقتصادي في كافة النماذج الخطية، اي ان زيادة 1 بالمئة في التضخم تؤدي الى انخفاض اقل من 0.084 % في النمو الاقتصادي في ظل ثبات العوامل الاخرى، ويظهر ايضا عدم معنوية معلمة النمو السكاني POP في هذا التقدير كما يلاحظ ان هناك تأثير ايجابي معنوي للاستثمار على النمو الاقتصادي في الدول النامية وبالرغم من ضعف هذا التأثير الا انه يحاكي الواقع الاقتصادي ويتمشى مع النظريات الاقتصادية، واما في ما يخص الانفاق الحكومي فان تأثيره الطردوي والغير معنوي لا يتجاوز 0.014 % في النمو الاقتصادي في حالة زيادته بنسبة 1 بالمئة وهذا يطرح تساؤل ما اذا كان هذا الانفاق استهلاكي ام استثماري، وبما اننا في حوض نموذج للدول النامية فقد نرجح سبب ذلك ان هذا الانفاق الحكومي موجه بنسبة كبيرة الاستهلاك، يظهر ايضا من خلال النتائج

الفصل الرابع: الدراسة القياسية للعلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي.

اعلاه عدم معنوية وضعف التأثير الذي يكاد ينعدم بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي في هذه المجموعة وقد يرجع هذا الى ان هذا المتغير غير مرن في الدول النامية.

تظهر النتائج اعلاه ضعف معامل التحديد R و احتمالية وجود مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء اما في ما يخص معنوية النموذج فعلى حسب تقدير اختبار F يظهر معنوية النماذج ككل في الجدول رقم(09).

الجدول رقم(10): نتائج تقدير النماذج الخطية الثلاث للنمو الاقتصادي للدول المتقدمة والنامية(D.V)

نموذج التأثيرات العشوائية	نموذج الثابتة	التأثيرات التجميعية	النموذج التجميعي
C	معامل	0.211	3.405
	احتمالية	0.000	0.000
INF	معامل	0.014	-0.077
	احتمالية	0.000	0.000
POP	معامل	0.099	0.013
	احتمالية	0.000	0.944
INV	معامل	0.007	0.013
	احتمالية	0.014	0.041
GOV	معامل	0.003	0.027
	احتمالية	0.000	0.000
EB	معامل	0.013	-0.003
	احتمالية	0.306	0.849
CHO	معامل	0.017	0.018
	احتمالية	0.001	0.603
	معامل التحديد R	0.148	0.247
	احصائية D-W	1.247	1.384
	احتمالية F	0.000	0.000
	طريقة التقدير	OLS	GLS
			LSDV

المصدر: مخرجات برنامج (EViews 9)

بعد تقديرنا للنماذج الخطية للدول المتقدمة والنامية(D.V) في الجدول(10)، وجدنا اختلافات مقارنة بالنتائج السابقة ، وهي ان التضخم له تأثيرات معنوية، ايجابية في النموذج التجميعي و سلبية في النموذجين الاخرين مع بقاء ضعف هذا التأثير وهذا بسبب احتواء هذه المجموعة على دول يؤثر فيها التضخم ايجابا ودول اخرى سلبا، اما في ما يخص النمو السكاني POP في نموذج التأثيرات العشوائية فان تأثيره الايجابي والمعنوي على النمو الاقتصادي قد وصل 0.698 % في حالة زيادته الى نسبة 1 بالمئة %، واما الاستثمار فقد ظل يؤثر ايجابا على النمو الاقتصادي بحدود 0.015 % على الاكثر في حالة زيادته ب 1 %، ونفس الحال بالنسبة للإنفاق الحكومي GOV مع الاختلاف نسبة الزيادة التي وصلت 0.028 %، بينما المتغيرين الاخيرين وهما معدل الصرف والبطالة فقد كان تأثيرهما ضعيف مع عدم معنوية هذا التأثير في الغالب ما عدا البطالة CHO في النموذج التجميعي.

فيما يخص الجانب القياسي للنموذج فيتبين معنوية النموذج ككل بالنسبة للنماذج الثلاث، بينما قد تعاني هذه النماذج من احتمالية وجود ارتباط ذاتي للأخطاء، وما يلاحظ أيضا ان القدرة التفسيرية للنموذج او المتغيرات مجتمعة ضعيفة لا تكاد تصل الى نسبة 25 % للمتغير التابع و هو النمو الاقتصادي.

المطلب الثالث: المفاضلة بين النماذج الخطية.

1- المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية
يمكن الاختيار بين النماذج السابقة من خلال الاختبارات التالية بين الانحدار التجميعي والنموذجين الاخرين من خلال اختبار فيشر او مضاعف لاغرانج
*** اختبار فيشر F:**

الاختبار فرضية العام القائلة بأن النموذج التجميعي الأكثر ملائمة:

$$\begin{cases} H_0: \text{النموذج التجميعي} \\ H_1: \text{لمؤثرات الثابتة} \end{cases}$$

واستخدام الاحصائية:

$$F = \frac{(R_{FEM}^2 - R_{PM}^2)/(N - 1)}{(1 - R_{FEM}^2)/(NT - N - K)}$$

ونتائج الاختبار نلخصها في الجدول رقم(11):

الجدول رقم (11): يبين نتائج اختبار فيشر F لمجموعات الدراسة.

الاختبارات	قيمة الاختبار المحسوبة	قيمة الاختبار الجدولية	معنوية الاختبار
جميع الدول (G)	4.07	0.883	0.000
الدول المتقدمة (D)	6.62	0.644	0.000
الدول النامية (V)	3.33	0.644	0.000
الدول المتقدمة والنامية (D.V)	5.03	0.647	0.000

المصدر: مخرجات برنامج (EViews 9)

في الجدول أعلاه يتضح أن جميع قيم F المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية وهنا نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة التي تنص أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم لجميع المجموعات.

ويمكننا أيضا الاعتماد على اختبار LM مضاعف لاغرانج فمن خلال النتائج في الملاحق رقم (3-4-5-6) يتبين رفض الفرضية H_0 بان النموذج التجميعي هو الافضل وقبول الفرضية البديلة وهي المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة والعشوائية.

وبعد اختيارنا لنموذج التأثيرات الثابتة ننقل إلى الاختبار الموالي للاختيار او المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية.

2- المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية.

- اختبار Hausman : يعتبر هذا الاخير احد المقاييس لاختبار فرضية العدم القائلة بأن نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم (عمير، 2018):

$$\begin{cases} H_0: E(U_i/X_i) = 0 & \text{نموذج التأثيرات العشوائية} \\ H_1: E(U_i/X_i) \neq 0 & \text{نموذج التأثيرات الثابتة} \end{cases}$$

في ظل فرضية العدم فإن النموذج الملائم هو نموذج التأثيرات العشوائية Random Effects والذي يعتبر U_i ضمن الخطأ العشوائي المركب، ويتم تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى المعممة (GLS)، أما الفرضية البديلة فيكون نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effects هو الملائم والذي يعتبر U_i مجموعة الحدود الثابتة الخاصة بكل وحدة، وتكون صيغة الاختبار كالتالي:

$$H = (\hat{B}_{OLS} - \hat{B}_{GLS})' [Var(\hat{B}_{OLS} - \hat{B}_{GLS})]^{-1} (\hat{B}_{OLS} - \hat{B}_{GLS})$$

اين تتبع H_0 في ظل فرضية العدم توزيع كاي تربيع مع درجة حرية 6 وهي مساوية لعدد المتغيرات المفسرة والجدول رقم(12) يبين لنا نتائج اختبار HAUSMAN.

الجدول رقم(12): نتائج اختبار HAUSMAN لمجموعات الدراسة.

اختبار HAUSMAN		
معنوية الاختبار P.Value	قيمة الاختبار المحسوبة	مجموعات الدراسة
0.108	10.41	جميع الدول (G)
0.000	64.65	الدول المتقدمة (D)
0.160	9.24	الدول النامية (V)
0.000	37.72	الدول المتقدمة والنامية (D.V)

المصدر: مخرجات برنامج (EViews 9)

من خلال الجدول اعلاه يتضح أن قيمة الاحتمال P.Value اكبر من مستوى معنوية 5% عند مجموعة جميع الدول (G) ومجموعة الدول النامية (V) وعلى هذا الأساس نقبل فرضية العدم H_0 التي تنص على أن النموذج الملائم هو نموذج بانل للتأثيرات العشوائية للتقدير النموذج القياسي، اما فيما يخص المجموعتين الأخرتين (D)، (D.V) فعلى حسب نتيجة الاختبار اعلاه نرفض الفرضية الصفرية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 والتي تنص على ان نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم عند مستوى معنوية اقل من 5%.
المبحث الثالث: تقدير النموذج الغير خطي للنمو الاقتصادي.

من خلال هذا المبحث سيتم تقدير نماذج العتبة المختارة وتحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي.

المطلب الاول: اختبار تجانس البيانات وتقدير قيمة العتبة.

قبل القيام بتقدير نموذج عتبة التضخم فإنه من المهم معرفة مدى تجانس معاملات النموذج في حالته الخطية للتأكد من افتراض أن النموذج المدروس متطابق لكل المفردات أو العكس إذا كانت لكل مفردة خصوصية خاصة، وهذا ما يعزز من النتائج المتوصل إليها أثناء تقدير هذه النماذج وبيوتقها، وللإشارة فإن لجونا إلى النموذج الخطي للعلاقة ما بين التضخم والنمو الاقتصادي لإجراء اختبار التجانس يأتي من منظورين هامين وهما (عمير، 2018، صفحة 205):

أولاً- نماذج العتبات (PTR) و (PSTR) لا تسمح بإجراء اختبار التجانس لأنه في حالة البيانات المدمجة بانل مستوى العتبة المتوصل إليه قد يختلف تماماً عن المستويات المحققة لكل سلسلة زمنية على حدى (لكل دولة)، وهذا ما يعني عدم ثبات في معامل متغير العتبة.

ثانياً- نماذج العتبة التضخم ما هي إلا نماذج أتت لمعالجة القصور التي عانت منه النماذج الخطية في العلاقة ما بين التضخم والنمو الاقتصادي من أجل إيجاد مستوى العتبة الذي يبدأ فيه تأثير التضخم على النمو الاقتصادي، فما هي إلا نماذج مطورة عنها وهذا ما يعني أن الدراسات السابقة للعلاقة الخطية ما بين التضخم والنمو الاقتصادي افترضت وجود تجانس معاملات النموذج.

1- اختبار Hsiao لتجانس المعلمات في النموذج (علي، صفحة 101):

ان تقدير نماذج السلاسل الزمنية المقطعية يتطلب أولاً التحقق من تجانس البيانات محل الدراسة، حيث سنعتمد على اختبار Hsiao المقترح عام 1986، وبعد الاعتماد على برنامج EViews09 والذي تظهر نتائجه كالآتي بالنسبة لمجموعة الدول (G) :

أولاً: القيمة المحسوبة $F_1 = 5.27$ وعند مقارنتها بالمجدولة ل $F_{455,1980}^{0.05}$ نجد ان $F = 0.883$

ومنه نرفض الفرضية H_0 مما يعني عدم وجود تجانس تام لمعاملات النموذج والثابت عند مستوى معنوية 0.05% .

ثانياً: القيمة المحسوبة $F_2 = 5.03$ وعند مقارنتها بالمجدولة $F_{390,1980}^{0.05}$ نجد ان $F = 0.876$

ومنه نرفض الفرضية H_0 مما يعني عدم وجود تجانس الثوابت في النموذج عند مستوى معنوية اقل من 0.05% .

ثالثاً: القيمة المحسوبة $F_3 = 4.07$ وعند مقارنتها بالمجدولة $F_{65,2436}^{0.05}$ نجد ان

$$F=0.727$$

ومنه نرفض الفرضية H_0 مما يعني عدم وجود تجانس بين معاملات النموذج وثوابت النموذج عند مستوى معنوية اقل من 5%، وبهذا يمكن الاعتماد على نموذج التأثيرات العشوائية لتقدير نماذج العتبة الخاصة بمجموعة جميع الدول (G) ، انظر الملحق رقم (7).

2- تقدير قيمة العتبة:

بإتباع منهجية Hansen (1999) في تحديد قيمة عتبة التضخم الأمثل وهذا بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى المشروطة التي يتم من خلالها تقدير نموذجنا القياسي عند كل مستوى من مستويات عتبة التضخم المحتملة بطريقة (OLS)، وتحديد قيمة العتبة عند المستوى الذي يتم من خلاله تحقيق أقل مجموع مربعات البواقي بمعنى:

$$inf^* = \underset{inf}{argmin} \{s_1(inf), inf = \underline{inf}, \dots, \overline{inf}\}$$

و من ثم اختبار المعنوية الإحصائية لمستوى العتبة المقدرة في النموذج القياسي للعلاقة ما بين التضخم والنمو الاقتصادي باستخدام إحصائية Hansen من خلال إجراء محاكاة للتوزيع المتقارب لاختبار نسبة الإمكان الأعظم Likelihood Ratio لفرضية العدم H_0 القائلة بعدم وجود أثر للمستوى الحرج.

$$H_0: \beta_1 = \beta_2$$

$$H_1: \beta_1 \neq \beta_2$$

$$LR_0 = \frac{(SCR_0 - SCR_1)}{\delta^2} = F_1$$

بحيث:

$$P_{value} = 1 - [1 - \exp\left(\frac{-1}{2}F_1\right)]$$

أين تمثل: SCR_0 : مجموع مربعات البواقي في ظل فرضية العدم H_0 (لا وجود لأثر العتبة، نموذج خطي).

SCR_1 : مجموع مربعات البواقي في ظل الفرضية البديلة H_1 (وجود الأثر العتبة، نموذج PTR).

δ^2 : تباين البواقي في ظل الفرضية البديلة H_1

وتتلخص النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (13) :

جدول رقم(13): يبين قيمة واختبار المعنوية الاحصائية للعتبة.

معتوية العتبة	قيمة العتبة	العتبة	
0.000	10.765	الاولى	جميع الدول
0.1000	3.170	الثانية	
0.380	20.179	الثالثة	
0.000	4.457	الاولى	الدول المتقدمة
0.280	0.537	الثانية	
0.220	0.642	الثالثة	
0.000	19.740	الاولى	الدول النامية
0.000	20.477	الثانية	
0.660	3.107	الثالثة	
0.000	19.748	الاولى	الدول المتقدمة والنامية
0.000	4.077	الثانية	
0.680	9.445	الثالثة	

المصدر: مخرجات برنامج (Stata15.1)

الجدول اعلاه يبين لنا قيم عتبات التضخم بالنسبة للمجموعات المدروسة، ومعنوية كل من وجود عتبة او اثنين او حتى ثلاث، حيث يظهر من خلال نتائج الجدول اعلاه وجود عتبة واحدة لمجموعة جميع الدول (G) والتي تساوي 10.76 %، وهي معنوية بالنسبة لمجموعة جميع الدول (G) ، وبهذا فإن النموذج القياسي الخاص بجميع الدول (G) يدعم وجود أثر واحد للعتبة عند مستوى تضخم يساوي 10.76%، وتظهر نتائج الجدول اعلاه وجود عتبة تضخم واحدة بقيمة 4.45% بالنسبة لمجموعة الدول المتقدمة (D)، واما بالنسبة للدول النامية (V) فقد اظهرت الاختبارات وجود عتبتين معنويتين بقيمة 19.74% و 20.47% بالنسبة للعتبة الاولى والثانية على التوالي، واما فيما يخص المجموعة الاخيرة من الدول المتقدمة والنامية (D.V) فقد تبين هي الاخرى وجود عتبتين معنويتين بقيمة 19.74% في الاولى و 4.07% في الثانية عند مستوى معنوية اقل من 5%.

المطلب الثاني: نتائج تقدير النماذج غير الخطية:

بعد تحديد مستويات عتبة التضخم عند كل المجموعات المدروسة، سوف نقوم بتقدير النموذج القياسي غير الخطي لكل المجموعات، فبالرغم من أن بعض الدراسات القياسية السابقة (عمير، 2018) تشير إلى أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأكثر ملائمة في تقدير نماذج العتبة، فإنه لا بد من الرجوع إلى خصائص البيانات المدمجة بانل في نموذجنا القياسي والتي اثبتت من خلال اختبارات فيشر F و Hausman ان نموذج التأثيرات العشوائية افضل لتقدير نماذج العتبة بالنسبة لمجموعة جميع الدول (G) ومجموعة الدول النامية (V) عكس ما اشارت له الدراسات السابقة، بينما اظهرت نفس هذه الاختبارات بالنسبة لمجموعي الدول

الفصل الرابع: الدراسة القياسية للعلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي.

المتقدمة (D) والدول المتقدمة والنامية (D.V). ان نموذج التأثيرات الثابتة اكثر ملائمة من غيره في تقدير النماذج المقترحة كالتالي:

1- نتائج تقدير نماذج مجموعة جميع الدول (G).

- النموذج الاول: اعتمدنا في تقدير هذا النموذج على عتبة بقيمة 10.76 %، والنتائج كالتالي:

الجدول رقم(14): نتائج تقدير النموذج الاول للنمو الاقتصادي لمجموعة جميع الدول (G)

Fixed-effects (within) regression		Number of obs	=	2508	
Group variable: CROSSID		Number of groups	=	66	
R-sq:	within = 0.1754	Obs per group:	min =	38	
	between = 0.3758		avg =	38.0	
	overall = 0.1999		max =	38	
corr(u_i, Xb)	= 0.0038	F (7, 2435)	=	74.02	
		Prob > F	=	0.0000	
GDPG	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]
POP	.6938168	.1070149	6.48	0.000	.4839671 .9036665
INV	.05425	.002834	19.14	0.000	.0486926 .0598073
GOV	.0291669	.0043392	6.72	0.000	.0206579 .0376759
EB	.0159804	.0117819	1.36	0.175	-.0071233 .039084
CHO	-.0463109	.0268079	-1.73	0.084	-.0988795 .0062578
_cat#c.INF					
0	.1063866	.0253713	4.19	0.000	.0566351 .1561381
1	-.0134327	.0048885	-2.75	0.006	-.0230188 -.0038465
_cons	2.135487	.3082815	6.93	0.000	1.530966 2.740008
sigma_u	1.0919658				
sigma_e	3.392366				
rho	.09388495	(fraction of variance due to u_i)			
F test that all u_i=0: F(65, 2435) = 3.87				Prob > F = 0.0000	

المصدر: مخرجات برنامج (Stata15.1)

يظهر الجدول اعلاه نتائج تقدير نموذج النمو الاقتصادي لجميع الدول (G) بالاعتماد على عتبة تقدر بنسبة 10.76 %، فمن خلال هذا الجدول رقم(14)، نلاحظ وجود تأثير ايجابي ومعنوي للزيادة السكانية في العالم معتبر، بحيث ان الزيادة في عدد السكان POP بنسبة 1% تؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي GDPG بنسبة 0.69% في ظل ثبات العوامل الاخرى، ونفس الحال بالنسبة للاستثمار INV والانفاق الحكومي GOV بحيث ان الزيادة في هذين العاملين الاخيرين بنسبة 1% تؤدي الى زيادة اقل من الزيادة السابقة للنمو السكاني POP ب0.05% و0.02% على التوالي مع ثبات العوامل الاخرى كل على حدى، ويختلف التأثير الضعيف لكل من متغيرات معدل الصرف EB والبطالة CHO على النمو الاقتصادي بالطرد والعكس على التوالي، ويشتركان في عدم معنوية هذا التأثير وهو ما تبينه قيمة احتمالية p للمعاملات عند مستوى معنوية اقل من 5%.

اما فيما يخص اهم المتغيرات المفسرة وهو التضخم INF، فقد اظهرت نتائج الجدول اعلاه معنوية معلماته عند مستوى معنوية اقل من 5%، مما يعني وجود تأثير معنوي للتضخم INF على النمو

الفصل الرابع: الدراسة القياسية للعلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي.

الاقتصادي GDPG والذي يكون موجبا وطردي دون مستوى العتبة وسالبا عكسيا فوق مستوى العتبة المقدر بـ 10.76%، وهو ما يوافق نتائج الدراسات السابقة والمنطق الاقتصادي، بمعنى ان الزيادة في معدلات التضخم INF في بنسبة 1% تؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي بـ 0.1% بشرط ان تكون قيمة الزيادة لا توصل التضخم الى مستوى العتبة وثبات العوامل الاخرى، وان زيادة التضخم الذي يكون فوق مستوى العتبة بـ 1% قد يؤدي الى انخفاض في النمو الاقتصادي بنسبة 0.01% في ظل ثبات العوامل الاخرى.

تظهر نتائج الجدول اعلاه معنوية النموذج ككل من خلال اختبار فيشر بالقيمة المحسوبة 74.02 والاكبر من القيمة الجدولية بـ 0.309 وما يبين ذلك ايضا القيمة الاحتمالية لاختبار فيشر F الاقل من 0.05، بينما تظهر قيمة معامل التحديد R-sq بـ 0.17 ضعف تفسير المتغيرات المستقلة للمتغير التابع، اي ان 17% من التغيرات الحاصلة في النمو الاقتصادي تحدث بسبب التغيرات الحاصلة في المتغيرات المفسرة.

النموذج الثاني:

يعتمد هذا النموذج على الاختيار التلقائي لعتبة التضخم ويفترض ان المتغير التابع بتأخير واحد والمتغيرات الاخرى (INF ; POP ; GOV ; INV ; EB ; CHO) كمتغيرات مفسرة للنمو الاقتصادي GDPG فوق وتحت مستوى العتبة وتظهر النتائج في الجدول رقم (15):

الجدول رقم (15): نتائج تقدير النموذج الثاني للنمو الاقتصادي لمجموعة جميع الدول (G)

```
. xthenreg GDPG INF POP INV GOV EB CHO , endogenous(INF) trim_rate(0.1) h_0(1.5) boost(0)
```

N = 66, T = 38
Panel Var. = CROSSID
Time Var. = DATEID
Number of moment conditions = 1548

	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]	
Lag_y_b	.0614082	.0719283	0.85	0.393	-.0795686	.202385
POP_b	-7.789177	.7685916	-10.13	0.000	-9.295589	-6.282765
INV_b	.0631948	.003328	18.99	0.000	.0566721	.0697175
GOV_b	.0036979	.0049794	0.74	0.458	-.0060615	.0134572
EB_b	.1086794	.0554148	1.96	0.050	.0000684	.2172905
CHO_b	-.4255856	.1692355	-2.51	0.012	-.7572811	-.0938902
INF_b	.2192466	.0751345	2.92	0.004	.0719857	.3665074
cons_d	-13.45564	1.273364	-10.57	0.000	-15.95139	-10.9599
Lag_y_d	1.066091	.069481	15.34	0.000	.9299103	1.202271
POP_d	5.124399	.4320106	11.86	0.000	4.277674	5.971125
INV_d	-.0173104	.0025654	-6.75	0.000	-.0223385	-.0122823
GOV_d	.0389951	.0078832	4.95	0.000	.0235443	.0544458
EB_d	.5529078	.0492784	11.22	0.000	.4563239	.6494918
CHO_d	.3258615	.0936581	3.48	0.001	.1422949	.5094281
INF_d	-.1909729	.0753963	-2.53	0.011	-.3387469	-.043199
r	11.69273	2.293334	5.10	0.000	7.19788	16.18759

المصدر: مخرجات برنامج (Stata15.1)

الفصل الرابع: الدراسة القياسية للعلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي.

يظهر الجدول رقم (15) اعلاه نتائج تقدير نموذج المتغيرات الداخلية ذو العتبة، حيث تظهر العتبة في هذا النموذج بقيمة 11.69% عند مستوى معنوية اقل من 0.05%، ويظهر ايضا وجود تأثير طردي معنوي للتضخم تحت مستوى العتبة وعكسي فوق مستوى العتبة، بينما يظهر تأثير عكسي وكبير للنمو السكاني بينما يكون طردي بصفة اقل فوق مستوى العتبة، اي ان الزيادة ب1% في النمو السكاني POP تؤدي الى انخفاض بقيمة 7.78% في النمو الاقتصادي GDPG فوق مستوى العتبة مع ثبات العوامل الاخرى، وان الزيادة بقيمة 1% في النمو السكاني تؤدي الى زيادة ب5.12% فوق مستوى العتبة

-النموذج الثالث:

يقوم هذا النموذج ايضا بالتقدير التلقائي لعتبة التضخم بطريقة KINK وافترض ان النمو الاقتصادي المؤخر بدرجة عبارة عن متغير مستقل في النموذج ، حيث كانت نتائج التقدير في الجدول رقم(16):

الجدول رقم(16): نتائج تقدير النموذج الثالث للنمو الاقتصادي لمجموعة جميع الدول(G)

N = 66, T = 38 Panel Var. = CROSSID Time Var. = DATEID Number of moment conditions = 1548						
GDPG	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]	
Lag_y_b	.1479711	.0073073	20.25	0.000	.133649	.1622932
POP_b	.2327095	.087131	2.67	0.008	.0619358	.4034832
INV_b	.0482236	.001224	39.40	0.000	.0458247	.0506226
GOV_b	-.0089993	.0019171	-4.69	0.000	-.0127567	-.0052418
EB_b	.0847237	.0117979	7.18	0.000	.0616002	.1078472
CHO_b	.1380602	.0353177	3.91	0.000	.0688388	.2072816
INF_b	-.240487	.0155452	-15.47	0.000	-.270955	-.210019
kink_slope	.2320841	.01558	14.90	0.000	.2015478	.2626204
r	11.19185	.5974899	18.73	0.000	10.02079	12.36291

المصدر: مخرجات برنامج (Stata15.1)

من خلال الجدول اعلاه يظهر معنوية المعلمات المقدرة في النموذج عند مستوى معنوية اقل من 0.05%، وتظهر قيمة عتبة التضخم بقيمة 11.19% وهي قيمة لا تختلف كثيرا عن قيمة العتبة المقدرة في النماذج السابقة بالنسبة لهذه المجموعة، ويظهر ايضا وتأثير عكسي بين معدل التضخم والنمو الاقتصادي فوق مستوى العتبة، اي ان الزيادة في معدل التضخم ب1% يقابله انخفاض في النمو الاقتصادي ب0.24% مع ثبات العوامل الاخرى.

نتائج تقدير نموذج الدول المتقدمة (D).

الجدول رقم (17): نتائج تقدير نموذج النمو الاقتصادي لمجموعة الدول المتقدمة (D)

Fixed-effects (within) regression		Number of obs	=	570		
Group variable: CROSSID		Number of groups	=	15		
R-sq: within	= 0.5384	Obs per group: min	=	38		
between	= 0.4461	avg	=	38.0		
overall	= 0.4741	max	=	38		
corr(u_i, Xb) = 0.0923		F(7,548)	=	91.32		
		Prob > F	=	0.0000		
GDPG	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]	
POP	-.0795562	.1296041	-0.61	0.540	-.3341378	.1750254
INV	.1905965	.0081475	23.39	0.000	.1745923	.2066006
GOV	.0252838	.0308738	0.82	0.413	-.0353618	.0859293
EB	-.0202677	.0185606	-1.09	0.275	-.0567263	.016191
CHO	-.0506855	.0360101	-1.41	0.160	-.1214202	.0200492
_cat#c.INF						
0	.2616765	.0600326	4.36	0.000	.1437543	.3795987
1	.0356945	.0208377	1.71	0.087	-.0052371	.076626
_cons	1.907653	.3509378	5.44	0.000	1.218306	2.597001
sigma_u	1.0424718					
sigma_e	1.4361912					
rho	.34506575	(fraction of variance due to u_i)				
F test that all u_i=0: F(14, 548) = 7.12				Prob > F = 0.0000		

المصدر: مخرجات برنامج (Stata15.1)

من خلال تقديرنا لنموذج الدول المتقدمة (D) تظهر عدم معنوية معظم معاملات المتغيرات التفسيرية ماعدا الاستثمار INV والتضخم INF والثابت دون مستوى العتبة والمقدرة بـ 4.45%، حيث يظهر تأثير طردي لكل المتغيرات المعنوية عند مستوى معنوية 0.05، ويظهر ايضا تأثير طردي ومعنوي للتضخم INF فوق مستوى العتبة اذا اعتبرنا ان المعنوية 10%، ما يلفت الانتباه في هذه النتائج وجود اثر ايجابي تحت و فوق مستوى العتبة، اذ ان تأثير التضخم على النمو الاقتصادي ينخفض فقط فوق مستوى العتبة وهذا راجع الى ان معظم الدول المتقدمة لم تصل الى نسب مرتفعة من التضخم تؤدي الى تأثير عكسي وسلبي على النمو الاقتصادي وانما انخفاض فقط، ويعتبر الاستثمار احد الركائز الرئيسة للزيادة في النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة، فالزيادة في الاستثمار بنسبة 1% تؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي بـ 0.19% في ظل ثبات العوامل الاخرى.

الفصل الرابع: الدراسة القياسية للعلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي.

وبالرغم من عدم معنوية معظم معاملات المتغيرات التفسيرية فان معنوية النموذج ككل مقبولة ومعنوية عند مستوى معنوية 0.05%، وما يثبت هذا قيمة اختبار فيشر F المحسوبة 7.12 اكبر من القيمة الجدولية والتي تساوي 0.467، و تظهر قيمة معامل التحديد R-sq بقيمة معتبرة ب0.53، اي ان 53% من التغيرات الحاصلة في النمو الاقتصادي تحدث بسبب التغيرات الحاصلة في المتغيرات المفسرة.

2- نتائج تقدير نموذج الدول النامية (V).

الجدول رقم(18): نتائج تقدير نموذج النمو الاقتصادي لمجموعة الدول النامية (V)

Fixed-effects (within) regression		Number of obs	=	570	
Group variable: CROSSID		Number of groups	=	15	
R-sq: within	= 0.1617	Obs per group: min	=	38	
between	= 0.0021	avg	=	38.0	
overall	= 0.1400	max	=	38	
corr(u_i, Xb)	= -0.0758	F(8, 547)	=	13.19	
		Prob > F	=	0.0000	
GDPG	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]
POP	-.2985943	.322513	-0.93	0.355	-.9321099 .3349213
INV	.0204106	.004096	4.98	0.000	.0123648 .0284564
GOV	.0087135	.0078918	1.10	0.270	-.0067883 .0242154
EB	.0136084	.023048	0.59	0.555	-.0316651 .058882
CHO	.0552223	.0474909	1.16	0.245	-.0380646 .1485092
_cat#c.INF					
0	.0539462	.0391406	1.38	0.169	-.0229381 .1308305
1	-.6623722	.104908	-6.31	0.000	-.868444 -.4563003
2	-.075932	.0205445	-3.70	0.000	-.1162879 -.0355762
_cons	4.03562	.7438854	5.43	0.000	2.574399 5.496842
sigma_u	1.2987705				
sigma_e	3.5989563				
rho	.11522448	(fraction of variance due to u_i)			
F test that all u_i=0: F(14, 547) = 2.90		Prob > F = 0.0003			

المصدر: مخرجات برنامج (Stata15.1)

قمنا بتقدير نموذج الدول النامية فتحصلنا على النتائج اعلاه، والتي تظهر فيه مستويين للعتبة وثلاث قيم لمعاملات التضخم، فمن خلال ملاحظتنا للنتائج نجد عدم معنوية معاملات النموذج للمتغيرات (النمو السكاني POP، الانفاق الحكومي GOV، وسعر الصرف EB ومعدل البطالة CHO، التضخم INF دون العتبة الاولى)، بينما يظهر الاستثمار INV بمعنوية اقل من 0.05 وتأثير طردي ضعيف مع النمو الاقتصادي، اذ ان زيادة 1% في الاستثمار تؤدي الى زيادة 0.02% في النمو الاقتصادي مع ثبات العوامل الاخرى، واما فيما يخص متغير التضخم فنلاحظ تأثيره العكسي والمعنوي والمعتبر للنمو الاقتصادي فوق مستوى العتبة الاولى وينخفض قيمة هذا التأثير فوق العتبة الثانية مع بقاء هذا التأثير العكسي، وهذه الملاحظة تعكس واقع تأثير التضخم على النمو الاقتصادي في الدول النامية اذ ان التضخم في هذه الدول متواصل وبنسب كبيرة مما يجعل هذه الدول تلجأ للاستيراد لكبح التضخم وخفض الاسعار وتفشل في عمليات الانتاج وخلق داخل الدولة، مما يجعل الدول تقتل مبادرات الانتاج ويبقى الاعتماد على الواردات فقط.

الفصل الرابع: الدراسة القياسية للعلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي.

ويمكن القول ان معنوية النموذج ككل مقبولة ومعنوية عند مستوى معنوية 0.05، وذلك بمقارنة قيمة اختبار فيشر F المحسوبة 2.90 مع القيمة الجدولية والتي تساوي 0.467، و تظهر قيمة معامل التحديد R-sq بقيمة ضعيفة ب0.16% وهذا يعني أن المتغيرات التفسيرية التي تم اختيارها بالإضافة إلى التضخم قادرة على تفسير 16% من التغيرات التي تحدث في النمو الاقتصادي مما يوحي على وجود علاقة ضعيفة ما بين النمو الاقتصادي والمتغيرات الأخرى .

3- نتائج تقدير نموذج الدول المتقدمة والنامية (D.V).

تعتبر عينات هذه المجموعة مزيج او دمج للعينات الموجودة في المجموعتين السابقتين، وبالتالي سوف تكون نتائج التقدير وسطية بين نتائج مجموعة الدول المتقدمة ونتائج مجموعة الدول النامية.

وبعد تقدير قيمة العتبة وبالاعتماد على نموذج التأثيرات الثابتة، تم تقدير نموذج مجموعة الدول المتقدمة والنامية (D.V)، وكانت نتائج التقدير موضحة في الجدول رقم(19):

الجدول رقم(19): نتائج تقدير نموذج النمو الاقتصادي لمجموعة الدول المتقدمة والنامية(D.V).

Fixed-effects (within) regression		Number of obs	=	1140
Group variable: CROSSID		Number of groups	=	30
R-sq: within	= 0.1248	Obs per group: min	=	38
between	= 0.0050	avg	=	38.0
overall	= 0.0860	max	=	38
corr(u_i, Xb)	= -0.0999	F(8,1102)	=	19.65
		Prob > F	=	0.0000

GDPG	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]
POP	-.0838485	.1816146	-0.46	0.644	-.440198 .272501
INV	.0258113	.0032788	7.87	0.000	.0193779 .0322448
GOV	.0110999	.0063915	1.74	0.083	-.001441 .0236409
EB	.0148561	.0166991	0.89	0.374	-.0179094 .0476217
CHO	.0246146	.0338889	0.73	0.468	-.0418795 .0911086
_cat#c.INF					
0	.4426511	.089289	4.96	0.000	.2674555 .6178468
1	.0693868	.0265434	2.61	0.009	.0173055 .1214682
2	-.0774516	.0157724	-4.91	0.000	-.108399 -.0465042
_cons	2.45869	.4125051	5.96	0.000	1.649306 3.268074
sigma_u	1.5468617				
sigma_e	2.9423157				
rho	.21654123	(fraction of variance due to u_i)			

F test that all u_i=0: F(29, 1102) = 4.71	Prob > F = 0.0000
---	-------------------

المصدر: مخرجات برنامج (Stata15.1)

لم تظهر نتائج جدول تقدير نموذج مجموعة الدول المتقدمة والنامية (D.V) اختلافا كبيرا للنتائج السابقة وخاصة تأثير التضخم على النمو الاقتصادي GDPG، فمن خلال معاملات التضخم INF نلاحظ معنوية كل المعلمات مع اختلاف التأثير، في حين ان التضخم INF يؤثر طرديا دون مستوى العتبة الاولى والثانية ومن ثم يتغير الى تأثير عكسي فوق مستوى العتبة، وهذه النتائج تؤيد النتائج السابقة وتتطابق مع المنطق الاقتصادي، فيكون التأثير ايجابي ومعتبر دون مستوى العتبة الاولى وهذا ينطبق على نتائج الدول المتقدمة ويكون ايجابي دون مستوى العتبة الثانية وهو ما يطابق نتائج مجموعة الدول النامية بحكم ان العتبة في الدول النامية اكبر من العتبة في الدول المتقدمة، وان تأثير التضخم INF العكسي يتطابق مع المنطق الاقتصادي والنظرية الاقتصادية بحيث ان الزيادة المفرطة في مستويات التضخم تؤدي الى انهيار الاقتصاد وتدهور مستوى المعيشة.

ومن الملاحظ ايضا، معنوية تأثير الاستثمار INF على النمو الاقتصادي GDPG عند مستوى معنوية اقل من 0.05، وبالرغم ايضا من عدم معنوية معظم معاملات المتغيرات التفسيرية فان معنوية النموذج ككل مقبولة ومعنوية عند مستوى معنوية 0.05% عند مقارنة قيمة اختبار فيشر F المحسوبة 4.31 اكبر من القيمة الجدولية والتي تساوي 0.608، وتظهر في الجدول السابق ان قيمة معامل التحديد R-sq مساوية لـ 0.12، اي ان 12% من التغيرات الحاصلة في النمو الاقتصادي تحدث بسبب التغيرات الحاصلة في المتغيرات المفسرة وهي نسبة ضعيفة اذا ما قورنت بسابقتها.

المطلب الثالث: تحليل ومقارنة النتائج

بسبب كثرة النماذج وكبير حجم العينة وتقسيمها الى مجموعات ارتأينا ان نخصص هذا المطلب الاخير من الاطرحة لتحليل ومقارنة النتائج المتوصل اليها من خلال تقديرنا لمجموعة من النماذج الخطية وغير الخطية وفيما يلي نستعرض اهم النتائج:

بالنسبة لنماذج جميع الدول (G): قمنا في هذه المجموعة الخاصة بجميع الدول بدراسة استقرارية المتغيرات الخاصة بهذه المجموعة والتي اثبتت اختبار ADF، اختبار Lin, Levin and Chu، واختبار Im, Pesaran and Shin استقرارية جميع هذه المتغيرات سواء كانت متغيرات تابعة او مستقلة، ومن اختبار السببية ومعرفة اتجاه تأثير كل متغير على المتغير التابع وهو النمو الاقتصادي GDPG، يليها بعد ذلك القيام بتقدير النماذج الخطية وهي النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، والتي لم يلاحظ فرق كبير بين تلك النتائج على مستوى إشارة المعلمات او معنويتها او حتى معامل التحديد، اذ كان لكل من التضخم والبطالة تأثيرات عكسية ضعيفة بالرغم من معنويتها عند مستوى معنوية 0.05 واما المتغيرات الاخرى فكان تأثيرها على النمو الاقتصادي طردي ومعنوي مثل النمو السكاني POP والاستثمار INV والانفاق الحكومي GOV ومعدل الصرف EB طردي غير معنوي، واستخلصنا بعد مجموعة من الاختبارات ان نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الملائم للتقدير، ثم قمنا بتحديد وتقدير قيمة العتبة ومعنويتها، فتبين ان نموذج مجموعة جميع الدول (G) ذو عتبة واحدة ومعنوية بقيمة 10.75% ومن ثم قمنا بتقدير النموذج الغير خطي والذي اظهرت نتائجه توافق كبير مع نتائج النموذج الخطي من حيث المعنوية واتجاه العلاقة بين النمو الاقتصادي والمتغيرات التفسيرية واختلفت فقط في متغير العتبة الذي ظهر

بتأثيرين مختلفين، فوجدنا ان التضخم INF يؤثر طرديا في النمو الاقتصادي GDPG تحت مستوى العتبة المقدرة بـ 10.75% بعشرة اضعاف ما يؤثر عكسيا في النمو الاقتصادي GDPG فوق مستوى العتبة، وتعتبر هذه النتائج مقبولة اقتصاديا ومنطقيًا ولم تختلف عن نتائج الدراسات السابقة، على غرار دراسة (2005, CHIEN-CHIANG LEE AND SWEE YOONG WONG).

-بالنسبة لنماذج الدول المتقدمة (D): بعد التأكد من استقرارية المتغيرات كما هو الحال في مجموعة جميع الدول (G) قمنا ايضا بتقدير النماذج الخطية الثلاث فوجدنا تقريبا ان معاملات التضخم في كل النماذج ذو تأثير ايجابي وطردي ولكن غير معنوي، بينما باقي المعلمات معنوية في نموذجي الانحدار التجميعي والتأثيرات العشوائية، بينما في نموذج التأثيرات الثابتة لاحظنا اضافة الى التضخم INF وجود معلمات اخرى غير معنوية كالنمو السكاني POP والانفاق الحكومي GOV وسعر الصرف EB وحتى البطالة CHO، مما يعني معنوية معلمة الاستثمار INV والثابت فقط هما المعنويان في نموذج التأثيرات الثابتة للمجموعة الدول المتقدمة (D)، ويعتبر هذا النموذج الوحيد الذي وصل فيه معامل التحديد الى 63% ، وبعد تحديد قيمة العتبة واختبار معنويتها الاحصائية تبين ان النموذج به عتبة معنوية واحدة بقيمة 4.45% ومن ثم تم تقدير النموذج بناء على ان نموذج التأثيرات الثابتة النموذج الملائم للتقدير والوصول الى نتائج تتطابق فيها مع الدراسات السابقة مثل دراسة (عمير شلوفي 2018) ولم تختلف هي الاخرى عن نتائج النموذج الخطي كثيرا حيث بقي الاستثمار والتضخم فقط معنويين وذو تأثير ايجابي فوق وتحت مستوى العتبة، على عكس نموذج مجموعة جميع الدول (G) فكان هناك اختلاف لتأثير التضخم فوق وتحت مستوى العتبة سلبا ويجابا على الترتيب، ويمكن القول ان التضخم INF يؤثر ايجابا في الدول المتقدمة والتي يمكنها من خلال سياستها المالية والنقدية واستهداف التضخم التحكم في معدلاته والتي تؤدي الى تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي.

بالنسبة لنماذج الدول النامية (V): يعد النموذج المقدر للدول النامية (V) احد النماذج التي تفسر الواقع الجزائري بحكم الجوائز دولة نامية فمن خلال هذه النماذج يمكن ان يتبين لنا الاختلاف بين علاقات المتغيرات الاقتصادية ببعضها البعض وقيم النقاط الحرجة التي يتغير فيها هذا الاثر من مجموعة لأخرى، فمن خلال دراستنا لمتغيرات هذه المجموعة تبين لنا ظهور استقرارية سلاسل متغيراتها بناء على اختبارات الاستقرارية مثل اختبار ADF، اختبار Lin, Levin and Chu واختبار Im, Pesaran and Shin ، فقما بتقدير النموذج الخطي للنمو الاقتصادي لهذه المجموعة بالاستعانة بالنموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية لتبين لنا معنوية معاملات التضخم NF والاستثمار INV في جميع النماذج الاخيرة بينما تظهر معنوية معلمة البطالة CHO في النموذج التجميعي فقط، حيث ان تأثير التضخم عكسي على النمو الاقتصادي في جميع النماذج الخطية، اي ان زيادة النمو الاقتصادي بحوالي 0.08% عندما ينخفض التضخم بـ 1%، ما يعكس ان ارتفاع معدلات التضخم INF في الدول النامية كان لها النصيب الاكبر في التأثير على النمو الاقتصادي، واما الاستثمار INV فقد استقر تأثيره الطردي على النمو الاقتصادي GDPG في حدود 0.02% في حالة زيادة الاستثمار INV بـ 1% بشرط ثبات العوامل الاخرى، وعن تفسير المتغيرات للنموذج ككل، فقد كانت نتائجه على التوالي 8.9%، 16%، 7.6% بالنسبة لكل من النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية مع معنوية كل النماذج حسب اختبار فيشر F، وفيما يخص النموذج الغير خطي فقد تبين ان النموذج يحتمل وجود عتبتين للتضخم معنويتين بقيمة 19.74 و 20.47 للأولى والثانية على التوالي، حيث يظهر من قيم العتبات تقارب كبير ما يعني سرعة كبيرة

في الانتقال من النظام الأول إلى النظام الثاني وبعد تقدير النموذج الغير خطي لمجموعة الدول النامية تبين وجود تأثير ايجابي غير معنوي دون مستوى العتبة الاولى وتأثير قوي عكسي بين مستوى العتبات واستمر هذا التأثير فوق مستوى العتبة الثانية بصفة اقل قوة ان لم نقل ضعيفة، وهو ما يطابق النظرية الاقتصادية وحتى بعض الدراسات السابقة ويؤيد نتائج النماذج السابقة مثل دراسة **Raul Ibarra and (2011)** و **Danilo R. Trupkin و Monaheng Seleteng et al (2012)**.

بالنسبة لنماذج الدول المتقدمة والنامية (D.V): هذه المجموعة اخر مجموعات الدراسة والتي هي عينة من الدول المتقدمة والدول النامية مجتمعة، حيث تميزت هذه المجموعة بالتساوي بين عينات الدول، فقمنا بدراسة استقرارية متغيراتها والتي لم تختلف النتائج عن سابقتها في المجموعات الاولى، اما فيما يخص النموذج الخطي فقد وجدنا بعد تقديرنا له والخاص بالدول المتقدمة والنامية (D.V) اختلافات بين النتائج السابقة وخاصة ان التضخم له تأثيرات معنوية، ايجابية في النموذج التجميعي و سلبية في النموذجين الاخرين مع بقاء ضعف هذا التأثير وهذا بسبب ان عينة هذه الدول مكونة من دول يأتُر فيها التضخم ايجابا ونقصد بها الدول المتقدمة (D) ودول يؤثر فيها التضخم سلبا وهي الدول النامية (V) وعند مقارنة نتائج نموذج جميع الدول (G) يمكن القول انها تختلف عنها بسبب تأثير العدد الكبير للدول النامية على حساب الدول المتقدمة في العالم، اما في ما يخص النمو السكاني في نموذج التأثيرات العشوائية فان تأثيره الايجابي والمعنوي على النمو الاقتصادي قد وصل 0.698% في حالة زيادته الى نسبة 1%، واما الاستثمار INV فقد ظل يؤثر ايجابا على النمو الاقتصادي بحدود 0.015% على الاكثر في حالة زيادته ب 1%، ونفس الحال بالنسبة للإفاق الحكومي مع الاختلاف نسبة الزيادة التي وصلت 0.028% بينما المتغيرين الاخيرين وهما معدل الصرف والبطالة فقد كان تأثيرهما ضعيف مع عدم معنوية هذا التأثير في الغالب ما عدا متغير البطالة في النموذج التجميعي، حيث ان هذه النتائج هي مزيج مقبول منطقيا واقتصاديا بين نتائج نموذج الدول النامية (V) ونموذج الدول المتقدمة (D)، يليه تقدير النموذج الغير الخطي والذي اتى بنتائج مختلفة هي الاخرى عن ما قبلها من نتائج المجموعات السابقة، بحيث احتوى هذا النموذج على عتبتين الاولى بنسبة 19.74% والثانية ب 4.07% عند مستوى المعنوية اقل من 0.05، وبالتركيز على اشارة وعلاقة او تأثير التضخم على النمو الاقتصادي نجد ان هناك تأثير ايجابي وطردي دون مستوى العتبة الاولى، فزيادة 1% من التضخم دون مستوى العتبة الاولى يؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي GDPG ب 0.44% في ظل ثبات العوامل الاخرى، ويزداد هذا التأثير الطردي الى 0.69% دون مستوى العتبة الثانية وفوق مستوى العتبة الاولى، بينما يزداد هذا التأثير عكسيا فوق مستوى العتبة الثانية ليصل الى 0.77%، واما عن باقي المتغيرات فنجد ان الاستثمار فقط هو الذي يؤثر معنويا وطرديا على النمو الاقتصادي GDPG فزيادة 1% من قيمة الاستثمار في هذا النموذج تؤدي الى زيادة 0.25% من النمو الاقتصادي مع ثبات العوامل الاخرى.

خلاصة:

ان تقدير النماذج القياسية لتحديد العلاقة بين النمو الاقتصادي والمتغيرات الاخرى بما في ذلك التضخم للحصول على افضل نموذج، يلزم دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة ومعرفة العلاقة بين هذه المتغيرات عن طريق الادوات الاحصائية والقياسية ومن ثم اختيار النموذج الملائم لعملية التقدير والتي من خلال نتائجها يمكن تحديد وتفسير العلاقة بين هذه المتغيرات، وكما لا يخفى اننا في هذا الفصل قمنا اتباع الخطوات اللازمة والضرورية للحصول على احسن التقديرات للنماذج التي تربط هذه المتغيرات بصفاتها متغيرات مستقلة والنمو الاقتصادي كمتغير تابع، حيث اظهرت هذه النتائج اختلاف بسيط بين نماذج المجموعة الواحدة واختلافات جوهرية ومعنوية عند مقارنة نتائج المجموعات ببعضها البعض، وهذا راجع الى ان هذه المجموعات مختلفة فيما بينها من حيث خصائص كل منها، فالنتائج اكدت نتائج الدراسات السابقة ولم تخالف المنطق والنظرية الاقتصادية بل حتى وفرضيات الدراسة الا انها اضافة تحديد دقيق للمفاهيم السابقة من خلال تحديد قيم للعتبات والتي من خلالها يتبين مستويات وفترات تأثير المتغيرات المستقلة للمتغير التابع.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

إن دراستنا هذه المتعلقة بدراسة محددات عتبة التضخم وعلاقتها بالنمو الاقتصادي في ظل البيئة الاقتصادية الجديدة والتي تناولنا فيها أكثر من ثلث دول العالم تهدف إلى دراسة تأثير مستويات التضخم لهذه الدول بالاعتماد على الاقتصاد الكمي على معدلات النمو الاقتصادي المحققة خلال الفترة (1980-2017) ومن خلال معالجة مختلف المتغيرات التي تتكون منها الإشكالية ؛ ابتداءً بالإطار النظري للتضخم والنمو الاقتصادي، ثم القاء الضوء على هذين المتغيرين، فالمقاربة الإحصائية والقياسية المقارنة لعتبة التضخم بين المجموعات الأربع خلال الفترة (1980-2017)، نجد ومن الناحية النظرية للتضخم انه عبارة عن الارتفاع المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية محددة، وينتج هذا الارتفاع بسبب زيادة الطلب على السلع والخدمات او قلة عرضها، او بسبب الإفراط في الكمية المعروضة من النقود حسب فيشر سنة 1917 في اول اشارة للتضخم، ورغم الانتقادات التي وجهت له في تفسير هذه الظاهرة الا ان جميع الاقتصاديين لم ينكروا ان الإفراط في الاصدار النقدي له تأثير سلبي على التضخم، بينما اختلف الباحثين والاقتصاديين حول التأثيرات العكسية للتضخم ومستوياته على النمو الاقتصادي بين مؤيد ومعارض، ويرى البعض ان مستويات منخفضة من التضخم تؤدي الى تحفيز النمو الاقتصادي مثلما اشار الى ذلك فيليبس في دراسته للعلاقة بين التضخم والبطالة، حيث ان ارتفاع الاسعار يؤدي الى زيادة الانتاج وتوظيف المزيد من العمال، بمعنى ان الزيادة في معدلات التضخم تؤدي الى الزيادة في النمو الاقتصادي، وعليه ومن هذا المنطلق وجب علينا التطرق الى سياسات استهداف التضخم و القاء الضوء على السياسة النقدية والمالية وادواتيهما، ومن خلال هاته السياسات التحكم في مستويات التضخم التي تضمن لنا تحسن الوضع الاقتصادي للدول.

واما فيما يخص الجانب النظري للنمو الاقتصادي فان النمو الاقتصادي عبارة عن نتيجة عمليات وسياسات التنمية الاقتصادية متمثلا في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، و قد تناول الفكر الاقتصادي هذا الموضوع وتطرق له العديد من النظريات بدءا بالكلاسيك الذين يرون أن تقسيم العمل و التراكم الرأسمالي هما محركا عملية النمو الاقتصادي بينما اهلوا متغير التقدم التقني، ويرى كارل ماركس أن تركيبة المجتمع من الرأسماليون والعمال تخلق القوى المادية للإنتاج من خلال فائض القيمة وهذا ما يؤدي الى التقدم او النمو الاقتصادي، وأما المدرسة النيوكلاسيك على غرار شومبيتر فيركز على الدور الذي يلعبه المبتكر في دفع عجلة النمو الاقتصادي عن طريق الابتكارات المتجددة والتي يسعى من خلالها تحقيق ارباح في ظل التوازن التنافسي، بينما ربط كينز النمو الاقتصادي في نظريته الجديدة بمستوى التشغيل، العمل، سعر الفائدة و عرض النقود، أما روستو فقد أعطى خمسة مراحل للنمو الاقتصادي، كما ان نظريات النمو الداخلي لرومر ولوكاس هي الاخرى تؤيد تأثير راس المال البشري الإيجابي على النمو الاقتصادي اضافة الى النشاط الحكومي.

وإلى جانب هذه النظريات فقد اهتم الفكر الاقتصادي بالجانب الكمي في تحليل مختلف الجوانب المرتبطة بالنمو الاقتصادي و لعل أبرزها النماذج الكمية المفسرة للنمو الاقتصادي و التي من أهمها نموذج هارود-دومار الذي يعتبر الادخار ومن ثم الاستثمار أحد أهم محددات النمو الاقتصادي، بينما نجد نموذج سولو يعتمد على كل من العمل و رأس المال كأحد أهم العوامل المحددة للنمو الاقتصادي، ويرى ميد في نموذجه أن كل من رأس المال، الأرض والزمن (التقدم التقني) المحددات الأساسية للنمو الاقتصادي، ونجد أن

لوكاس في نموذجه يؤكد على أهمية الرأسمال البشري إضافة إلى العمل ورأس المال في تحديد النمو الاقتصادي .

اما فيما يخص التضخم والنمو الاقتصادي في العالم، فقد اثر التضخم على النمو الاقتصادي تأثيرا سلبيا واضح في العديد من الدول بسبب ارتفاع مستوياته القياسية والذي ادى الى انهيار اقتصادات الدول وتدهور وانعدام قيمة عملاتها في بعض الاحيان مثلما حدث في زيمبابوي وفنزويلا، مما جعل معظم الدول تنتهج سياسة استهداف معدلات منخفضة من التضخم خشية الوقوع في ازمات اقتصادية، بل ان هذه الازمات لن تطل اقتصاداتها لوحدها، فقد تتعدد الازمة وتتوسع وتمس دول اخرى على غرار الازمة الاسيوية وازمة الرهن العقاري 2008.

واما عن تأثير المستويات المنخفضة من التضخم على النمو الاقتصادي، فالأكيد ان المستويات المنخفضة للتضخم افضل من المرتفعة عموما، مع ان بعض الاقتصاديين يرون ان لها تأثير عكسي يؤدي الى ركود اقتصادي.

وعن الدراسة القياسية للعلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي، فبعد التعريف بالمتغيرات ودراسة استقراريتها، والتعرف على مجموعات الدراسة، تم تقدير نماذج خطية للنمو الاقتصادي GDPG وهي النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات العشوائية بالإضافة الى نموذج التأثيرات الثابتة والتي ظهرت فيها ان العلاقة بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع علاقة تطابق المنطق والنظرية الاقتصادية، وبعد اتباع نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج الخطية اظهرت ان النموذج الملائم للتقدير هو نموذج التأثيرات العشوائية بالنسبة لمجموعتي جميع الدول (G) ومجموعة الدول النامية (V)، بينما اظهرت نفس الاختبارات ان نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم لمجموعتي الدول المتقدمة (D) ومجموعة الدول المتقدمة والنامية (D.V)، وفي ما يخص العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي فعلى حسب النماذج الخطية والمجموعات المدروسة تبين وجود علاقة عكسية ذو تأثير ضعيف بالنسبة للدول النامية بينما تكون العلاقة ضعيفة وطرديّة بالنسبة للدول المتقدمة ومن هنا يمكن القول ان التضخم يؤثر سلبا على الدول النامية ويؤثر ايجابا ويحفز النمو الاقتصادي بالنسبة للدول المتقدمة. اما في مجموعة جميع الدول (G) ومجموعة الدول النامية والمتقدمة (D.V) وبحكم التشابه في اختلاط انواع من الدول المتقدمة ودول نامية في عينتيهما، فيختلف تأثير التضخم من طردي وعكسي في ما يخص النماذج الخطية.

تم تقدير العلاقة بين النمو الاقتصادي والمتغيرات الاخرى بالاعتماد على نماذج غير خطية ذو عتبة واحدة او اكثر، فتم الوصول الى نتائج تطابقت مع فرضيات الدراسة والنظرية الاقتصادية، حيث ان النماذج الغير خطية المقدره لمجموعة جميع الدول (G) اظهرت تقارب كبير لمستويات العتبة قدرت ب 10.76% و 11.69% و 11.19% بالنسبة للنماذج الثلاث على الترتيب، بحيث كانت العلاقة بين النمو الاقتصادي والتضخم علاقة طردية دون مستوى العتبة وعكسية فوق مستوى العتبة، ويمكن القول ان التضخم الاقل من 10.76% يؤثر ايجابا على النمو الاقتصادي وان التضخم INF فوق 11.69% يؤثر سلبا في دول العالم على العموم، واما فيما يخص علاقة التضخم بالنمو الاقتصادي في الدول المتقدمة (D)، فعلى حسب النماذج المقدر والذي تظهر به عتبة التضخم بقيمة 4.45% فان تأثير التضخم INF دون وفوق مستوى العتبة يبقى

طردي مع ان هذا التأثير ينخفض فوق مستوى العتبة، وهذه التأثير تم استنتاجه في النموذج الخطي بالنسبة لهذه المجموعة، وهذه النتائج تبرهن مدى نجاعة السياسة المالية والنقدية في استهداف التضخم.

وعن نموذج الدول النامية (V)، فقد اظهرت نتائج تقدير هذا النموذج وجود عتبتين مقدرتين على التوالي ب19.74% و20.47%، حيث ان تأثير التضخم INF دون مستوى العتبة الاولى كان طردي وايجابي على النمو الاقتصادي GDPG، بينما كان هذا التأثير عكسي فوق مستوى العتبة الاولى والثانية، وما يدل هذا الا على ضعف الانظمة النقدية وعدم مرونة الاستثمارات لتلبية احتياجات السوق من السلع والخدمات.

وفيما ما يخص النموذج الاخير الخاص بمجموعة الدول المتقدمة والنامية (D.V)، فقد اظهر هو الاخر وجود عتبتين عند التقدير ب19.74% و4.07%، فظهرت تأثيرات التضخم INF طردية GDPG على النمو الاقتصادي تحت مستوى العتبة الاولى 19.74%، واما فوق مستوى العتبة الثانية 4.07% فتظهر ان هناك علاقة عكسية، وما يمكن تفسير للعلاقة بين العتبة الاولى والثانية هو وجود تأثير مزدوج بين السلب والايجاب وهو مستوى من التضخم يظهر فيه التأثير على النمو الاقتصادي GDPG غير واضح، بحكم العينة المختارة هي مجموعة من الدول المتقدمة ومجموعة من الدول النامية يختلف تأثير التضخم على النمو الاقتصادي فيها عند هذه المستويات بالنسبة للمجموعتين (V) و(G).

من خلال الاعتماد على نتائج الدراسة، يمكن ان يقوم الباحث باقتراح مجموعة من التوصيات تعمل على الحد من ظاهرة التضخم او الحفاظ على مستويات مقبولة منه في الدول وخاصة النامية منها، والتي يمكن من خلالها تحفيز النمو الاقتصادي كقيام البنك المركزي بالتحكم في إدارة السيولة المحلية، وضبط عمليات الإصدار النقدي وتحديدتها وفق قواعد وأسس سليمة مع ربط معدل نمو الإصدار النقدي بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ومحاولة رفع كفاءة أدوات السياسة النقدية وتفعيل أداء الإدارات ذات العلاقة بالبحوث والدراسات النقدية وفي مجالات أسعار الصرف والتضخم، والسعي إلى ابتكار أدوات نقدية جديدة يمكن الاستفادة منها في إدارة السياسة النقدية وفقاً لما تتطلبه المتغيرات الاقتصادية الكلية.

تحفيز البنوك وشركات التأمين والمؤسسات المالية الأخرى على الاستثمار او المساهمة فيه في حالة ضعف الإقبال عليه من قبل الأفراد ضمن سياسة عامة للدولة تحت إشراف البنك المركزي والوزارات ذات الاختصاص، حتى يضيف إلى الاستثمار أموال طائلة تدعم عملية التنمية

تعزيز دور الدولة وخاصة في الرقابة على الأسعار في الاسواق وتنفيذ سياسات اقتصادية تعمل على ترشيد الاستيراد أو الحد من استيراد المواد الممكن انتاجها داخليا من السلع الإنتاجية الرأسمالية والوسيلة الضرورية والسلع الأساسية، وهذا أمر يقضي بمكافحة التهريب ومنع استيراد السلع الغير مشروعة بكافة الوسائل الممكنة.

رغم أننا سعينا بالإلمام بكل جوانب الموضوع إلا أننا ندرك أن هناك بعض القصور والنقائص سواء في الجانب المنهجي أو المعلوماتي، كما أن هناك بعض النقاط بقيت غامضة يمكن أن تكون انطلاقة لبحوث جديدة وهي آفاق مفتوحة على إشكاليات نورد بعضها فيما يلي:

1) تطبيق نماذج العتبة على المتغيرات الاقتصادية الأخرى كالإنفاق وسعر الصرف.

(2) آثار التضخم على مستوى الدول بالنسبة لمجموعات اخرى او كل دولة على حدى.

(3) تحيين الدارسة لتشمل كل دول العالم وتحديث العامل الزمني فيها.

وفي الختام نرجوا أن نكون قد وفينا الموضوع حقه من الدراسة والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

- احمد, ظفار 1999. تأثير الأزمة المالية في آسيا على كمبوديا و جمهورية اللاوس. مجلة التمويل و التنمية. طبعة 3 المجلد 36.
- احمد, عبد الظاهر سهير و مصطفى, محمد مدحت. 1999. النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية. مصر: مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية.
- اسماعيل, شعباني. 1997. مقدمة في اقتصاد التنمية. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.
- الامين, عبد الوهاب. 2000. التنمية الاقتصادية، المشكلات والسياسات المقترحة مع الاشارة الى البلدان العربية. السعودية: دار حافظ للنشر والتوزيع.
- البنك, الدولي. 2022. مع استقرار الاقتصاد العالمي تواجه البلدان النامية تحديات داخلية. الولايات المتحدة الامريكية ,
<https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2013/06/12/Developing-world-faces-domestic-challenges-as-global-economy-stabilizes> : s.n., 21 11
- رانيا, والشخ طه, 2021. التضخم، اسبابه، اثاره وسبل معالجته. سلسلة كتيبات تعريفية: صندوق النقد العربي. العدد 18.
- الحاج, العمري. 2012. اثر تكنولوجيا المعلومات على النمو الاقتصادي. الجزائر. مذكرة ماجستير (غير منشورة): جامعة الجزائر. -3-
- الرفاعي, غالب و آخرون. 2002. اقتصاديات النقود والبنوك. عمان: دار وائل للنشر.
- الروبي, نبيل. 1984. نظرية التضخم. الاسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية.
- الشمري, محمد نوري ناظم. 1987. النقود والمصارف. العراق: دار زهران للنشر والتوزيع.
- الشمري, محمود ناظم نوري و الشيرف, محمد موسى. 2009. مدخل علم الاقتصاد. عمان: دار زهران.
- الصوفي, اشرف سليمان. 2006. التمويل الدولي والتنمية الاقتصادية. مذكرة ماجستير. (غير منشورة) قالمة, الجزائر: جامعة 8 ماي. 1945
- العبادي, عبد الناصر, كراجة, عبد الحلیم و باشا, محمد. 2000. مبادئ الاقتصاد الكلي. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- العساف, احمد عارف و الوادي, محمود حسين. 2011. التخطيط والتنمية الاقتصادية. الاردن: دار المسيرة.
- العبد, فدوى علي حسين. 2012. العوامل المؤثرة في معدلات التضخم في تركيا للفترة 1985-2005. جامعة الموصل: مجلة الدراسات الاقليمية.
- العيساوي, ابراهيم. 2001. التنمية في عالم متغير. مصر: دار الشروق.
- القرشي, محمد صالح تركي. 2010. علم اقتصاد التنمية. الاردن: اثناء للنشر والتوزيع. المجلد الاول.
- القرشي, مدحت. 2007. التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات. الاردن: دار وائل للنشر.

- المختار, بن قوية. 2006. أثر الاستثمار العمومي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية تحليلية ، حالة الجزائر. الجزائر : كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر.
- المعرفة. 2022. التضخم الفائت في زيمبابوي. 2022 11 21 .
- الموسوي , ضياء مجيد. 2000. الاقتصاد النقدي، قواعد نظم نظريات سياسات مؤسسات نقدية . مطبعة النخلة. الجزائر : دار الفكر.
- الوادي , محمود حسين و اخرون. 2010. النقود والمصارف .عمان : دار المسيرة. الطبعة الاولى.
- الوادي , محمود حسين و العساف , احمد عارف. 2009. الاقتصاد الكلي .عمان : دار المسيرة.
- الوادي , محمود حسين وعزام , زكريا احمد. 2007. المالية العامة .عمان : دار المسيرة .مجلد. 1 .
- الوزاني , احمد و الرفاعي , خالد. 2003. مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق .عمان : دار وائل للنشر.
- انس البكري. 2002. النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق. عمان : دار المستقبل للنشر والتوزيع.
- اوجست , سواتينيرج. 2008. الاقتصاد الكلي .الجيزة: . دار الفاروق للاستثمارات الثقافية.
- بلعزوز , بن علي. 2004. محاضرات في النظريات والسياسات النقدية . الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية.
- بلومبرج , للأنباء وكالة. 2022. ارتفاع معدل التضخم في المجر إلى أعلى مستوى منذ 1996مصر <https://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=11102022&id=4a82acca> : s.n., 19 11 2022.الجمهورية العربية المصرية.
- بن عربة , بوعلام. 1996. التضخم في النظرية الاقتصادية :حالة الاقتصاد الجزائري في الفترة ما بين 1992 - 1967 الجزائر.مذكرة ماجستير (غير منشورة) : جامعة الجزائر.
- بن عيسى , امينة. 2015. العلاقة بين النقود والاسعار .اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. (غير منشورة) تلمسان , الجزائر : كلية العلوم الاقتصادية و التسيير والعلوم التجارية.
- بودخدم , كريم. 2010. اثر سياسة الاتفاق العام على النمو الاقتصادي .مذكرة ماجستير. (غير منشورة) الجزائر : جامعة الجزائر.
- بيل ,الن و ماريو ,بلخير. 2003. استهداف التضخم .مصر : ندوة المعهد المصري المعرفي.
- حباب التوم , شرفي عبد الله. 2015. اثر التضخم وسعر الصرف على ميزان المدفوعات، دراسة حالة السودان (2002-2015)مذكرة ماجستير. (غير منشورة) السودان : جامعة السودان، معهد الدراسات العليا.
- حبيبة ,مراح, 2021. فعالية استهداف التضخم في حالة الأزمات دراسة استشرافية تحليلية للأزمة الفنزويلية.الجزائر -مجلة الاستراتيجية والتنمية.المجلد 11
- حداد , اكرم و هذلول , مشهور. 2005. النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري .عمان : دار وائل للتوزيع والنشر.
- حربي , عبد الرحمان اسماعيل و عريفات , محمد موسى. 1999. مفاهيم اساسية في علم الاقتصاد . عمان : دار وائل للنشر.
- حميداتو , محمد ناصر. 2014. نماذج النمو .الوادي : جامعة الوادي،مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية. المجلد7.العدد

- خليفة, محمد ناجي حسن. 2001. النظرية الاقتصادية والنظرية والمفهوم. مصر : دار القاهرة.
- رجاء, بندر عزيز. 2005. استهداف التضخم : دراسة لتجارب بلدان نامية في السياسة النقدية. العراق : البنك المركزي العراقي.
- زكي, رمزي. 1998. الاقتصاد السياسي للبطالة : تحليل لخطر المشكلات الراسمالية المعاصرة . الكويت : سلسلة عالم المعرفة.
- زيروني, مصطفى. 2003. النمو الاقتصادي واستراتيجيات التنمية. أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية. (غير منشورة) الجزائر : جامعة الجزائر.
- ستاد, نيجنكو. 1979. الازمة النقدية في النظام الراسمالي, اصلها وتطورها. بغداد : مطبعة جامعة بغداد.
- شايب, فلة عينو. 2010. مساهمة سياسة استهداف التضخم في تحقيق الاستقرار العام للأسعار تجارب دولية مختارة .-ام البواقي : جامعة العربي بن مهدي.
- شوتر, منهل و العمار, رضوان. 1996. النقود والبنوك. عمان : مؤسسة الاء للطباعة والنشر.
- شيحة, مصطفى رشدي. 1985. النظرية والسياسات النقدية. الرياض : الدار الجامعية.
- صدر الدين, صواليلي. 2018. مطبوعة في الاقتصاد القياسي(معطيات بانل). البليدة : جامعة لونيبي على.
- صواليلي, صدر الدين. 2006. النمو والتجارة الدولية في الدول النامية. أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية. الجزائر : جامعة الجزائر.
- صيام, احمد زكريا. 2014. أثر التضخم الاقتصادي في الأردن وانعكاساته على المواطن الأردني. مجلة دراسات شرق أوسطية. العدد 67.
- عبد الباسط, وفا. 2000. نظريات النمو الذاتي, دراسة تحليلية نقدية. مصر : دار النهضة العربية.
- عطوان, مروان. 1993. الأسواق النقدية و المالية البورصات و مشكلاتها في عالم النقد والمال . الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية. 1993 ,
- عطية, ايمان و عجمية, محمد عبد العزيز. 2003. التنمية الاقتصادية, دراسات نظرية وتطبيقية . الاسكندرية : قسم الاقتصاد كلية التجارة.
- عطية, عبد القادر محمد. 2003. الاتجاهات الحديثة في التنمية. الجزائر : الدار الجامعية.
- علي, عماد الدين إبراهيم علي. تحت النشر. 2023. استخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية Panel Data في تحديد اهم عوامل النمو الاقتصادي في الدول العربية. السعودية : المجلة العربية للإدارة.
- عمير, شلوفي. 2018. التضخم والنمو الاقتصادي :تقدير عتبة التضخم دراسة قياسية مقارنة لدول المغرب العربي. 1980-2014. أطروحة دكتوراه. (غير منشورة) تلمسان, الجزائر : جامعة ابي بكر بلقايد.
- عناية, غازي حسين. 1985. التضخم المالي. الاسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة.
- فايز, ابراهيم الحبيب. 1985. نظريات التنمية والنمو الإقتصادي. المملكة العربية السعودية : جامعة الملك سعود.
- فزاع, رانيا. 2022. أشهر معدلات تضخم شهدتها دول على مر التاريخ ..الأزمة والأسباب والحل . مصر.

<http://www.soutalomma.com/Article/832300/%D8%A3%D8%B4%D9%87%D8%B1%D9%85%D8%B9%D8%AF%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AA%D8%B6%D8%AE%D9%85%D8%B4%D9%87%D8%AF%D8%AA%D9%87%D8%A7%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%B9%D9%84%D9%89%D9%85%D8%B1%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8> :
s.n., 21 11 2022.

- **فلاح ,خلف الربيعي .2008.** تطور ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي مجلة الحوار المتمدن .
- **قدي ,عبد المجيد .2003.** المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية .الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية.2003 ,
- **عبد الجبار ,الموسوي و عدنان ,كريم نجم الدين و الاء ,نوري حسين2014** قياس وتقييم سياسة استهداف التضخم في اسواق مختارة .الثالث. جامعة كربلاء، كلية الاقتصاد: مجلة الادارة والاقتصاد المجلد .العاشر.
- **كنعان ,علي .2012.** النقود والصيرفة والسياسة النقدية .لبنان : دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر. الطبعة الثانية.
- **لينج ,لودفيج صودر .2003.** استهداف التضخم بدوة .مصر : المعهد المصرفي المصري 2003/10/19
- **حسين لمحنتوشريط خالد وعبد السلام صماري،2019،** التضخم والنمو الاقتصادي- دراسة قياسية باستعمال نموذج العتبة في الدول الناشئة(1994.2017)،مذكرة ماستر،جامعة حمه لخضر،الوادي.
- **محمد ,عبد العزيز عجمية و ايمان ,عطية ناصف .2000.** التنمية الاقتصادية "دراسات نظرية وتطبيقية ."الاسكندرية : قسم الاقتصاد، كلية التجارة .
- **مسلم ,عائشة .2007.** اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2004).مذكرة ماجستير. (غير منشورة) الجزائر : جامعة الجزائر -3-
- **مططفى ,قارة ,نبيل ,دحدح و احمد ,بدوي .2013.** الأزمة المالية العالمية وتحديات استعادة الاستقرار الاقتصادي وتحقيق النمو الشامل في الدول العربية .الرياض : صندوق النقد العربي.
- **محمد ,الحسن الخليفة .2013.** معدل التضخم، اثاره وطرق علاجه .السودان ,ادارة البحوث والتنمية.
- **ناجي ,انتوني .2009.** استهداف التضخم والسياسة النقدية بسلسلة جسر التنمية.
- **هتهات ,سعيد .2006.** دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر (1990-2004). مذكرة ماجستير. (غير منشورة). ورقلة : جامعة قاصدي مرباح،ورقلة .
- **Arcade Ndoricipa,2017, « Threshold effects of inflation on economic growth in africa : Evidence from a dynamicpanel threshold regression »**, African development bank group, Working paper N0 249
- **BALI, HAMID. 1993, INFLATION ET MAL-DEVELOPEMENT EN ALGERIE, 1993, .** alger : EDITION OPU.

- **Benichi, regis et nouschi, marc. 1999.** *la croissance aux dix siecles.* paris : edition marketing. Vol. 2eme edition
- **BENISSAD, M.E. 1980 ,** *essais d'analyse monetaire avec reference en algerie.* alger
- **Baltagi.b.h. 2005,** *Econometric Analysis of Panel Data.* [éd.] 3. New York : John Wiley & Sons Ltd.
- **Celil Aydin. 2016.** Inflation and Economic Growth: A Dynamic Panel Threshold Analysis for Turkish Republics in Transition Process. *Procedia - Social and Behavioral Sciences* 229
- **FREIDMAN, milton et GOODHART, CHARLES. 2002.** “*Money, inflation and the constitutional position of the central bank.* s.l. : IEA the institute of economic affairs.
- **Guerrien, Bernard. 2002.** *Dictionnaire d'analyse économique.* 3. Paris : revue et augmenté.
- **J. Johnston. 1985.** *Méthodes Econométriques.* [éd.] Tome2. Paris : Traduit par Bernard Guerrien et Francisco Vergara. Ed Economica.
- **Jude C. Eggoh, Khan Muhammad, 2014** « On the Non-linear Relationship between Inflation and Economic Growth », *Research in Economics*, Vol 68, No 2.
- **Li. M, 2006,** « Inflation and economic Growth, threshold effect and Transmission », [http:// economics. ca/2006/papers/0176.PDF](http://economics.ca/2006/papers/0176.PDF) Accessed 19 August 2021
- **MISHKIN, FREDERICS. 2000.** inflation targeting in Emerging Market Countries. *the American Economic Review.*
- **Mohsin S. khan, Abdelhak S. senhadji, 2000,** « Threshold Effects in the relationship Between inflation and Growth », IMF working paper wp/oo/110.
- **Monaheng et al 2013,** « Non-Linearities in inflation-growth in the SADC region: a panel smooth transition regression approach, *Economic modelling* 30 January
- **Myung , Hwan Seo et Yongcheol , Shin. 2016.** *Dynamic panels with threshold effect and endogeneity.* بريطانيا : Journal of Econometrics.
- **N. Gregory, Mankiw, , Edmund , S. Phelps et Paul , M. Romer. 1995.** *The Growth Of Nations .* s.l. : Brookings Papers on Economic Activity.

- **pierre, robert. 2010.** *coriossence et crises*. france : pearson Education.
- **Raghendra Jha and Tu Dang,2008**, « Inflation variability and the relationship between inflation and growth »,ASARA Working paper series, The australain national university.
- **Raphael Espinoza et al,2010**, « Estimating the inflation-growth nexus-asmooth transition model », IMF Working Papers, WP/10/76.
- **Raul Ibarra, Danilo R. Trupkin,2016**, «Reexamining the Relationship between Inflation and Growth: Do Institutions Matter in Developing Countries? », Economic Modelling, Volume 52, Part B.
- **Robert, barro et Xavier , Sala-I-Martin. 1996.** *la croissance economique*. france : edition internationale.
- **Sarel. M, 1996** , «Nonlinear Effects of Inflation on Economic Growth», Staff Papers - International Monetary Fund (IMF), Vol 43, Issue 1
- **Su Dinh Thanh,2015**, « Threshold effects of infolation on growth in the ASEAN- 5 countries : Apanel smooth transition regression Approach », journal of Economics, Finance and Administrative science, vol 20,N0 38
- **Tolga Omay and Elif Öznur Kan,2010** « Re-examining the threshold effects in the inflation–growth nexus with cross-sectionally dependent non-linear panel: Evidence from six industrialized economies », EconomicModelling 27

الملاحق

ملحق رقم(1): جدول يبين الدول المختارة في الدراسة القياسية.

جميع الدول (G)					
إسبانيا	نيجيريا	الأردن	ألمانيا	جمهورية الكونغو	الجزائر
سري لانكا	النرويج	كينيا	اليونان	كوستاريكا	أستراليا
السودان	باكستان	جمهورية كوريا	غواتيمالا	قبرص	النمسا
السويد	بنما	لكسمبورغ	أيسلندا	الدانمرك	بنغلاديش
سويسرا	بيرو	مدغشقر	الهند	الجمهورية الدومينيكية	بوليفيا
تايلند	الفلبين	ماليزيا	إندونيسيا	إكوادور	بلغاريا
توغو	البرتغال	موريتانيا	جمهورية إيران الإسلامية	جمهورية مصر العربية	بوركينافاسو
تونس	رواندا	المكسيك	إيرلندا	إسواتيني	الكاميرون
المملكة المتحدة	السنغال	المغرب	فلسطين	فنلندا	كندا
الولايات المتحدة	سنغافورة	هولندا	إيطاليا	فرنسا	شيلي
أوروغواي	جنوب أفريقيا	نيوزيلندا	اليابان	غابون	كولومبيا

ملحق رقم(2): جدول يبين مجموعة الدول المتقدمة (D) ومجموعة الدول النامية (V) والمتقدمة والنامية (D.V)

الدول المتقدمة والدول النامية (D.V)	
الدول المتقدمة (D)	الدول النامية (V)
أستراليا	الجزائر
النمسا	بنغلاديش
كندا	بوليفيا
فرنسا	بوركينافاسو
ألمانيا	الكاميرون
إيطاليا	شيلي
اليابان	كولومبيا
هولندا	جمهورية الكونغو
نيوزيلندا	كوستاريكا
سنغافورة	جمهورية مصر العربية
إسبانيا	الهند
السويد	إندونيسيا
سويسرا	جمهورية إيران الإسلامية
المملكة المتحدة	كينيا
الولايات المتحدة	ماليزيا

ملحق رقم (3): جدول يبين اختبارات النماذج الخطية لمجموعة جميع الدول (G)

Correlated Random Effects - Hausman Test			
Equation: Untitled			
Test cross-section random effects			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	10.412607	6	0.1083
Lagrange Multiplier Tests for Random Effects			
Null hypotheses: No effects			
Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives			
	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	246.9696 (0.0000)	114.9804 (0.0000)	361.9500 (0.0000)
Redundant Fixed Effects Tests			
Equation: Untitled			
Test cross-section fixed effects			
Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	4.075038	(65,2436)	0.0000
Cross-section Chi-square	258.874160	65	0.0000

ملحق رقم (4): يبين اختبارات النماذج الخطية لمجموعة الدول النامية (V)

Redundant Fixed Effects Tests			
Equation: Untitled			
Test cross-section fixed effects			
Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	3.330160	(14,549)	0.0000
Cross-section Chi-square	46.459675	14	0.0000
Lagrange Multiplier Tests for Random Effects			
Null hypotheses: No effects			
Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives			
	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	16.47507 (0.0000)	0.247549 (0.6188)	16.72262 (0.0000)
Correlated Random Effects - Hausman Test			
Equation: Untitled			
Test cross-section random effects			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	9.243972	6	0.1603

ملحق رقم (5): جدول يبين اختبارات النماذج الخطية لمجموعة الدول المتقدمة (D)

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects			
Null hypotheses: No effects			
Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives			
	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	22.17599 (0.0000)	79.42574 (0.0000)	101.6017 (0.0000)
Redundant Fixed Effects Tests			
Equation: Untitled			
Test cross-section fixed effects			
Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	6.622379	(14,549)	0.0000
Cross-section Chi-square	88.944629	14	0.0000
Correlated Random Effects - Hausman Test			
Equation: Untitled			
Test cross-section random effects			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	64.656615	6	0.0000

ملحق رقم (6): جدول يبين اختبارات النماذج الخطية لمجموعة الدول المتقدمة والنامية (D.V)

Correlated Random Effects - Hausman Test			
Equation: Untitled			
Test cross-section random effects			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	37.728655	6	0.0000
Lagrange Multiplier Tests for Random Effects			
Null hypotheses: No effects			
Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives			
	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	84.35439 (0.0000)	24.91430 (0.0000)	109.2687 (0.0000)
Redundant Fixed Effects Tests			
Equation: Untitled			
Test cross-section fixed effects			
Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	5.032477	(29,1104)	0.0000
Cross-section Chi-square	141.539061	29	0.0000

ملحق رقم(7): جدول يبين نتائج اختبار التجانس لمجموعة جميع الدول(G).

```
. di in y " SCR1 = " in gr `SCR1'
SCR1 = 14447.289

.

. di in y " SCR1C = " in gr `SCR1C'
SCR1C = 31383.876

.

. di in y " SCR1CP = " in gr `SCR1CP'
SCR1CP = 28306.032

.

.

. di in y "F1 = " in gr `F1'
F1 = 5.2714951

.

. di in y "F2 = " in gr `F2'
F2 = 5.0324389

.

. di in y "F3 = " in gr `F3'
F3 = 4.0750381

.

.

. di in y "PvalF1 = " in gr `PVF1'
PvalF1 = 1.15e-150

.

. di in y "PvalF2 = " in gr `PVF2'
PvalF2 = 2.96e-129

.

. di in y "PvalF3 = " in gr `PVF3'
PvalF3 = 2.904e-24
```

ملحق رقم: (8) جدول يبين احصائيات مجموعة جميع الدول(G).

	GDPG	INF	POP	GOV	INV	EB	CHO
Mean	3.474541	8.564211	1.594395	3.834863	5.080640	-1.084580	8.268801
Median	3.543363	4.498716	1.491267	2.764364	4.236282	-1.078294	6.310000
Maximum	35.22408	373.2157	8.117928	565.5388	627.4996	36.68441	37.38514
Minimum	-50.24807	-11.68611	-6.766223	-71.46359	-164.5094	-58.49046	-2.184091
Std. Dev.	3.929114	16.26187	1.113928	15.93228	24.33091	9.803504	6.317238
Skewness	-1.053903	9.646701	0.093823	24.07842	11.50136	0.072070	1.517150
Kurtosis	22.65000	163.0851	5.899868	772.8862	255.3900	6.552475	5.539432
Jarque-Bera	40814.09	2716945.	882.4446	62182077	6712019.	1320.970	1636.020
Probability	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
Sum	8714.150	21479.04	3998.743	9617.835	12742.25	-2720.128	20738.15
Sum Sq. Dev.	38702.92	662972.0	3110.773	636371.0	1484127.	240944.5	100048.1
Observations	2508	2508	2508	2508	2508	2508	2508

ملحق رقم (9): يبين معاملات الارتباط للمتغيرات الاقتصادية لمجموعة الدول المتقدمة (G).

	GDPG	INF	POP	INV	GOV	EB	CHO
GDPG	1.000000	-0.044895	0.381522	0.689553	0.313144	0.224710	-0.168467
INF	-0.044895	1.000000	-0.002294	-0.059896	0.066939	-0.263579	0.267527
POP	0.381522	-0.002294	1.000000	0.178967	0.389830	0.297555	-0.242588
INV	0.689553	-0.059896	0.178967	1.000000	0.134796	0.052373	-0.044547
GOV	0.313144	0.066939	0.389830	0.134796	1.000000	0.123828	-0.164477
EB	0.224710	-0.263579	0.297555	0.052373	0.123828	1.000000	-0.260140
CHO	-0.168467	0.267527	-0.242588	-0.044547	-0.164477	-0.260140	1.000000

ملحق رقم (10) يبين معاملات الارتباط للمتغيرات الاقتصادية لمجموعة الدول النامية (V).

	GDPG	INF	POP	INV	GOV	EB	CHO
GDPG	1.000000	-0.184696	-0.002429	0.210714	0.068587	-0.012489	-0.112757
INF	-0.184696	1.000000	0.117035	-0.048697	-0.059509	-0.105321	0.035738
POP	-0.002429	0.117035	1.000000	-0.002899	0.050505	-0.220064	0.026575
INV	0.210714	-0.048697	-0.002899	1.000000	-0.013874	-0.024379	-0.037118
GOV	0.068587	-0.059509	0.050505	-0.013874	1.000000	0.126606	0.049450
EB	-0.012489	-0.105321	-0.220064	-0.024379	0.126606	1.000000	0.269009
CHO	-0.112757	0.035738	0.026575	-0.037118	0.049450	0.269009	1.000000

ملحق رقم (11): يبين تقدير النماذج الخطية للنمو الاقتصادي GDPG لمجموعة الدول المتقدمة (G).

Dependent Variable: GDPG Method: Panel Least Squares Date: 11/11/22 Time: 20:52 Sample: 1980 2017 Periods included: 38 Cross-sections included: 15 Total panel (balanced) observations: 570				Dependent Variable: GDPG Method: Panel Least Squares Date: 11/11/22 Time: 20:49 Sample: 1980 2017 Periods included: 38 Cross-sections included: 15 Total panel (balanced) observations: 570				Dependent Variable: GDPG Method: Panel EGLS (Cross-section random effects) Date: 11/11/22 Time: 20:50 Sample: 1980 2017 Periods included: 38 Cross-sections included: 15 Total panel (balanced) observations: 570 Swamy and Arora estimator of component variances							
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	
C	1.272294	0.185173	6.870842	0.0000	C	2.552472	0.322224	7.921425	0.0000	C	1.486427	0.205312	7.239837	0.0000	
INF	0.021805	0.021275	1.024924	0.3058	INF	0.019250	0.020806	0.925188	0.3553	INF	0.023394	0.020201	1.158064	0.2473	
POP	0.540830	0.104152	5.250314	0.0000	POP	-0.016110	0.130791	-0.123172	0.9020	POP	0.453517	0.105488	4.299241	0.0000	
GOV	0.131596	0.028947	4.565270	0.0000	GOV	0.015003	0.031266	0.479843	0.6315	GOV	0.109918	0.027953	3.932287	0.0001	
INV	0.197666	0.008711	22.69272	0.0000	INV	0.195627	0.008190	23.88576	0.0000	INV	0.197307	0.008169	24.15261	0.0000	
EB	0.050585	0.012812	3.948295	0.0001	EB	-0.024787	0.018823	-1.316831	0.1884	EB	0.041724	0.013282	3.141509	0.0018	
CHO	-0.033531	0.018308	-1.831444	0.0676	CHO	-0.009127	0.035369	-2.548179	0.0111	CHO	-0.044349	0.020096	-2.206842	0.0277	
R-squared	0.578354	Mean dependent var	2.448772		Effects Specification					Effects Specification				S.D.	Rho
Adjusted R-squared	0.573861	S.D. dependent var	2.385886		Cross-section fixed (dummy variables)					Cross-section random				0.184709	0.0158
S.E. of regression	1.557491	Akaike info criterion	3.739234		R-squared	0.639273	Mean dependent var	2.448772		Idiosyncratic random		1.458845	0.9842		
Sum squared resid	1365.713	Schwarz criterion	3.789602		Adjusted R-squared	0.626131	S.D. dependent var	2.385886		Weighted Statistics					
Log likelihood	-1057.827	Hannan-Quinn criter.	3.757056		S.E. of regression	1.458845	Akaike info criterion	3.629314		R-squared	0.549974	Mean dependent var	1.930395		
F-statistic	128.7074	Durbin-Watson stat	1.546392		Sum squared resid	1198.398	Schwarz criterion	3.789416		Adjusted R-squared	0.545178	S.D. dependent var	2.273052		
Prob(F-statistic)	0.000000				Log likelihood	-1013.354	Hannan-Quinn criter.	3.691781		S.E. of regression	1.532958	Sum squared resid	1323.028		
					F-statistic	48.64627	Durbin-Watson stat	1.691614		F-statistic	114.6730	Durbin-Watson stat	1.565602		
					Prob(F-statistic)	0.000000				Prob(F-statistic)	0.000000				
										Unweighted Statistics					
										R-squared	0.575866	Mean dependent var	2.448772		
										Sum squared resid	1373.772	Durbin-Watson stat	1.507773		

ملحق رقم (12): بين تقدير النماذج الخطية للنمو الاقتصادي GDPG لمجموعة الدول النامية (V).

Dependent Variable: GDPG Method: Panel Least Squares Date: 11/11/22 Time: 22:47 Sample: 1980 2017 Periods included: 38 Cross-sections included: 15 Total panel (balanced) observations: 570					Dependent Variable: GDPG Method: Panel Least Squares Date: 11/11/22 Time: 22:53 Sample: 1980 2017 Periods included: 38 Cross-sections included: 15 Total panel (balanced) observations: 570					Method: Panel EGLS (Cross-section random effects) Date: 11/11/22 Time: 23:03 Sample: 1980 2017 Periods included: 38 Cross-sections included: 15 Total panel (balanced) observations: 570 Swamy and Arora estimator of component variances				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.920652	0.488097	10.08131	0.0000	C	4.667846	0.771155	6.052799	0.0000	C	4.932045	0.665246	7.413865	0.0000
INF	-0.075893	0.018259	-4.156450	0.0000	INF	-0.084162	0.021458	-3.922232	0.0001	INF	-0.083390	0.019976	-4.174537	0.0000
POP	0.019555	0.202475	0.403283	0.6869	POP	-0.255498	0.334708	-0.763345	0.4456	POP	-0.064451	0.266887	-0.241529	0.8092
INV	0.021491	0.004340	4.951610	0.0000	INV	0.020348	0.004276	4.759357	0.0000	INV	0.020574	0.004258	4.832012	0.0000
GOV	0.013521	0.008373	1.614884	0.1069	GOV	0.011014	0.008244	1.338058	0.1821	GOV	0.011984	0.008206	1.460417	0.1447
EB	-0.001170	0.019565	-0.059797	0.9523	EB	0.007074	0.023903	0.295961	0.7674	EB	0.000587	0.021993	0.026687	0.9787
CHO	-0.062301	0.025595	-2.434103	0.0152	CHO	0.061922	0.049548	1.249734	0.2119	CHO	-0.018264	0.035688	-0.511769	0.6090
R-squared	0.089421	Mean dependent var	4.103204		Effects Specification					Effects Specification				
Adjusted R-squared	0.078716	S.D. dependent var	4.037507							S.D. Rho				
S.E. of regression	3.873237	Akaike info criterion	5.558263		Cross-section fixed (dummy variables)									
Sum squared resid	8446.108	Schwarz criterion	5.611631							Cross-section random				
Log likelihood	-1577.105	Hannan-Quinn criter.	5.579086		R-squared	0.160696	Mean dependent var	4.103204		Idiosyncratic random				
F-statistic	9.214599	Durbin-Watson stat	1.270437		Adjusted R-squared	0.130120	S.D. dependent var	4.037507		S.D. Rho				
Prob(F-statistic)	0.000000				S.E. of regression	3.765675	Akaike info criterion	5.525878		Weighted Statistics				
					Sum squared resid	7784.990	Schwarz criterion	5.585900		R-squared	0.076591	Mean dependent var	2.231135	
					Log likelihood	-1553.875	Hannan-Quinn criter.	5.568345		Adjusted R-squared	0.066750	S.D. dependent var	3.909232	
					F-statistic	5.255670	Durbin-Watson stat	1.368249		S.E. of regression	3.776058	Sum squared resid	8029.515	
					Prob(F-statistic)	0.000000				F-statistic	7.782863	Durbin-Watson stat	1.329329	
										Prob(F-statistic)	0.000000			
										Unweighted Statistics				
										R-squared	0.082751	Mean dependent var	4.103204	
										Sum squared resid	8507.967	Durbin-Watson stat	1.254573	

ملحق رقم (13): بين تقدير النماذج الخطية للنمو الاقتصادي GDPG لمجموعة الدول المتقدمة والنامية (D.V).

Dependent Variable: GDPG Method: Panel Least Squares Date: 11/11/22 Time: 23:10 Sample: 1980 2017 Periods included: 38 Cross-sections included: 30 Total panel (balanced) observations: 1140					Dependent Variable: GDPG Method: Panel Least Squares Date: 11/11/22 Time: 23:14 Sample: 1980 2017 Periods included: 38 Cross-sections included: 30 Total panel (balanced) observations: 1140					Method: Panel EGLS (Cross-section random effects) Date: 11/11/22 Time: 23:17 Sample: 1980 2017 Periods included: 38 Cross-sections included: 30 Total panel (balanced) observations: 1140 Swamy and Arora estimator of component variances				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.578406	0.210817	12.24214	0.0000	C	3.405330	0.393586	8.652051	0.0000	C	2.864076	0.308129	9.295059	0.0000
INF	-0.049499	0.013628	-3.629962	0.0003	INF	-0.077304	0.015593	-4.957479	0.0000	INF	-0.066516	0.014590	-4.559071	0.0000
POP	0.886873	0.098835	8.973303	0.0000	POP	0.013080	0.185188	0.070633	0.0000	POP	0.598434	0.132839	4.504954	0.0000
GOV	0.016719	0.006756	2.474848	0.0135	GOV	0.013350	0.006525	2.045875	0.0000	GOV	0.015089	0.006488	2.325793	0.0202
INV	0.003089	0.003464	0.887060	0.0000	INV	0.027115	0.003349	8.096819	0.0000	INV	0.028204	0.003332	8.465567	0.0000
EB	0.013023	0.012728	1.023195	0.3064	EB	-0.003200	0.016850	-0.189941	0.0000	EB	0.003655	0.014798	0.246979	0.8050
CHO	-0.057059	0.017433	-3.273009	0.0011	CHO	0.017719	0.034025	0.520783	0.0000	CHO	-0.026848	0.023977	-1.119744	0.2631
R-squared	0.148389	Mean dependent var	3.275988		Effects Specification					Effects Specification				
Adjusted R-squared	0.143880	S.D. dependent var	3.416459							S.D. Rho				
S.E. of regression	3.161139	Akaike info criterion	5.145863		Cross-section fixed (dummy variables)									
Sum squared resid	11321.84	Schwarz criterion	5.176803							Cross-section random				
Log likelihood	-2926.142	Hannan-Quinn criter.	5.157548		R-squared	0.247823	Mean dependent var	3.275988		Idiosyncratic random				
F-statistic	32.90339	Durbin-Watson stat	1.247275		Adjusted R-squared	0.223976	S.D. dependent var	3.416459		S.D. Rho				
Prob(F-statistic)	0.000000				S.E. of regression	3.009634	Akaike info criterion	5.070000		Weighted Statistics				
					Sum squared resid	9999.916	Schwarz criterion	5.230000		R-squared	0.094141	Mean dependent var	1.828224	
					Log likelihood	-2855.373	Hannan-Quinn criter.	5.130000		Adjusted R-squared	0.089344	S.D. dependent var	3.197672	
					F-statistic	10.39254	Durbin-Watson stat	1.380000		S.E. of regression	3.051484	Sum squared resid	10549.99	
					Prob(F-statistic)	0.000000				F-statistic	19.62453	Durbin-Watson stat	1.322581	
										Prob(F-statistic)	0.000000			
										Unweighted Statistics				
										R-squared	0.135937	Mean dependent var	3.275988	
										Sum squared resid	11487.40	Durbin-Watson stat	1.214654	

ملحق رقم(14): يبين تقدير عتبات التضخم ومعنوياتها الاحصائية لمجموعة جميع الدول(G).

Threshold estimator (level = 95):			
model	Threshold	Lower	Upper
Th-1	10.7656	10.4301	10.8400
Th-21	10.7656	10.4301	10.8400
Th-22	3.1708	2.9275	3.1961
Th-3	20.1795	18.2876	20.4778

Threshold effect test (bootstrap = 50 50 50):							
Threshold	RSS	MSE	Fstat	Prob	Crit10	Crit5	Crit1
Single	2.80e+04	11.3451	25.01	0.0000	9.7785	12.0997	20.3410
Double	2.79e+04	11.2844	13.28	0.1000	12.3052	19.2886	20.9180
Triple	2.77e+04	11.2162	15.01	0.3800	20.9826	22.0806	27.5822

ملحق(15): يبين تقدير عتبات التضخم ومعنوياتها الاحصائية لمجموعة الدول المتقدمة(G).

Threshold estimator (level = 95):			
model	Threshold	Lower	Upper
Th-1	4.4574	3.8919	4.4746
Th-21	4.4574	3.8919	4.4746
Th-22	0.5371	0.5331	0.5763
Th-3	0.6427	0.5078	0.6511

Threshold effect test (bootstrap = 50 50 50):							
Threshold	RSS	MSE	Fstat	Prob	Crit10	Crit5	Crit1
Single	1129.6957	2.1235	18.23	0.0000	9.4855	10.6014	15.6370
Double	1116.2916	2.0983	6.39	0.2800	8.3825	9.8760	18.6043
Triple	1101.7664	2.0710	7.01	0.2200	8.0514	9.9072	19.3097

ملحق رقم(16): يبين تقدير عتبات التضخم ومعنوياتها الاحصائية لمجموعة

الدول النامية(V).

Threshold estimator (level = 95):							
model	Threshold	Lower	Upper				
Th-1	19.7402	19.1830	19.8602				
Th-21	20.4778	20.0707	20.6439				
Th-22	20.6439	18.6791	20.7971				
Th-3	3.1071	3.0945	3.1673				

Threshold effect test (bootstrap = 50 50 50):							
Threshold	RSS	MSE	Fstat	Prob	Crit10	Crit5	Crit1
Single	7464.0091	14.0301	22.88	0.0000	12.7477	13.1596	19.1722
Double	7030.6507	13.2155	32.79	0.0000	10.9309	13.7536	19.5748
Triple	6930.0715	13.0265	7.72	0.6600	42.0230	49.0487	88.4448

ملحق رقم(17): يبين تقدير عتبات التضخم ومعنوياتها الاحصائية لمجموعة الدول المتقدمة والنامية

(G.V).

Threshold estimator (level = 95):							
model	Threshold	Lower	Upper				
Th-1	19.7485	18.9749	20.0845				
Th-21	19.7485	18.9749	20.0845				
Th-22	4.0777	3.7119	4.1558				
Th-3	9.4454	9.4180	9.4877				

Threshold effect test (bootstrap = 50 50 50):							
Threshold	RSS	MSE	Fstat	Prob	Crit10	Crit5	Crit1
Single	9735.4046	8.8343	29.94	0.0000	13.9218	17.5662	28.5975
Double	9540.2584	8.6572	22.54	0.0000	11.4225	11.8352	15.6354
Triple	9477.8659	8.6006	7.25	0.6800	25.2275	29.8915	33.0066

المخلص:

تهدف الدراسة الى تحديد مستويات التضخم والتي لها تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي في مجموعات الدراسة للفترة الممتدة بين 1980 و2017، من خلال تقدير العتبة عتبة التضخم وتقدير النماذج الخطية وغير الخطية للعلاقة بين النمو الاقتصادي ومجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية المفسرة له بناءا على النظريات والنماذج الاقتصادية والدراسات السابقة.

وقد اظهرت النتائج وجود علاقة معنوية وطردية بين التضخم والنمو الاقتصادي دون مستويات العتبة المقدره ب10.76% لدى مجموعة جميع الدول (G)، وتظهر هذه المعنوية والطردية حتى فوق مستوى العتبة المقدره ب4.45% عند مجموعة الدول المتقدمة (D) ، بينما تظهر النتائج وجود عتبتين لمجموعة الدول النامية (V) وآخرتين لمجموعة الدول المتقدمة والنامية (D.V) هم 19.74% للعتبة الاولى لكلا المجموعتين و(20.47%، 4.07%) للعتبة الثانية على التوالي، حيث يكون فيهما تأثير طردي ومحفز للنمو الاقتصادي دون مستوى العتبة الاولى بالنسبة لمجموعة الدول النامية (V) وطردي ايضا دون مستوى العتبتين لدى مجموعة الدول المتقدمة والنامية (D.V) عند مستوى معنوية 5%.

الكلمات المفتاحية: عتبة التضخم، التضخم، النمو الاقتصادي، العلاقة غير الخطية.

abstract

The study aims to determine the levels of inflation that have a positive impact on economic growth in the study groups for the period between 1980 and 2017, The results showed that there is a significant and positive relationship between inflation and economic growth below the threshold levels estimated at 10.76% for the group of all countries (G), This significant and positive effect appears even above the threshold level estimated at 4.45% for the group of developed countries (D), while the results show that there are two thresholds for the group of developing countries (V) and two others for the group of developed and developing countries (D.V). They are 19.74% for the first threshold for both groups and (20.47%). , 4.07% for the second threshold in a row, where there is a positive and stimulating effect for economic growth below the level of the first threshold for the group of developing countries (V) and also exponential below the level of the two thresholds for the group of developed and developing countries (D.V) at a significant level of 0.05%.

Keywords: inflation threshold, inflation, economic growth, non-linear relationship.